جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

جريمـــــة السرقــة

(دراسة نفسية اجتماعية)

د. نايف بن محمد المرواني

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ⓒ (٢٠١١)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٠١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٠١ـ٩٦٦)

البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2011) Naif Arab University

(for Security Sciences (NAUSS

ISBN 8- 52 - 8006- 603- 978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+1 966) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

ⓒ (١٤٣٢هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المرواني، نايف بن محمد

جريمة السرقة (دراسة نفسية اجتماعية)/ نايف بن محمد المرواني، الرياض ١٤٣٢هـ

٢٧٢ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨ـ٥٢ـ٨٠٠٦ـ٦٠٣ـ٩٧٨

١ـ السرقة ـ الجوانب النفسية ٢ـ الجريمة والمجرمون ـ الجوانب الاجتماعية

أ ـ العنوان

ديوي ٣٦٤,١٦٢ ١٤٣٢ / ٢٨٣٢

رقم الايداع: ١٤٣٢ / ٢٨٣٢

ردمك: ٨ـ٥٢ـ٨٠٠٦ـ٦٠٣ـ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

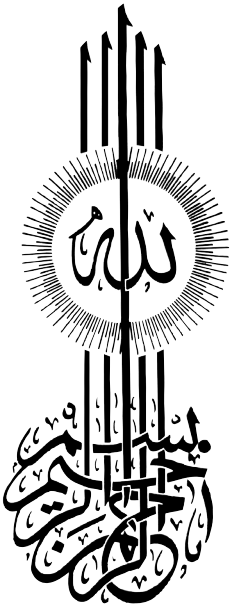
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمـــــة ٣

الفصل الأول: الإطار النظري ١٣

١.١ الجريمة ١٥

١.٢ الأسس الرئيسة لدافعية السلوك الإجرامي ٢٨

١.٣ جريمة السرقة ٥٨

١.٤ المسؤولية الجنائية ٧١

١.٥ جهود الباحثين السابقين في تناول جرائم السرقة ٧٥

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية والتطبيق الميداني ٨٩

٢.١ فرضيات الدراسة ٩١

٢.٢ محددات الدراسة ٩٢

٢.٣ منهج الدراسة ٩٢

٢.٤ عينة الدراسة ٩٥

٢.٥ الأدوات والمقاييس المستخدمة ١١٢

٢.٦ إجراءات تطبيق الدراسة ١١٦

٢.٧ الأساليب والمعادلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة ١١٧

الفصل الثالث: نتائج الدراسة وتفسير الفرضيات ١٢٣

٣ . ١ الفرضية الأولى ١٢٥

٣ . ٢ الفرضية الثانية ١٤١

٣ . ٣ الفرضية الثالثة ١٥٩

الفصل الرابع: دراسة الحالة ـ الحالات ـ النتائج ١٧١

المراجـــع ٢٦١

المقدمـــــة

مـن أعظم مراتـب الخروج على النظام وقواعـده في الضبط الاجتماعي، وقـوع الجريمـة، فهي أكبر صور العداء على النظام الـذي يكفله القانون، كما أنّها أبرز مظاهر الخروج على قواعد الانضباط في المجتمع.

والجريمـة Crime والإجراميـة Criminality تتمثـل في ميل شـخص لإتيـان السـلوك الإجرامـي والميـل العصبـي للإجـرام (عصبيـة الإجـرام) Criminosis، تُصنـف كظاهـرة اجتماعية تتسـم بسـوء التوافـق الاجتماعي Social maladjustment.

ولقـد ظهـرت الجريمـة منـذ القـدم، وتعـود مُسـبباتها إلى عـدوان Aggression شخص على آخر في عِرضه أو ماله أو نفسه، أو اعتداء الإنسان عـلى ذاتـه بالإيذاء البدني، أو القتل عند اليأس مـن الحياة، أو أن يعتدي الأخ عـلى أخيـه وهو أقرب الناس إليـه، ولعل قصة هابيل التـي وردت في القرآن الكريم أصدق مثال على ذلك. قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَـا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ (المائدة).

فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُـهُ قَتْـلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِـنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾ وعند وقـوع الجريمـة فإنَّـه مـن ناحية السـلوك يتـم الخروج عـلى الـشرع والنظام والضوابـط والأعـراف الاجتماعية في الحيـاة الاجتماعيـة. والمجتمع الآمن، يشـعر فيه المواطن بالأمن على حياته وحريته وكرامته وكيانه المالي والمعنوي،

وبالتبعيـة فـإن مردود ذلك يمثـل حق المجتمع على المواطن في أن يُسـاهم في تأمين هذه الحماية له ولأقرانه[1].

وقـد ثبـت أن جرائـم العدوان عـلى المال مثـل السرقة البسـيطة بطريق الكـسر، والسرقة بالإكراه، يرتكبها الشـباب والمراهقون بدافع الحصول على موارد مالية بطريق الكسـب غير المشروع لشراء المُسكر أو المخدر أو للإنفاق على الملذات أو عند افتقاد المقدرة المالية لمواجهة نفقات الحياة.

كما وُجد أن السرقة بالإكراه في الشوارع ظاهرة تفشت في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سـواء، وأن أطفال الشـارع يضطرب سـلوكهم عند تكويـن عصابات صغيرة للعنف. كما أن سـلوك العنف لدى الشـباب يظهر عـادة بـين المارقين من أمثـال المعاقبين بالطرد من المدرسـة أو من الأسرة، أو مـن العمـل، ذلك لأنه لم يُبـذَل معهم جهود في الأسرة خلال عملية التنشـئة الاجتماعيـة، لتحقيق توافقهم مع المجتمع، أو لأن تعليمهم الأسـاس لم يكن قائما على أساس اجتماعي وتربوي سليم[2].

وتتنامى أنماط الظاهرة الإجرامية وأشكالها في المجتمعات الحديثة، التي يختل فيها الأمن ويضطرب، نتيجة لتعدد وكثرة الجرائم والمجرمين والمنحرفين من الأحداث والراشدين، ومن مدمني الخمور والمخدرات، ومرتكبي جرائم العنـف والسرقات، وغير ذلـك من صور الجريمة والانحـراف. ولقد احتد النقاش واشتد الجدل بين المختصين في تفسير السلوك الإجرامي Criminal behavior والميـل العصبي للإجـرام Criminosis ، وذهـب البعض منهم لتقديـم تفسـيرات معينة للسـلوك الإجرامـي أو الانحراف، فاهتـم أنصار

(١) العوجي، مصطفى: التصدي للجريمة. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٠، ص٧.
(٢) ثروت، جلال: الظاهرة الإجرامية. الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص٢٦٨، ٢٦٩.

مـدارس التحليـل النفسي بتفسـير الظاهـرة الإجراميـة في علاقتها بحالات العُصاب والاعتداء النفسي، فضلاً عن تفسير الانحراف وفق عوامل وراثية كسبب للجريمة.

وهـذه التفسـيرات وغيرهـا مـن المحـاولات لم تُـرَاعِ أنـواع التنظيمات الاجتماعيـة والبنـاء الاجتماعـي والنفسي والمسـؤولية بمفهَومهـا الاجتماعي والأخلاقي والديني، لإيضاح مؤثرات الظاهرة الإجرامية وآثارها، وسلوك المجـرم، ولذلك كانت هـذه التفسـيرات خالية من التعمق في فهم السـلوك الإجرامي[1]. ولكي يتبين مدى انتشـار جريمة السرقة في المجتمع السعودي ونُـبرز أبعادهـا نُشـير إلى الإحصـاء الرسـمي الصـادر عـن وزارة الداخلية بالمملكة وندرجه في الجدول التالي (رقم١).

(١) الشـتا، السيد علي: علم الاجتماع الجنائي. الدمام: دار الإصلاح، ١٩٨٤، ص ص ١٢٤-١٢٥.

الجدول رقم (١)

يبين حوادث السرقات (الاعتداء على الأموال) في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٨ م موزعة حسب المنطقة

أنماط الحوادث / المنطقة	سرقة سيارة	سرقة من سيارة	سرقة منازل	سرقة محلات	سرقة حيوانات	سرقة دراجة نارية	محاولة سرقة	سرقة مرافق عامة	سرقة بإكراه	سرقة مزرعة	نشل	اختلاس	قطع طريق	سطو	آخرى	المجموع
الرياض	٨٢٤٨	٨٣٥	١٣٧٦	٨١٥	٥١٢	٥٠	١٣١	١٠٦	٥٣٢	١٠٦	٢٣٢	٢٩٦	٠	٠	٦٣٤	١٣٨٧٣
الشرقية	٩٥٣	٢٣٥	٤٥٧	٣٤٠	٨٤	١٦	١٠٠	٥٧	٢٥	٥٨	٦٤	١٩٧	٠	٨	٠	٢٥٩٤
مكة المكرمة	٥٦٦٦	٢١٠٠	٢١٢٢	١٣٠٦	٢١٧	١٠٦	٤٥٩	٨١	٢٧٢	٢٥	٧٩٩	٢١٢	١٠	٥٧	٠	١٣٤٣٢
عسير	٢٨٩	١٤٤	٣٢٢	١٢٦	٧٦	١	٣٨	٢٥	٧٧	٦	٢٠	٥٤	١	٧	٤٢	١٢٢٨
المدينة المنورة	٣٣٧	٨٥	٣٠٠	١٤٨	٤٣	٣	٤٧	٤٢	٣٢	١٢	٨٠	٢١	٠	٠	٠	١١٥٠
القصيم	٤٠١	١٠٨	١٧٩	١٨٦	١٩١	٥	٥٣	٦٢	٤٦	١٢٧	٢٨	٤١	٠	٠	٠	١٤٢٧
جازان	١٩٦	٣٩	٢٥٩	١٣٠	٤٨	١	٤٨	٤٨	٣٦	١٧	٤٤	١٧	٣	٠	٠	٨٨٦
تبوك	٩٥	٦١	١٦٦	٦٩	٢٤	١	١٣	١٨	١	٣	٢	١٥	٠	٠	٠	٤٦٨
الحدود	٤٢	٣٩	٨٤	٧٠	٣٨	١	٥	١٩	١	٠	٢	٣	٠	٠	٠	٣٠٤
نجران	١٥	١٤	٥٠	٤٤٨٥	١٦	١	١٦	١٥	١	٦	٩	١٦	١	٠	٠	١٩٤
حائل	٢٠	٤٣	١٢١	٨٥	٩٨	٠	١٢	٢٩	١٤	١١	١	١٩	٠	٠	٠	٤٥٣
الباحة	٣١	١٩	٧٦	٤٣	١٨	٠	١٥	١٣	٢	٠	٢	٧	٢	٠	٠	٢٢٨
الجوف	٧٤	٩٩	٢٦٤	١٥٢	١٠٠	٩	٣٨	٣٥	٢	٦٠	٧	٨	٠	٠	٠	٨٤٨
المجموع	١٦٣٦٧	٣٨٢١	٥٧٧٦	٣٥١٤	١٤٦٥	١٩٤	٩٧٥	٥٥٠	١٠٤١	٤٣١	١٢٩٠	٨٩٦	١٧	٧٢	٦٧٦	٣٧٠٨٥

باستقراء البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم(١) الذي يُبين حجم جرائم السرقة (الاعتداء على الأموال) في المجتمع السعودي، نجد أن معدل جرائم السرقة خلال عام(٢٠٠٨) بلغ (٣٧٠٨٥) حادثةً، تُمثل (٤٧٪) من إجمالي الحوادث الجنائية للعام نفسه والبالغ مجموعها (٧٩٧٨٥) حادثاً. بزيادة عن العام السابق نسبتها (١٠٪).

وفيما يلي إيضاح لحوادث الاعتداء على الأموال وفق ما ورد في إحصاء وزارة الداخلية:

١ ـ سرقة السيارات أو السرقة منها

وقد بلغت(٢٠١٨٨) حادثةً تُمثل(٥٤٪) من حوادث السرقات وبنسبة (٢٥٪) من إجمالي الحوادث الجنائية بزيادة عن العام السابق مقدارها(٧٪).

٢ ـ سرقة المنازل

وبلغت(٥٧٧٦) حادثة تُمثل نسبة (١٥٪) من حوادث السرقات ونسبة (٢٣ر٧٪) من إجمالي الحوادث الجنائية بزيادة عن العام السابق بمقدار (٧٪).

٣ ـ سرقة المحلات التجارية

وبلغت (٣٥١٤) حادثة تُمثل نسبة (٤٣ر٩٪) من حوادث السرقات وبنسبة (٤٠ر٤٪) من إجمالي الحوادث الجنائية بزيادة عن العام السابق مقدارها (١٨٪).

٤ ـ سرقة بإكراه

و بلغـت(١٠٤١) حادثة تُمثل نسـبة (٨٠ر٢٪) من حوادث السرقات وبنسـبة (٣٠ر١٪) مـن إجمالي الحـوادث الجنائيـة، بنقص عن العام السـابق مقداره (٧٪).

٥ ـ بقية أنواع السرقات وتشمل

سرقـة حيوانـات، وسرقة دراجات نارية، ونشـل، سرقـة مرافق عامة، سرقـة مزرعة، اختلاس، سـطو، وتُمثل هـذه الأنـواع في مجموعها (٤٨٩٨) حادثة، أي ما نسـبته (١٣٪) من حوادث السرقات وبنسـبة (٦٪) من إجمالي الحوادث الجنائية.

كـما نسـتقرئ من الجـدول رقم (١)، بأن أعلى نسـبة لحـوادث الاعتداء سـجلت في مدينـة الريـاض بواقـع (١٣٨٧٣) حادثـاً، تليهـا منطقـة مكـة المكرمة وتشـمل العاصمة المقدسة ومحافظة جدة، حيث بلغ مجموع الحوادث (١٣٤٣٢) حادثاً، تليها منطقة عسير بواقع (١٢٢٨) حادثاً، واحتلت المدينة المنـورة المرتبة الرابعـة حيث بلغ عدد حـوادث الاعتداء المُسـجلة (١١٥٠) حادثاً خلال عام (٢٠٠٨).

كـما يلاحظ أيضـاً أن هناك زيـادة في حوادث الاعتداء عـلى الأموال في عام (٢٠٠٨) عن العام (٢٠٠٧) الذي سجل (٣٤٦٨١) حادثاً بنسبة زيادة (٧٪) لعـام (٢٠٠٨). وتبـع ذلـك ارتفاع في مُعدل الحـوادث الجنائية بصفة عامـة في عـام (٢٠٠٨) عن العـام (٢٠٠٧) الذي سـجل (٧٢٥١٢) حادثاً بنسـبة زيادة (١٠٪) لعـام (٢٠٠٨). وتحتل حوادث الاعتـداء على الأموال

والسرقات المرتبة الأولى بين إجمالي الحوادث الجنائية الأخرى وفق التصنيف الإحصائي الوارد في الجدول(*).

وفي ضوء ذلك تتضح الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع الكتاب والدراسة الميدانية في النقاط التالية:

١ـ تناولها عينة تمثل فئة من أفراد المجتمع، اضطرب سلوكهم فوقعوا في براثن الانحراف والجريمة، وأصبحوا في أشد الحاجة إلى تنمية التوافق لديهم وتعديل سلوكهم ليتحقق لديهم الرضا النفسي والأمن والاطمئنان، مما يتيح لهم اتباع معالم الطريق السوي، ويعينهم على فهم وتحمل مسؤولياتهم وتنمية مقومات بنية الشخصية السوية.

٢ـ إضافة إلى الأهمية التربوية التطبيقية للدراسة الميدانية، فإنها تمثل مردوداً تطبيقياً في المجال الجنائي، على أساس أنها تتعامل مع معرفة خصائص البناء النفسي بمختلف أبعاده لأفراد العينة الذين يمثلون شريحة من المجتمع السعودي، إضافة إلى تحديد جوانب أخرى في الشخصية لها أهميتها وتقيسها المقاييس المستخدمة في الدراسة.

٣ ـ وما دام عملي يندرج في تخصص المجال الأمني فإن تناولي لهذا الموضوع سوف ينعكس على عملي بالنفع ـ بمشيئة الله ـ ما يمكنني من توظيف قدراتي وتجاربي في ميدان عملي المتواصل، إلى جانب ما يمثله نتاج الدراسة من توجيه وإرشاد ورعاية المنحرفين.

٤ ـ وآمل أن يسفر كتابي هذا وتسفر الدراسة التي يتضمنها، عن دراسات لاحقة تستهدف استكمال هذه المحاولة بالتعديل

(*) حوادث الاعتداء على الأموال تشمل جميع أنواع حوادث السرقات بحسب ما هو مُبيَّن بالجدول رقم (١).

والتصحيح والإضافة، حتى تبلغ الدراسات الخاصة ذات الصلة أقصى ما يمكن الوصول إليه من شمول ودقة تثري البحث العلمي بصفة عامة، والمباحث النفسية الجنائية للانحرافات والاضطرابات السلوكية.

إن موضوع كتابنا هذا يأتي استجابة لمطالب عدة في شتى مناحي الحياة وتنشده كافة المجتمعات قاطبة، ذلك أن المحور الأساس فيه هو الإنسان الذي تسعى هذه المجتمعات لرقيه وازدهاره. وإذ اقتضى منهج البحث جوانب تطبيقية فقد برزت صعوبات جمة أثناء إجرائها نقرّ أنها لم تكن عائقاً على إنجازه وفق ما خطط له، نوجز أهمها فيما يلي:

١ ـ الصعوبة البالغة في التعامل مع السجناء، ولا سيما الأفراد من مرتادي الإجرام- المجرم العائد- لأننا استهدفنا هذه الفئة فقد تعذر على نا الحصول على المعلومات الصادقة منهم. خاصة عينة دراسة الحالة الذين هم من ذوي السوابق العديدة في جريمة السرقة.

٢ ـ تعدد الدراسات التي يخضع لها السجناء من قبل باحثين كثيرين، ما جعل بعض السجناء -في بعض الأحيان- يظهرون مللهم وتذمرهم من هذه الدراسات التي تجري على هم.

٣ ـ صعوبة التحقق من مستوى المعتقدات الدينية لدى أفراد العينة في الجزاء الميداني، وحيث يصعب تحديد المستوى بطريقة موضوعية؛ لذا عمدنا إلى الاستدلال على مستوى المعتقدات الدينية من مظاهر السلوك المشاهدة، التي يعبر عنها الأفراد من خلال إجابتهم عن أسئلة المقياس. ونتيجة لما بذلناه من جهد فإن المقياس الذي استخدمناه أعطى نتائج أمكن تفسيرها للحكم على مستوى

المعتقـدات الدينيـة لدى هـؤلاء الأفراد، وهـذه النتائـج تعكس ما يوجـد بين هؤلاء الأفراد من اختلافات كنا ننشـد من خلالها قياس المستوى الموضوعي للمعتقدات الدينية، رغم صعوبة قياسها.

٤ ـ وبخصوص الجزء الميداني من هذا الكتاب – اتضح عدم وعي بعض أفـراد العينة بأهمية الدراسـة، مـا جعل البعض منهم إمـا يمتنع عن الإجابـة أو يعطيها ناقصة، ما دعانا إلى اسـتبعاد بعض الاسـتمارات التي وصل عددها إلى ما يقارب العشرين استمارة.

٥ ـ نـدرة المقاييـس التـي تقيس مسـتوى المعتقدات الدينيـة في المجتمع السـعودي، فلم نجد إلا مقياساً واحداً هو: مقياس مستوى التدين للدكتور/ صالح الصنيع، ١٩٩٨.

٦ ـ عـدم وجـود دراسـات تطبيقيـة حول موضوع دراسـتنا هـذه، من حيث العينة المسـتهدفة؛ إذ لم نحصل على أي دراسة عربية أو أجنبية أجريت على (المنحرفين) وعلى وجه الخصوص الدراسـات المرتبطة بموضوع المعتقدات الدينية، ودراسة الحالة للمنحرفين.

٧ ـ صعوبـة إقناع أفـراد العينة بصورة عامة بهدف الدراسـة التي ترمي إلى تحقيـق غاية علمية فقـط، وأن ما يقدمونه من آراء ومعلومات لا علاقـة له بقضاياهم، وأن آراءهم تحاط بالسرية المطلقة، وتسـتخدم فقـط لأغراض البحـث العلمي. والصعوبة أيضـاً بإقناع أفراد عينة دراسـة الحالة بصورة خاصة لاكتساب تجاوبهم المطلق معنا، لا سيما وأنهم من أرباب السـوابق، ومن المتطرفين في سـلوكهم وسـجلهم الإجرامي.

٨ـ الحرص على عدم إظهار الصفة المِهَنِيَّة للباحث (كرجل أمن)، كمتغير قد يؤثر على إجراء الدراسة، من خلال تعاملنا مع أفراد العينة. فقد كنا نخشى وجود من يعرف صفتنا المهنية من أفراد العينة، ما قد يؤثر سلباً على سير إجراءات البحث، وصعوبة تحييد هذا المتغير.

٩ـ شملت العينة سجون (مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة) في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية وهي مناطق بعيدة عن بعضها، ما استلزم الكثير من الجهد والوقت وإجراء التنسيق الإداري بيننا وبين إدارات السجون المذكورة من جهة، وبيننا وبين الإدارة العامة للسجون بوزارة الداخلية من جهة أخرى.

الفصل الأول

الإطـــار النظـــري

١ . الإطار النظري

١ . ١ الجريمة

الجريمة من الظواهر القديمة قدم البشرية. وقد وُجدت منذ بدء التاريخ المكتوب للإنسان. وقد احتوت أغلب الشرائع القديمة قواعد في التجريم والعقاب، كما روت الأساطير أخبار الكثير من الجرائم، كجرائم اغتصاب السلطة، والقتل، والحرق والتعذيب، والسرقة، وقطع الطريق، وقتل المواشي، والزنا...إلخ، وأول جريمة ارتكبت بين العباد ما حدث بين ابْنَيْ آدم « قابيل وهابيل».

ولكن حجم الجريمة لم يكن معروفاً في أي دولة قبل القرن التاسع عشر. وفي أواخر القرن الماضي قدَّم علم الإحصاء للمرة الأولى، مُعدلات دقيقة عن الجرائم في عدد من الدول الأوروبية والأمريكية. ومنذ أن عرفت هذه المعدلات، والجداول الإحصائية، في أكثر بلدان العالم، تشهد تزايداً مطرداً في نسبة الجرائم يكاد لا يتوقف [١].

(١) سجلت الإحصاءات الرسمية في أكثر دول العالم، منذ الحرب العالمية الثانية، زيادة كبيرة جداً في مُعدلات مختلف أنواع الجرائم، وبخاصة جرائم المخدرات، والسرقة، والعنف، وجرائم أصحاب الياقات البيضاء، والجريمة المنظمة. والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية هي من أكثر دول العالم اهتماماً بهذه الإحصاءات. فعلى سبيل المثال الإحصاءات التي قامت بها الشرطة القضائية في فرنسا خلال الفترة الواقعة ما بين الأعوام ١٩٤٦-١٩٨٤. قد بيَّنت أن عدد الجنايات والجنح (باستثناء الجرائم المتعلقة بحوادث المرور، وجرائم الأعمال) تزايد من ٧٤٥٥٥ جريمة وقعت عام ١٩٤٦ إلى ٣٦٨١٤٥٤ جريمة وقعت عام ١٩٨٤، أي بزيادة بلغت ٨ , ٥٪؛ كما بيَّنت إحصاءات المحاكم في فرنسا، أنّ ٩١٤ قضية عُرِضَت أمام محاكم الجنايات عام ١٩٦٠، مقابل ٢١٠٤ قضية عُرِضَتْ عام ١٩٨٣، وَأنّ ٢١٢٥٩٥ =

وقد بدأت مشكلة الجريمة في السنوات الأخيرة تزداد حدة يوماً بعد يوم، وتحمل في طياتها خطراً كبيراً في كل بلد على حدةٍ وعلى الصعيد الدولي، وهذا يُعرف اليوم باسم (خطر الانفجار الإجرامي) فالجريمة إلى جانب هدرها للأنفس والأموال، والحقوق والحريات، وإخلالها بأمن المجتمعات واستقرارها، صارت باهظة التكاليف وعبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي، تنوء أية دولة في العالم بحمله[1].

وفيما يتصل بالجريمة نُقدم فيما يلي عرضاً للمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالجريمة، إضافة إلى تناول ما يتعلق بالجريمة بصفة عامة، وجريمة السرقة بصفة خاصة، وسنعمد لبيان الأسس الرئيسة لدافعية السلوك الإجرامي كعوامل مُتداخلة مُرتبطة بالسلوك الإجرامي.

= وأنّ ٢١٢٥٩٥ قضية وأنّ ٢١٢٥٩٥ قضية عُرِضَت أمام محاكم الجنح عام ١٩٦٠، مقابل ٤٩٥٨٠٩ قضية عُرِضَت عام ١٩٨٣م، وأنّ ٣١٣٧٦ قضية عُرِضَت أمام محاكم الشرطة عام ١٩٦٠، مقابل ١٦٩٦٢٧ قضية عُرِضَت عام ١٩٨٣. وبذلك يُصبح المجموع الكلي للقضايا التي عُرضت أمام المحاكم الثلاث عام ١٩٦٠ هو ٢٤٤٨٤٥ قضية، مقابل ٦٦٧٥٤٠ قضية عُرِضَت عام ١٩٨٣. علماً بأنّ عدد سكان فرنسا لم يرتفع بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٤ إلا نسبة ضئيلة جدّاً.
للمزيد انظر: السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، ط٢. الكويت: دار السلاسل، ١٩٩٠، ص٨.

(١) تفيد الإحصاءات الصادرة عن وكالة التحقيق الفدرالية (إف. بي. آي) في الولايات المتحدة الأمريكية، في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٣، بأنّ الجرائم تقع في هذه الولايات بمعدل جريمة في كل ٣ ثوان. وأن جريمة قتل ترتكب كل ٢٧ دقيقة، وجريمة اغتصاب كل ٧ دقائق، وجريمة سرقة كل ٣٩ ثانية، وجريمة اعتداء جسدي خطر كل ٤٩ ثانية، وسرقة سيارة كل ٣١ ثانية، وسطو على منزل كل ١٠ ثوان، وسرقة أمتعة صغيرة كل ٥ ثوان.
للمزيد انظر: السراج، عبود، مصدر سابق، ص٨، ٩.

١ . ١ . ١ الدلالات اللغوية لمفهوم الجريمة

الجُرم هو التعدي، والجُرم الذنب، والجمع إجرام، وجُروم، وهو الجريمة. وقد جرم يجرم وأجرم، فهو مجرم[١]. وتطلق الجريمة على كسب الإثم فهي من جرم يجرم جرماً، بمعنى كسب، ولا يكاد هذا اللفظ يستعمل إلا في الاكتساب المكروه. ووردت كلمة (جرم) ومشتقاتها في القرآن الكريم ستة وستين مرة. فالمعنى اللغوي للجريمة هو الكسب غير المشروع[٢].

١ . ١ . ٢ الدلالات الاصطلاحية لمفهوم الجريمة في الشريعة والقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس

أ ـ مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية

تُعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية، بأنها محظورات شرعية، زجر الله عنها بحد أو تعزير.

والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به. وتُوصف المحظورات بأنها شرعية، لأن الشريعة الإسلامية هي التي تُحدد ما هو سَويّ وما هو منحرف طبقاً لمعايير محددة. وهذا يعني أن الفعل أو الترك لا يُعتبر جريمة، إلا إذا أوضحت الشريعة الإسلامية ذلك ورتَّبت عليه عقوبة، فإذا لم تكن عقوبة على الفعل أو الترك، لا يُعد منها جريمة.

---

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب. بيروت: دار بيروت للنشر، ١٩٦٩، ص ٦٠٤، ٦٠٥.

(٢) رضا، محمد: معجم متن اللغة. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٧، ص ص ١٩٨

وهذا هو مبدأ الشريعة الإسلامية التي استقى منها علماء القانون عن قانونية الظواهر الإجرامية، وأن القانون هو الذي يجرم بعض جوانب السلوك[1].

ويُعرف «محمد أبو زهرة» الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية، بقوله: إن أصل جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، وأن الكلمة استعملت قديماً لكسب المكروه غير المستحسن. فكلمة جرم يراد بها فعل عمل آثم. وبذلك أصبحت كلمة جريمة تُطلق على ارتكاب كل فعل يُخالف الحق والعدل. كما اشتقت من هذه الكلمة إجرام وأجرموا.

ومن هنا يتضح أن الجريمة، هي فعل الأمر الذي لا يُستحسن بل يُستهجن. وبمقتضى روح الشرع فإن أوامر الشريعة الإسلامية مستحسنة، لاتفاقها مع الحسن.

كذلك يُعتبر عصيان الله ـ سبحانه وتعالى ـ وارتكاب ما نهى عنه جريمة، وأن الجريمة هي عصيان ما أمر الله بحكم الشرع، حيث يكون مرادفاً لتعريف الفقهاء للجريمة، بأنه إتيان فعل مُحرم معاقب على فعله أو ترك فعل واجب معاقب على تركه[2].

ب ـ المفهوم القانوني للجريمة

تُعرف الجريمة، بأنها «سلوك يُحرمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي»[3].

---

(١) عودة، عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٧، ص١٥.
(٢) أبو زهرة، محمد: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي مقارناً.
(٣) السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب. مصدر سابق، ص٣٤.

ومـن التعاريف المهمة لعلـماء القانون، تعريف الفقيـه الإيطالي «كرار- Carrara» الذي جاء فيه: أنَّ «الجريمة خرق لقانون من قوانين الدولة، بفعل خارجي محسوس، صادر عن شخص، لا يبرره قيام بواجب، وممارسة الحق، متى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب»[1].

ويعـرِّف الفقيـه الأمريكي «جيروم هـول» الجريمة بأنهـا «ضرر محظور بمقتـضى القانـون الجنائـي، مسـند إلى رجـل عادي بالـغ، ارتكبه عـن إرادة وقصدٍ، ويجب أن ينال عنه عقاباً معيَّناً في القانون»[2].

ج ـ مفهوم الجريمة من المنظور الاجتماعي

تُعـرَّف الجريمـة مـن المنظـور الاجتماعـي بأنهـا كل فعل يتعـارض مع مـا هـو نافـع للجماعـة ومـا هـو عـدل في نظرهـا. وقـد تبنَّـى المتخصصون الأنثروبولوجيـون أيضـاً وجهـة النظـر هـذه في تعريفهم للجريمـة، وذلك لإمكانيـة تطبيـق هذا التعريف عـلى المجتمعات البدائية التـي لا تملك قانوناً مكتوباً. وتصبـح الجريمة اعتماداً على المفهوم الاجتماعي، هي انتهاك للعُرف السـائد مما يستوجب توقيع الجزاء على من ينتهكه. وأنها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة[3].

---

(١) راشـد، علي: القانون الجنائيـ المدخل وأصـول النظرية العامة، ط٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٤٨.

(2)Jerome Hall (1960): General principles of griminal law, second Edition, Indianap olis, Bo bbs Merill, pp 55, 58.

(٣) رمضان، السـيد: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي. الإسـكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥، ص٩.

د ـ الجريمة من منظور علم النفس

يعتمد التفسير النفسي للسلوك الإجرامي، على أساس أنَّ اتجاه الفرد إلى الجريمة يرجع إلى ضعف الضمير الخلقي للفرد، أو إلى درجة معاناة الفرد من صراعات نفسية واضطرابات عصبية، تتدخل فيها عوامل تتعلق بتكوينه النفسي والعقلي. ويرتبط السلوك الإجرامي على هذا الأساس بزاويتين هما:

أ ـ اضطراب الجهاز النفسي للشخصية.

ب ـ انحرافات واضطرابات الشخصية.

ويؤكد علماء النفس المهتمون بالسلوك الإجرامي، على أن الجريمة تُعبر عن موقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة «ويلاحظ أن الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة يعتمد على أن النفس تتكون من مجموعة نوازع تصطدم بمعايير الحياة الاجتماعية وقيود القيم، فتحدّ من جموحها وانطلاقها فيتولد فيها تصادم النوازع، ما يؤدي إلى اختلال في التوازن العام ينتج عنه سلوك إجرامي»[1].

١ . ١ . ٣ الضبط الذاتي وتنظيم الحياة الاجتماعية

يخضع التعامل الفردي والجماعي في المجتمعات الإنسانية، لما يعرف بالقيم Values والمُثُل والشرائع Legislations التي تُستمد من العقيدة التي تُنظم أمور الحياة جميعها. والقيم والمُثُل تُعدّ من التنظيمات الاجتماعية المهمة، وأي خروج أو مساس بها يلزم بمعاقبة من يخالفها، ومن ثم فهي تُعدّ خرقاً

(١) فاضل، داود علي: أسباب الجريمة. مجلة المنهل الشهرية للآداب والعلوم الثقافية. العدد ٣٤٦، ١٩٨٥، ص ٣٨.

للنظام السائد بل إنّ مرتكبها يعد في عُرف الجماعة مجرماً خارجاً على الضبط الاجتماعي Social control[1].

وبدوافع بقائية بحتة، تعلَّم الإنسان منذ أقدم العصور أن أقوى أساليب الردع للسلوك الشاذ مصدره ما يأتي من داخل الفرد في صورة رقيب داخلي Conscience أي ضمير حي يتوافق مع توقعات ورغبات الجماعة. وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن للتنشئة -كما للتكوين البيولوجي- تأثيراً على قيام ذلك الرقيب الداخلي الدائم الذي يُبدد خواطر الشذوذ بأحاسيس الذنب والخوف. وضعف الضمير أو الوازع عند الآباء يؤدي إلى ضعف مُماثل في نمو الوازع لدى الطفل، فيتوقف هذا النمو في مرحلة الطفولة ولا يتعدى إلى مراحل العمر التالية، فنجد في أوساطنا من هو رجل في خَلقه ولكنه طفلٌ في خُلقه، تستهويه الشهوات والمُغريات، وتستميله الأهواء والنّزوات، دون أن يأبه لسوء العواقب[2].

١ . ١ . ٤ الجريمة والإجرام

من المفيد التمييز بين سلوك الإجرام وخاصية الإجرام، ولعلّ الخلط بينهما هو مصدر أخطاء فادحة في فهمنا لطبيعة ظاهرة الإجرام. فسلوك الإجرام وقتي، وذو علاقة بمواقف مُعيَّنة، تُشجع أو تستدعي القيام بهذا السلوك.

(١) وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعة، وهو محاولة مُنظمة للسيطرة على أفراد الجماعة، مثلما إنه يشير إلى التحكم بالعلاقات الاجتماعية والإشراف على أنماط السلوك. انظر: زروق، أسعد: موسوعة علم النفس، ط٣. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٥٦.

(٢) المرزوقي، حمد وآخرون: الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنُزلاء السجون من غير مُرتكبي جرائم المخدرات في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٨٧، ص ١٥٩ـ ١٦١.

أمّـا خاصيـة الإجرام فإنها تعـدّ أحياناً عادات سـلوكية ثابتة عند بعض الأفـراد تدفعهم لسـلوك الإجرام، بغـض النظر عن نوعيـة المواقف الحياتية التي يعايشـونها، أي أن سـلوك الإجرام وسـيلة لغاية مُعينة قد تكون مقبولة أو غـير مقبولـة في نظـر الآخرين، عـلى حين تكـون خاصية الإجـرام هادفة للإجرام، كغاية بحد ذاتها بالنسـبة للمجرم. والعامل المشـترك بين السـلوك والخاصيـة هو الاسـتعداد الفطري في الإنسـان للاعتداء والإجـرام، والذي يُعـد سـمة ظاهرة عند المضطربين سـلوكيّاً، سـواء على الـذات أو الآخرين، والمقصود بعبارة استعداد فطري هو الإشارة إلى وجود استعداد بيولوجي في الإنسان للاعتداء، فإذا ما توافر الاستعداد البيولوجي، وتجسَّد نتيجة لمثيرات ومُسببات خارجية شجع ذلك على القيام بالسلوك الإجرامي. أمّا إذا انبعثت المسببات أو الدوافع من داخل الفرد نفسه، فإننا نجد خاصية الإجرام، ومن المعروف أن التمييز بين ما هو خارجي وداخلي أمر سهل نظريّاً ولكنه يصعب تحقيقه عمليّاً.

والواقـع أنّ الأديان السـماوية والأعراف والتنظيـمات الاجتماعية، كلها تُحـارب الاضطرابـات والاختـلالات الخُلقيّـة وخاصـة الإجرام مـا لم يكن موجّهـاً لصالحهـا في صورة قتل الأعـداء وكبح الشـهوات وتطبيق شرع الله في القتلـة والمجرمين، وبالرغـم عن كلّ الجهود المبذولـة فهناك في كلّ مجتمع إنسـاني أفراد يتسـمون بنـوازع فورية للإجـرام ولا تُجدي معهـم العقوبات والضوابـط، وكل هـؤلاء من تقتلهـم اللذة الوقتيـة والشـهوات والنّزوات ويُقتلون من أجلها حيث يتمّ فيهم القصاص[1].

---

(١) منصور، عبد المجيد سيد أحمد: السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي؛ الجزء الأول. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ص١٢١.

ووفق ما سبقت الإشارة إلى ه فإن الإسلام يُعتبر المجرم الذي يتعود سلوك الجريمة إنساناً تُسيِّر سلوكَه النفسُ الأمَّارة بالسوء، بعكس النفس اللوامة والمطمئنّة، فالنفس الأمَّارة بالسوء هي التي أطماعها في الدنيا لا تنتهي، وشهواتها لا تقف عند حدّ، وانهماكها في تمني الأماني والتطلع إلى الشهوات لا يعرف الشبع أو القناعة، فما يردعها من أجل ذلك رادع حيث تأمر صاحبها بالسوء وتدفعه إلى الشر، بصفة دائبة دائمة لا تعرف الكلل أو الملل؛ لأنها نفس موصولة الحبال بالملذات والأهواء – بل هي غارقة فيها حتى الثمالة.. وهي تُسبب لصاحبها –مع التعرض للعقاب– الحرمان من الثواب وإضاعة زهرة الشباب، والرجوع بخزي الحاضر والماضي بل إنها الطريق إلى عقاب الآخرة والحرمان من جنة النعيم.

١ . ١ . ٥ السيكوباثية والإجرام

يوجد تداخل كبير بين المرض النفسي (السيكوباثية)[١] Psychopathic والإجرام المتكرر بحيث يتعذر التفريق بينهما على أُسس عملية ومنطقية، فالظاهرتان تشتركان في الاستعداد الداخلي الدائم للانحراف عن قوانين المجتمع، كما أن الظاهرتين تشتركان في كونهما انعكاسين لنقص في الوازع الديني والقيمي، وعجز عن اكتساب القيم والمُثل والمبادئ الاجتماعية أي

(١) السيكوباثية: هي اضطراب نفسي خاص، لكن طبيعته المرضية غير محددة، ينجم في غالب الأحيان عن التقصير في إيجاد حل مناسب للصراعات النفسية التي يعاني منها المرء، فالسيكوباثية تسمية عامة وشاملة وغير مخصصة إلى حد كبير للدلالة على الدروب الشاذة من التجربة والسلوك التي تقترب من الأحوال المرضية دون أن يصحبها خلل نفسي واضح. انظر: زروق أسعد، موسوعة علم النفس. مصدر سابق، ص ١٤٢.

ضعـف في الضمـير. أما الاختلافات في نوعية الجرائـم المُرتكبة وعدد مرات التوقيف، فهي لا تعدو عن كونها فروقاً سـطحية بحتة، فالمجرم الذي يتكرر إجرامه عدة مرات على الرغم من عقوبات شديدة هو مريض نفسي عمليّاً أي ناقل لميله الإجرامي من حيِّز الإمكان إلى موضع التنفيذ كيفما كان، ومن ناحية أخرى لا نرى أساسـاً منطقيّاً أو موضوعيّاً لتقسـيم السـيكوباثية إلى نوعين، أساسية وثانوية، فالخصائص الإنسانية ولاسيما النفسية منها، قد ظلَّت تُثبت مـرة تلـو الأخرى أنها غـير قابلة لأن تفهم عـن طريق التوزيـع الاعتدالي أو منحني التدرج، وذلك لأن غالبية هذه الخصائص قطبية، فهي إما موجودة أو غير موجودة، سـالبة أو موجبة، وعليه فإن المرض النفسي هو اعتلال نفسي، ثانوي أو أسـاسي، إلا أنّ البعض يعتقد بأن الازدواجيـة القطبية ليسـت من صميم طبيعـة الخصائص البشرية بقدر ما هي انعكاس لمنهج تقليدي يتخذه العقـل البشري في محاولته الدائبة لفهم الأشـياء، ويذهب بعض المغالين مثل «ويلسـون» للقول بوجود أسـاس بيولوجي لتلـك الازدواجية[1]. بدليل أنّ أَبْسَـط وأَوْضَح قواعد الفهم ظلَّ دائماً قطبيّاً أو ازدواجيّاً، بمعنى أنَّ الإنسان العادي لا يستطيع استيعاب أي ظاهرة ما لم يجد ضدَّها.

١ . ١ . ٦ سمات المجرمين ومعتادي الجرائم

في معجم علم الإجرام Dictionary of Criminology A هناك ثلاثة مترادفات للمجرم العائد وهي: المجرم المحترف Criminal، والمجرم المعتاد Habitual Offender، والمُـدان العائـد Reconvicted، ولكلٍّ من المسـميات خلفية نظرية مختلفة، وسوف نستعرض فيما يلي أهم النقاط في كل مُسمّى.

(1) Wilson, E. on Human nature. Camdridge. Mass (1978) : Haevad Univeristy press.

أ ـ المجرم المحترف

وهو مُسمى أمريكي في مجال علم الجريمة، وقد جاء كردّ فعل بعض عُلماء الاجتماع الرافضين لمحاولات بعض الدارسين من أمثال «جلوك وجلوك» Glueck & Glueck تفسير ظاهرة اعتياد الإجرام على أساس خصائص فرديّة، بدلاً من اعتبار الاعتياد كدور يُحدد اجتماعياً مثل كل الأدوار ، وقد وضع هؤلاء عدداً من التصنيفات للمجرم العائد، وحاولوا ربط كلّ تصنيف بخلفيات اجتماعية مُعينة. ولكن في النهاية ثبت أن التصنيفات متداخلة وغير مستقلة ولا تخدم غرض فهم ظاهرة العود إلى الإجرام على الإطلاق.

ب ـ معتادو الإجرام

في بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا قل الاعتماد على ترحيل المجرمين للمستعمرات كوسيلة للضبط الاجتماعي، وقد أدَّى ذلك إلى تكاثر أعدادهم في مدن إنجلترا إلى الحد الذي أثار تذمر الجمهور علناً من استفحال الظاهرة وتكاثر المجرمين الذين فشلت في ردعهم كلّ أنواع العقوبات المطبقة، لذلك أُطلق على هؤلاء مُسمى (معتادي أو مدمني الإجرام)، وصدرت عدة تشريعات في كيفية التعامل معهم، ولكن كلها لم تُؤت ثماراً البتة. وآخرها انبثق عن دراسة لجنة «بتلر» Butler Rodert في عام ١٩٧٥م، واستوجب التركيز لا على معتادي الجرائم البسيطة كالسرقات ولكن على الجرائم الخطرة مثل السطو المسلح وغيره، ولا يزال التشريع يُنتقد من قبل عدة جهات وفي موضوعات مختلفة أهمها صعوبة التمييز بين الخطرين وغير الخطرين واستحالة التنبؤ بالتكرار أو عدمه.

ج ـ المُدان العائد

هو الذي تكررت إدانته في جريمة أو جرائم بعد أو أثناء قضائه للحكم الذي صدر ضده في جرائم سابقة، ويختلف هذا المسمَّى عن المسميات السابقة في أنه قضائي بحت، أي غير أكاديمي، وقد تبلور في إنجلترا خلال عام ١٨٥٧م عند إنشاء نظام سجلات الشرطة والسجون تحت رعاية «صموئيل ردجريف» Samuel Redgrave المسجل الجنائي في ذلك الوقت. وتقرر حينها أن السجلات الجنائية الخاصة بالذين تتكرر إدانتهم سوف تستخدم في المحاكم كأساس ثانوي وليس رئيساً للأحكام، وذلك لتباين مستويات الدقة والموضوعية لدى الشرطة من مقاطعة إلى أخرى ، وميل بعضهم لاستغلال السجلات لإثبات وجود طبقة اجتماعية مجرمة Class Criminal في إنجلترا أُثير حولها من التوجّس إلى أنْ أصبحت كابوساً يُقلق راحة الإنجليز في القرن التاسع عشر[١].

١ . ١ . ٧ التنظير والتنبؤ في مجال اعتياد الإجرام

كأي مجال علمي اجتماعي، كان لابد لعلم الإجرام أن يبحث عن أسس اختبارية لمفاهيم الجريمة، وأهم الأسس ما يُعتبر نتاج تعريفات محددة غير متداخلة وتنظير متخصص ومحاولات جادة للتنبؤ العلمي.

وكلّ تلك العناصر متوفرة في فهمنا الحاضر لسلوك اعتياد الإجرام، ولكن ما زالت تشوبها نقائص متعددة تُذهب عنها بعض جدواها،

---

(١) منصور، عبد المجيد سيد أحمد: السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي. مصدر سابق، ص ٥٣.

فالتعريفات الموجودة متباينة بحسب تباين الاختصاصات المهتمة بالظاهرة، وكلها ما عدا القليل، ترتكز على مقياس التكرار من واقع السجلات الرسمية دون اتفاق على العددية المناسبة كحد أدنى أو أقصى للعائد الحقيقي ودون تحديد لبعد توقيت التكرار.

وكذا الحال بالنسبة للتنظير فهو في تباين ونقص شمولية، إذ يُقال إن مفاهيم اعتياد أو احتراف أو امتهان سلوك الإجرام قد جاءت في الأصل كرد فعل بعض علماء الاجتماع لمقولات نفسية وبيولوجية طالما أنكرت أن يكون للاعتياد دور محدد اجتماعياً كبقية الأدوار بل هو نتاج خصائص ذاتية وحيوية في المجرم نفسه. أمّا التنبؤ بسلوك الاعتياد فإنه لم يتعدّ الطور الوصفي حتى الآن، ولا تزال أخطاء التنبؤ شائعة وقوية، إذ لا تخلو دراسة من الخطأَيْن التقليديين والدائمين:

أ ـ السالب الكاذب False negative

ب ـ الموجب الكاذب False Positive

في الحالة الأولى يتحول أفراد يُتوقع لهم أن يكونوا مسالمين إلى أفراد مجرمين، والعكس في الحالة الثانية، وبالرغم عن هذه الأخطاء فقد نجحت دراسات طولية قليلة في استخلاص بعض المؤشرات القوية للتنبؤ باعتياد سلوك الإجرام، ومن ضمن هذه المؤشرات ما يلي:

ـ الجنوح في سنّ مبكر أي قبل بلوغ الخامسة عشرة.

ـ بطء النشاط الكهربي في المخ عند غياب أعراض الصرع وأورام المخ.

ـ الشغب الكثير في المدرسة والمنزل.

ـ ممارسة أحد الوالدين أو كليهما أفعالاً إجرامية خلال فترة تنشئة الابن.

- الاستمرار في مصاحبة رفاق السوء بعد سنّ الثامنة عشرة.
- استخدام المخدرات والمسكرات في سن مبكرة.
- العطالة لأطول مدة من السنتين السابقتين للجريمة الحالية.
- تكرار الجنوح خمس مرَّات قبل سن الثامنة عشرة.
- دخول إصلاحية للأحداث في سن مبكرة.
- التوقيف لأطول مدة من السنتين السابقتين للتوقيف الأخير[1].

١ . ٢ الأسس الرئيسة لدافعية السلوك الإجرامي

١ . ٢ . ١ الوضع الاقتصادي والجريمة

يؤكد كثير من الباحثين صلة الفقر بالسلوك الإجرامي، فقد قالوا: إنّ الفرد إذا كان مُحتاجاً فإنّه لا يتورع عن ارتكاب أية جريمة للحصول على المادة ليعيش منها. وقد رأى أفلاطون أن السبب الأول والمهم في السلوك الإجرامي هو حبّ الثروة والجشع المادي[2].

ففي القرون الوسطى سلك كثيرٌ من الباحثين مسلك أفلاطون ورأوا أن في الفقر والحاجة سبباً للانحراف في السلوك.

أمّا في العصر الحديث فقد قام كثير من علماء السلوك الإجرامي بأبحاث

---

(1) Greenwood. P. (1983): Controlling the ceime Rate through Imprisonment in j. Wilson (ed), crime and publice policy, san Francisco.

(٢) سعفان، حسن شحاتة: علم الجريمة. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٦، ص١٢٧.

كثيرة بعضها يُؤيد هذه النظرة التقليدية من أن الفقر أهم سبب من أسباب الانحراف، والبعض الآخر يُدخل عليها بعض التعديلات أو لا يأخذ بها. فقد ذكر «دي فيرس Diverce» في أواخر القرن التاسع عشر أنّ الطبقة الفقيرة في إيطاليا، والتي تكون (٦٠٪) من الشعب آنذاك، تُشكل (٨٥-٩٠٪) من المجرمين المحكوم عليهم[١].

أما «بونجر William Bonger» وهو عالم هولندي فقد أفاد بأن الفقر يُعتبر من أهمّ أسباب الجريمة بسبب النّزاعات التي يُحدثها.

وقال أيضاً: إنَّ إدمانهم على المشروبات الروحية أوقعهم في الجرائم[٢].

ويؤكد «برت Cyrial Burt» في دراسة بعنوان: «أثر الفقر على انحراف الأحداث» أنّ (١٩٪) من الأحداث المنحرفين في مدينة لندن قد انحدروا من بيوت فقيرة جدّاً، وأن (٣٧٪) منهم قد انحدروا من الطبقتين الفقيرة، والفقيرة المتوسطة التي تكون (٢٢٪) من السكان. وتوصل إلى أن أكثر من نصف المنحرفين يأتون من الطبقتين الفقيرة والفقيرة جدّاً. وقد ذكر أيضاً أن المجرمين من الطبقات الغنية يفلتون في بعض الأحيان من يد العدالة. وأكدت خُلاصة بحثه أن الفقر وحده لا يؤدي إلى الانحراف في السلوك[٣].

وفي أوائل القرن العشرين ذكر «هيلي William Heely» أن (٥,٠٪) من الحالات التي درسها كان الفقر فيها هو السبب الرئيس في الإجرام. في حين أنّ (٧,١٪) من حالات الإجرام لم يكن الفقر هو السبب الرئيس فيها[١].

---

(١) نفس المصدر: ص ١٢٧.

(٢) سعفان، حسن شحاتة: علم الجريمة؛ مصدر سابق، ص ٢٢٨.

(٣) عبيد، رؤوف: مبادئ علم الإجرام. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢، ص ١٣٥.

ويـرى «هيلي وبرونر W.Heely and A.Bronner» في دراسـتهما على (٦٧٥) مـن الأحـداث المنحرفـين أن منحرفي السـلوك ينقسـمون إلى خمس فئات:

أ ـ محرومة.

ب ـ فقيرة.

ج ـ عادية.

د ـ ميسورة الحال.

هـ ـ غنية.

ووُجد أن تلك الفئات تحتلّ على التوالي (٥، ١٥، ٢٢، ٢٥، ٣٤) أي أنّ (٢٧٪) من تلك الفئات ترجع إلى الأسر الفقيرة[٢].

وقام «سـندر لانـد» بتلخيص نتائج الدراسـات التـي تناولت موضوع الفقر وعلاقته بالإجرام، ووجد أنَّ غالبية البحوث تُشير بوجه عام إلى زيادة مُعـدلات الجريمة بـين المجرمين الذين ينتمـون إلى الطبقـات الفقيرة، وهذا يُشـير بوجـه خاصّ إلى حالـة المجرمين الذيـن تناولتهم هـذه البحوث. علماً بأنَّهم هم الذين أُدينوا وأُرسـلوا إلى السـجون أو دُور الأحداث. كما أنّ هذه الدراسات أشارت إلى بطالة المنحرف قبل ارتكابه للجريمة، وإلى عدم كفاية دخلـه أو دخـل أسرته. كـما أنّ مُعظم البحـوث التي تناولت دراسـة المناطق الفقيرة أيدت الرأي القائل بأن الفقر يزيد من معدلات الجريمة[١].

---

(١) الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن: دراسـات في علـم الاجتماع الجنائي. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ١٦٠.

(٢) الطخيـس، إبراهيم عبد الرحمن: دراسـات في علـم الاجتماع الجنائي. مصدر سابق، ص ١٦١.

فالفقر وفقاً للرأي الراجح لا يكون عاملاً مباشراً بحد ذاته ولكنه يُولد على الأقلّ حالات اجتماعية وفردية تُساعد على الإجرام، وخاصة في المدن حيث المنتجات الاستهلاكية معروضة في زوايا الشوارع والمحلات، وتُمثّل مُغريات جمّة. والأثر المباشر للفقر يكمن في اضطرار بعض ذوي الدخل المنخفض أو المنعدم أحياناً للعمل في أتفه الحرف والخدمات، وبذلك يتعرض عدد كبير منهم لاستغلال المهربين المحترفين الذين يستخدمونهم لتصريف بضائعهم أو استدراج الناس إلى أماكن تعاطي الرذيلة والمخدرات، ولا يطول بهم المطاف حتى ينغمسوا في متاهات الانحلال الخُلقي ويصبحوا هم أنفسهم الضحايا ما يُسهم في انحطاط أية قيمة خُلقية لديهم(٢).

إلى جانب ذلك قد يورث عند البعض منهم وهن الشخصية وضعف العزيمة واتباع الأفكار الرديئة والمبادئ الهدامة والكراهية والحقد للمجتمع وازدراء القانون العام(٣).

ويرى «برت Burt ١٩٥٥» أنَّه في الحالات التي يكون فيها الفقر الدافع الرئيس للانحراف، فإنه تجدر الملاحظة إلى أن هذه الحالات لم تبلغ حدّ الفقر

---

(1) Sutharland, E.& Gressey, D.R. (1960): principles of criminology N.YJ. P. lippincottco.

(٢) الأمم المتحدة، دراسة مقارنة عن إجرام الأحداث. جدة: الشرق الأوسط، ١٩٦٦، ص ٣٥.

(٣) بسيسو، سعدي: محاكم الأحداث والمدارس الإصلاحية. بغداد، ١٩٤٩، ص ٣٥٣.

المدقع، بل هو فقر نسبي ونعني به الناتج عن عدم إشباع الحاجات المُلحّة وعدم كفاية الدخل[١].

فالفقر بحد ذاته لا يرتبط بالانحراف وإلا لانحرف كل الفقراء، وإنما يرتبط الانحراف بالفقر إذا صاحب الفقرَ هذا نوعٌ من المطامح الواسعة التي لا تجد فرص التحقق بالوسائل المشروعة، وإن وُجِدَتْ هذه العلاقة فإنها تُشير إلى خلل في النظام الاقتصادي وإلى تناقضات في البناء الاجتماعي[٢].

وإذا كان الفقر لا يكون بمفرده سبباً للانحراف فإنه قد يؤدِّي إلى ظهور كثير من حالات الانحراف إذا (اقترن) سوء الرعاية الذي يلازم الحياة الفقيرة عادةً، لذا فإنّ تحسين الوضع المادي للأسرة قد لا يُزيل بذور الجريمة من قلوب أبنائها المنحرفين ولكنه سيؤدي باتجاه تحقيق الميل للإجرام في نفوس هؤلاء الأبناء[٣].

والوضع الاقتصادي بصورة عامة، يشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية بمدى اتصالها بإحدى ظاهرتين اقتصاديتين وهما: التطور الاقتصادي، والتقلبات الاقتصادية، والمقصود بالتطور الاقتصادي: هو التغيير الذي يحدث في النظام الاقتصادي كأن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي على سبيل المثال، وعادةً ما يُصاحب التطور الاقتصادي

---

(١) جعفر، علي محمد، الأحداث المنحرفون: دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٦٧.

(٢) عارف، محمد، الجريمة في المجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص ٥٧٥.

(٣) جعفر، علي محمد، الأحداث المنحرفون: دراسة مقارنة. مصدر سابق، ص ٦٧.

عدد من الظواهر والنتائج مثل الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع مستوى المعيشة والإحساس بأهمية السلع المستوردة وطرق التبادل التجاري.

ولا شك أن لكل تلك النتائج تأثيرها في الظاهرة الإجرامية، فعلى سبيل المثال تحسن المستوى المعيشي وشعور الفرد بقدرته واستطاعته تحقيق رغباته وإشباع غرائزه وأغلب احتياجاته يؤدي إلى انخفاض نسبة جرائم السرقة، ولكن من ناحية أخرى قد يؤدي إلى جرائم أخرى، مثل ارتياد أماكن اللهو وشرب الخمر وإشباع الغرائز الجنسية، بطرق غير مشروعة طالما أن مستوى المعيشة قد يسّر وسهّل إمكانية تحقيق ذلك[1].

أمّا المقصود بالتقلبات الاقتصادية فهي التغيرات التي تحدث مثل: ارتفاع أو تدني مستوى الدخل وكذلك ارتفاع أو انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات المتوفرة، وقد تدفع تلك التقلبات الاقتصادية الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال حينما ينخفض مستوى الدخل لدى الفرد ولا يستطيع إشباع احتياجاته أو يجد صعوبة في التكيف مع الوضع الراهن، ويُحاول أن يبقى على المستوى السابق للدخل فقد يضطر لطرق أبواب غير مشروعة، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد يدفع الأفراد إلى الالتفاف على الأنظمة لمحاولة الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل فتزداد جرائم السرقة والاختلاس لتأمين تلك الاحتياجات.

ولا شّك أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي ولكنها ليست العوامل الوحيدة المسببة لارتكاب الجريمة، وإننا

---

(١) عبد الستار، فوزية، مبادئ علم الإجرام والعقاب، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص٢٠٠.

لنؤيد أصحاب المدرسة التكاملية عند تفسيرهم لعلاقة العوامل الاقتصادية حيث ذهبوا إلى أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل الإجرامية المُهيئة والمساعدة لحدوث الجريمة وإذا صادفت تلك العوامل استعداداً إجراميّاً لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة، وهذا ما يُفسر أن حالة الفقر والظروف الاقتصادية القاسية التي قد يُعاني منها أشخاص ولكنهم مع ذلك لا يقومون بارتكاب الجريمة لعدم وجود الاستعداد الإجرامي أصلاً لديهم.

وتُبين الدراسات الميدانية للجرائم في المملكة العربية السعودية أن الدافع لبعض الجرائم الأخلاقية وجرائم تهريب المخدرات وأغلب الجرائم بصفة عامة هو الرغبة في الحصول على المال والدخل الكبير والسريع وأن نسبة (٤٥٪) من جرائم السرقة كان الدافع لها عدم كفاية الدخل[1].

كما أنّ للوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أثراً مهمّاً في ولوج أبواب الجريمة وأن الزيادة الكبيرة التي طرأت على عائدات النفط نجم عنها زيادة في مُعدل التضخم ما ساعد على انتشار الجرائم المختلفة، فالمشاكل المالية التي تعترض الأسرة أدت إلى (١٩,٣٥٪) من جرائم التزوير، و(٤٣,٢١٪) من جرائم ترويج المخدرات، و(٤١,١٣٪) من جرائم أخرى، و(٢٣,٨٪) من جرائم السرقة، وذلك من واقع العيِّنة التي تم تحديدها في السجون السعودية خلال عام ١٩٨٩. كما اتضح بأنّ (٥٧,٧٨٪) من جرائم السرقة، و(٥٩,٧٠٪) من جرائم أخرى بين فئة

(١) شمس، محمد محمود وعقَّاد، عبد الحميد، عدنان: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات ـ دراسة كمية وكيفية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٢.

الطلاب يقوم بها أفراد من ذوي الدخل الأقلّ من (٤٠٠) ريال[١] وأنّ نسبة الجرائم تقلّ كلما ارتفع مستوى الدخل[٢].

وعن عوامل الفقر والغنى وهل تُعتبر دافعاً للجريمة في المجتمع السعودي؟ أعرب أفراد العيِّنة بنسبة (٣٤٪) أن حالة الغنى عامل كبير جدّاً من عوامل الجريمة، وأفاد (٣٥,٨٪) منهم بأنه ليس بالضرورة كذلك، وذكر (٣٠,٢٪) بأنه قليل وليس على الإطلاق[٣].

وفي دراسة أخرى أجريت في المملكة توصلت إلى نتيجة مهمة وهي أن الهدف من ارتكاب جرائم السرقة على وجه الخصوص والجرائم الأخرى هو الرغبة في الحصول على المال والدخل الكبير والسريع، فالفقر في السعودية لا يعدو كونه اقتصاديّاً بحتاً إلا أنّ هذا الانخفاض في الدخل يُؤثر على الشباب المراهقين الذين تدفع معظمهم الحاجة إلى التفاخر بارتكاب الجرائم، أمّا معظم فقراء المملكة فلا يُعانون من الانحرافات والتفسخ الخُلقي وغير ذلك من السلبيات المقترنة عادة بظاهرة الفقر. ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود حالة الفقر المدقع بمفهومه الحقيقي[٤].

---

(١) تُعادل ما يُقارب (١٠٦) دولارات أمريكية.

(٢) شمس، محمد محمود؛ وعقّاد، عبد الحميد عدنان، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق.

(٣) نفس المصدر.

(٤) البشر، خالد بن سعود، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١، ص ٣٦٤.

١ . ٢ . ٢ الوازع الديني وسلوك الإنسان

يُمثل الوازع الديني Religious restraint في الكثير من المجتمعات الأساس الرئيس من مقوماتها المعنوية، إذ لكل مجتمع، بغض النظر عن بناء تركيبته، معتقد ديني مُعين، وشعائر وطقوس دينية مُعينة، تتعدد مسمياتها وطرائق ممارستها.

وكثير من الباحثين الاجتماعيين كعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وعلماء العلاقات الإنسانية يُجمعون على أهمية الدين في حياة الإنسان، فرداً كان أم جماعة، وعلى مستوى الشعوب بأكملها. وكان هذا المعتقد قد بدأ بسيطاً وأخذ يتطور حتى وصل إلى درجة من الكمال في الديانات الكبرى لخدمة أهدافه السامية[١].

والدين لا يقتصر على إقامة الشعائر الدينية والعبادات، ولكنه يشمل أعمال الشخص وأقواله وتصرفاته في حياته اليومية، سواءً كان ذلك في بيته أو عمله، وهو يُعد عنصراً أساسياً من عناصر تنشئة المجتمع تنشئة مستقيمة. فالدين يؤثر على سلوك الفرد وطبيعته ويُحقق له السعادة الأبدية. وإذا تمكن الإيمان في قلب الفرد فإنه يجعل منه خلقاً جديداً يُهذب سلوكه ويُنقيه من الشوائب ويجعله سمحاً متسامياً مُحباً للخير لنفسه ولمجتمعه نابذاً أعمال الفسق والرذيلة.

والإيمان الحقيقي هو الذي يردع الإنسان من مُجرد التفكير في ارتكاب الجريمة، وكيف يقدم المؤمن الصادق على ارتكاب الجريمة، وكيف يعصي الإنسان من أحب وهو يعلم أنه مطلع عليه في سره وجهره!.

---

(١) الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع الجنائي. مصدر سابق، ص ١١٧.

وهذا الأمر لم تكتشفه الأنظمة الغربية بالرغم عمَّا وصلت إلى ه من علوم وقوانين جنائية ونُظم اجتماعية، ففي القانون الوضعي إذا انعـدم أحد أركان الجريمة سقط الحق في الدعـوى الجنائيـة ولا يُعاقب المجرم، ولو افترضنا أن رجـلاً همَّ بارتـكاب جريمة ثم عدل عنها لأحد الموانع والأسـباب الخارجة عن إرادته كعدم وجود الشخص المراد قتله مثلاً، فالقانون الوضعي لا يصل إلى ه بطبيعة الحال ولا يُعالج الواقعة، بينما الشريعة الإسلامية تُعالج الجريمة علاجـاً ربانياً فريداً من نوعه إذ بدأت بمجاهدة الآثام والمعاصي وهي داخل القلب قبل خروجها؛ للقضاء عليها وهي في مهدها.

لهـذا فأثر الدين في مقاومة الجريمة قبل حدوثها بالغ الأهمية، فهو يوقظ الضمير ويجعله دائماً مُراقباً للسـلوك محذراً الفرد بما سـيلقاه من عقاب فينهاه عن ارتكاب الجريمة، وهو بذلك يُحاول القضاء على النية الخفية التي تُحاك داخل الصـدر قبـل الظهور، بل ويُحرمهـا ويعتبرها أمراً مكروهـاً. وبتتبع الكثير من القضايا نجد أن مُرتكبيها يقومون بعملية الاعتراف وبتقديم أنفسـهم طواعية إلى أجهزة القضاء وذلك بوحي من ضميرهم الذي لم يهدأ ولم يسكن بل يُطالب بعقاب الذات[1].. ولعل قصة الغامدية وقصة ماعز المعروفتين اللتين تبيِّنان أثر الضمير الديني بوضوح تام، جادتا بنفسيهما لله -سبحانه وتعالى- فتابتا وندمتا واهتزت الأرض تحت أقدامهما فلم تسـتطيعا الصبر على ارتكاب المعصية على الرغم من وجود الفرصة السانحة للرجوع وعدم الإبلاغ.

إن مُجرد معرفة الإنسان بأن الله يعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إلى ه مـن حبل الوريد إنما هـو رادع قوي لعدم ارتكاب الجريمـة، ولكن بطبيعة

---

(١) البشر، خالد بن سعود، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. مصدر سابق، ص ٨٢.

الحـال فالإيـمان درجاته متفاوتة من إنسـان إل آخر يزيـد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

وفي هـذا يقـول «محمد الغـزالي»: «بأن الإيـمان قوة عاصمة عـن الدنايا وطاقة يُحرك بها الإنسان فيطارد بها الجريمة من نفسه ومجتمعه، وليس الإيمان مفهوماً مُعيناً سـاكناً في ضمير راقـد أو في قلب حاقد ولكن هو طاقة يتحرك بهـا الإنسـان ويؤثر في مجتمعه»[1]. فالإنسـان حـين يرتكـب أي جريمة فإنه يكون في حال من ضعف الإيمان بحيث يتناقص إلى درجة شـديدة فيرتكب الجريمة حتى إذا رجع وتاب فإن إيمانه يعود ويزيد[2].

ومـن هنـا يتبين أثـر الوازع الدينـي في مكافحة الجريمـة فيقضي عليها في مهدها ويُهذب سُـلوك الإنسـان بالترغيب والترهيب، ويتضح أن قوة الوازع الديني تقف حاجزاً للإنسان عن ارتكاب الجريمة فإن كان إيمانه ضعيفاً تُصبح إمكانيـة ارتكاب الجريمة أكبر بعد تفاعلهـا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى وإن كان إيمانه قويًّا قام بردعه وزجره عن ارتكاب الجريمة.

ولقـد أكد الكثير من علـماء النفس من خلال الأبحاث التجريبية علاقة الديـن بعلاج الأمراض النفسـية فقد نـادى «كارل يونـج caril yong» عالم النفس السـويسري بوجوب علاج العديد من الأمراض النفسـية عن طريق الدخول في حظيرة الدين والإيمان بالله»[3].

---

(١) الغزالي، محمد، أثر الإيمان في مكافحة الجريمة، أبحاث الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧، ص ٧.

(٢) ابـن تيمية، أبـو العباس تقي الدين، التوبة، بيروت: مؤسسـة التقويم الإسـلامي، ١٩٨٨، ص ٦٧٣.

(٣) العيسـوي، عبـد الرحمن، علم النفـس الإكلينيكي، القاهـرة: الدار الجامعية، ١٩٩٢، ص ٤٩٣.

ويذكـر «برتراند راسل brtrand rasil» أحد الفلاسفة المعاصرين أن الإنسان في صراعه مع الطبيعة قد انتصر بواسطة العلم، أما في صراعه مع نفسه فلم يُحرز نصراً، وأن الإيمان هو السبيل الوحيد لتحقيق السعادة والنصر[١].

كما يذكـر «هنري لنك Hinery link» طبيب النفس الأمريكي صاحب العديد من النظريات الحديثة في مجال علم النفس، أن العلم وحده لا يستطيع أن يُحقق للإنسان أسباب السعادة الحقيقة، وهو يُعارض بشدة الذين يُنكرون الإيمان بالغيب ودوره في تحقيق الرضا والسلامة النفسية[٢].

كـما يذكر أنه تأكد له أن الإيمان هو علاج العديد من الأمراض النفسـية مـن خـلال التجـارب والملاحظات المتكـررة التي هي أسـاس علـم النفس التجريبي الذي يدرس الظواهر النفسـية دراسة تقوم على القياس والاختبار والإحصاء والأرقام.

ويُشـير «دايل كارينجـي dial karenge» أن أطباء النفـس يُدركون أن الإيـمان القوي والاستمسـاك بالدين كفيـل بأن يقهر نصـف الأمراض. كما يُشـير «كارل يونـج carl yong» أيضاً أنه عُرض عليه أشـخاص من مختلف شـعوب العالم المتحـضرة، وعالج مئات من المرضى فلم يجد مشـكلة واحدة من مشـكلات أولئك الذيـن بلغوا منتصـف العمر أي الخامسـة والثلاثين، ونحوها، ترجع في أساسها إلى افتقارهم للإيمان وخروجهم عن تعاليم الدين؛ لأنهم حُرموا سكينة النفس التي يجلبها الدين ولم يبرأ واحد من هؤلاء المرضى إلا حين استعاد إيمانه واستعان بأوامر الدين ونواهيه على مواجهة الحياة[٣].

(١) القرضاوي، يوسف، الإيمان والحياة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١، ص٨٩.
(٢) السـمالوطي، نبيـل محمـد، الدين والبنـاء العائلي، جـدة: دار الشروق للنشر، ١٩٨١، ص ٢٠.
(٣) القرضاوي، يوسف، الإيمان والحياة، مصدر سابق، ص ٣٦٠.

إن الثقافة الدينية في حد ذاتها لا تُعتبر مانعة من ارتكاب الجريمة ولكن لا بـد أن يكون العلم بالديـن مصحوباً بالإيمان بهذا الدين قولاً وعملاً حتى نتمكن من الحكم على دور الدين في منع الإنسان من ارتكاب الجريمة.

وباسـتعراض الإحصاءات التي تناولت هذا الجانـب نجد أنها أغفلت هـذا العامل المهم وهو عامل «العمل» بتعاليـم الدين، فقد أخذ الباحثون في دراسـة تباين الأديان لدى نزلاء السـجون لإظهار تفاوت مُعدلات الجريمة والجنـوح في أكثـر من مجتمـع. ففي أوروبا على سـبيل المثـال، وجد كل من العالمين «اسشـافنـبرج Aschaffenburg»، و «بونجير bonger»، أن طائفة الكاثوليك بالذات هي أكثر إجراماً من البروتسـتانت، وأن الطائفة اليهودية هي أقل الطائفتـين تورطاً في الجريمة[1]. ويؤخذ على هذا النوع من البحوث ضعفهـا في تقييمهـا النظـري الإحصائـي حيث لم تسـتند إلى أسـاس علمي مقبول، ولا إلى سبب موضوعي معقول.

وقـام «سـتاينر steinr» بدراسـة تناولت (٥٨,٠٠٠) سـجين، فوجد أن (٨٦,٠٠٠) منهـم، يُمثلون (٨٠٪)، عبروا له عن قوة تمسـكهم بالدين، ووجد (١٥٠) سـجيناً فقط، وصفهم بأنهـم لا دينيون، وتوصل أيضاً إلى أن الوعي الديني موجود لدى نسبة كبيرة من المجرمين[2].

وتعـددت الدراسـات التـي تطرقـت لإظهار علاقـة الديـن بارتكاب الجريمـة، وكذا الدراسـات التـي تناولت موضوع ممارسـة الشـعائر الدينية ومـدى علاقتـه بارتكاب الجريمة. ولم تُظهر أي دراسـة من هذه الدراسـات

(١) الدوري، عدنان، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٤، ص٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) الدوري، عدنان، أسـباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مصدر سابق، ص٢٢٦.

حقيقـة العلاقة الوظيفية بين آراء الشـخص حول بعض المراسـم والشـعائر الدينيـة، وبين مدى تدينه الحقيقي أو التزامه بالقيـم الدينية الصحيحة، وبلا شك فإن مثل هذه العلاقة تفتقر إلى عوامل وظروف أخرى مساعدة.

كـما أنّ تلك الدراسـات لا تُعطي دليلاً قاطعاً على أنَّ الفـرد ملتزمٌ دينيّاً ومطبق لتعاليم دينه قولاً وعملاً، بل إن مثل هذه الأشياء الدقيقة من الأمور الذاتيـة الشـخصية نادراً مـا يصيب الباحث كبـد الحقيقـة في تقديرها، ومن الصعب أن يدرك صدق الشخص. وهناك سبب آخر ربما يدعو السجناء إلى الظهور بمظهر المتمسـك بالدين للباحث، وذلك لكسب عواطفه، إذ يُمكنه بدوره أن ينقل انطباعات حسـنة أو سـيئة عن السـجناء، لأنّ السـمة الطيبة والسـلوك الحسـن في السجون يفيد السـجين في التجاوز عن ربع المدة المقرر بقاؤه فيها في السجن[1].

تعقيب

مما سـبق نرى.. أن الدراسات التي حاولت إيجاد الإطار العلمي لعلاقة الديـن بالسـلوك الإجرامـي لم تُهيئ هذا الإطار بشـكل يُسـاعد عـلى إضافة حقائق علمية جديدة في مجال سببية الجريمة أو علة السلوك الإجرامي.

فالجريمـة كـما هو معروف، سُـلوك مُعقد، لا يخضع إلى تفسـير سـببي جزئـي، إلا من خلال بحوث تجريبية تفصيلية، تتناول فرضيات خاصة بكل عامـل من العوامل التـي يُعتقد بصلتها بتكوين السُّـلوك الناجح. وبذلك لا

(١) تمنح وزارة الداخلية السعودية السجين الذي يتسم سلوكه بالانضباط داخل السـجن عفواً يشـمل ما نسـبته (٢٥٪) مـن إجمالي مدة الحكـم الصادر بحق السجين.

نبحث عن تفسير كليّ عام لجميع أنواع الجرائم، وإنما نبحث عن تطبيقات علمية لفرضيات جزئية خاصة، تتناول جانباً من جوانب السلوك الإجرامي.

وهذه العوامل مجتمعة، لا تنفي العلاقة ذات الأثر الفاعل، التي يُمثلها الدين في مجال الضبط الاجتماعي. فالدين يخدم أهداف التنشئة الاجتماعية السليمة من وجوه متعددة[1]. ومن المعروف أن هناك بعض الاتجاهات النفسية أو المواقف القوية الراسخة التي يصعب تغييرها أو تبديلها، إن لم يتعذر ذلك أحياناً. والدين في هذا المعنى يُشكل أقوى هذه الاتجاهات النفسية الاجتماعية، وأصلبها عوداً، وأرسخها عُمقاً، وأشدّها مقاومة لكل عناصر التغيير والتبديل.

فالدين اتجاه قوي عميق التمكن في جذور النفس الإنسانية، وهو ذو أبعاد تتسع لشمول كافة جوانب السلوك الإنساني طيلة الحياة.

وهذا معناه: أن بذور الإيمان الديني، وحقائق العقيدة الدينية، وكل ما يتصل بها من تعاليم وشعائر دينية، تُنمي النفس الإنسانية، وتُكسبها صلابة وقوة ومنعة تفوق في قوتها كل الاتجاهات النفسية الأخرى.

١ . ٢ . ٣ الجريمة والعمر

من الناحية الفسيولوجية يتبين أن درجة التفاعلات الكيمائية في البيئة الداخلية للفرد، تختلف باختلاف العمر. فقواه ونشاطاته، وردود فعله وانفعالاته، هي في مرحلة الطفولة غيرها في مرحلة المراهقة أو الشباب، أو

(١) الدوري، عدنان، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مصدر سابق، ص٣٢٨.

النضج أو الكهولة(*)، وتدل الإحصاءات الجنائية، على أن مُعدلات الجريمة عموماً، تختلف باختلاف هذه المراحل، وأن نسبة بعض الجرائم ترتبط بصورة خاصة، زيادة أو نقصاناً بمراحل مُعيَّنة من عمر الإنسان.

(*) يختلف علماء الفسيولوجيا في تقسيم مراحل عمر الإنسان، وتحديد بداياتها ونهاياتها. وأكثر التقسيمات شيوعاً، تقسيم العمر إلى أربع مراحل:

١ ـ الطفولة: وتبدأ في السابعة أو الثامنة من العمر.

٢ ـ المراهقة وتُقسم إلى:

أ ـ مرحلة ما قبل البلوغ: وتبدأ عند الذكور ١٣-١٤.

ب ـ البلوغ: ويحدث عند الذكور في الخامسة عشرة.

ج ـ مرحلة ما بعد البلوغ: وتبدأ بعد البلوغ مباشرة، ثم تكتمل بانتهاء مرحلة المراهقة في الثامنة عشرة عند الذكور.

٣ ـ النضج: ويبدأ بمرحلة انتقالية من ١٨ـ ٢٥ سنة، ثم يدخل الفرد بعد الخامسة والعشرين في فترة النضج بالمعنى الدقيق للكلمة، حتى يبلغ ذروتها في الأربعين. ويستمر على هذا المنوال حتى الخامسة والخمسين.

٤ ـ مرحلة الكهولة: وتبدأ في الخامسة والخمسين، ثم تستمرّ حتى آخر العمر.

وهناك تقسيم آخر يتضمن:

١ ـ مرحلة الطفولة من ٦ـ ١٢ سنة.

٢ ـ مرحلة المراهقة من ١٢ـ١٨ سنة.

٣ ـ مرحلة الشباب الكبير من ١٨ـ ٢٥ سنة.

٤ ـ مرحلة الكبير الشاب من ٢٥ ـ ٣٠سنة.

٥ ـ مرحلة الكبير الراسخ من ٣٥ ـ ٥٠سنة.

٦ ـ مرحلة الانحدار وتبدأ بعد الخمسين.

٧ ـ مرحلة الشيخوخة وتبدأ بعد الستين.

للمزيد انظر: السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب. مصدر سابق، ص ٢٢٣.

ومن النتائج العامة التي أمكن استخلاصها من الإحصاءات الجنائية[1] ما يلي:

إن أعلى مُعدل للإجرام يقع ما بين عمر الثامنة عشرة والخامسة والعشرين. وتقابل هذه النتيجة نتيجة أخرى تقول بأنّ مُعدَّل الإجرام يصل إلى ذروته في سنِّ المراهقة، وخاصة ما بين ١٤ ـ ١٧ سنة. ثم ينخفض المعدل في المراحل التالية، حتى يصل أدنى مُعدل بعد الخمسين.

وفي دراسة (الوليعي: ١٩٩٣) عن السرقة في مدينة الرياض تناول فيها العلاقة بين عمر الجاني ونوع السرقة وتوصل إلى أنّ الفئة العمرية من (٢٥-٣٩ سنة) هي الأكثر تكراراً بين الجناة باعتبار أنها مرحلة الإنتاج والعمل بالنسبة للسعوديين، فالشاب يكون قد تخرج من الجامعة وبدأ في الانخراط في عمله، وغير المتعلم يبدأ الاعتماد على نفسه وقد لا يجد عملاً فيصبح عاطلاً، ومعظم غير السعوديين من العمال يقعون في هذه الفئة أيضاً، وقد تبين أنهم يرتكبون (٥٠,٤٪) من جرائم السرقات بمدينة الرياض. ويلي هذه المرحلة العمرية مرحلة (١٩ـ ٢٤) ويرتكب من هم في هذه السن (٢٢,٦٪) من السرقات في مدينة الرياض. ومعظم السعوديين الواقعين في هذه الفئة هم طلبةٌ ما زالوا في مقاعد الدراسة الجامعية والمعاهد العليا، أما غير السعوديين فتمثلها جماعة العمال والخادمات والنساء، وبعد هاتين الفئتين العمريتين تأتي فئة الأحداث تحت سن الثامنة عشرة من العمر[2]. فهؤلاء يرتكبون

---

(١) اطلعنا على إحصاءات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية لحركة الجريمة وخصائص المجرمين، واستخلصنا منها النتائج لتوظيفها في هذا الموضوع (الجريمة والعمر).

(٢) وفقاً للمادة الثالثة من لائحة النظام الأساسي لدُور الملاحظة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية الصادرة عام ١٩٧٥م يعتبر الحدث الجانح من الناحية العمرية، هو من بلغ سبع سنوات أو أكثر بحيث لا يزيد على ١٨ سنة.

(١٩ , ١٪) من السرقات في مدينة الرياض. أما من هم في سنّ (٤٠) فلا يرتكبون سوى (٧ , ٩٪) مجموع السرقات في مدينة الرياض. ويستخلص من هذا أن معظم الجناة تتراوح أعمارهم بين (١٦ـ ٣٩) سنة وهم يرتكبون ما مجموعه (٨٤ , ٣٪) من مجموع السرقات في مدينة الرياض[١].

ويُشير (الثقفي: ٢٠٠١) في دراسته عن خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الطائف بالسعودية أن (٦٦ , ٢٪) من الجناة تقع أعمارهم ما بين (٣٠سنة) وأقلّ. أمّا الفئات العمرية التي تقع فوق (٤٠ سنة)، فالملاحظ أنه يقلّ بينها الإقدام على الجريمة مع تقدم السن. وهناك تناسب عكسي بين الإقدام على الجريمة وتقدّم السن[٢].

وهذه النتيجة تؤكدها بعض الدراسات التي أثبتت أن انتشار الجريمة، يشيع بصفة أكبر بين الفئات الشابة[٣].

---

(١) الوليعي، عبد الله ناصر: السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٣، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) الثقفي، سلطان بن أحمد: خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الطائف: دراسة تحليلية واستطلاعية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ٢٠٠١، ص١٤٤.

(٣) في التوصية الأولى الصادرة عن المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ٤ ـ ٨ أكتوبر ١٩٦٩، اتفق أن مفهوم الشباب يتناول أساساً من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٥ سنة، انسجاماً مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، غير أن ظروف الوطن العربي وطبيعة الشخصية النامية فيه، تستوجب تخصيص رعاية عميقة متكاملة بمرحلة الطلائع التي تسبق سنّ الخامسة عشرة، وربما تفرض الظروف امتداد هذه الرعاية ما بعد الخامسة والعشرين وفق متطلبات الشباب في كل قطر عربي، انظر: (توصيات المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب: ١٩٦٩. القاهرة: جامعة الدول العربية).

وفي دراسة (الدوسري: ١٩٩٨) عن التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة، وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتي شملت عيِّنة السجناء ممن تتراوح أعمارهم بين (٢٠ـ ٦٥ سنة) قد تم توزيعهم على أربع فئات هي:

ـ الشباب ٢٠-٢٥.

ـ الشاب الناضج ٢٦-٤٠.

ـ الكهولة ٤١-٥٠.

ـ الشيخوخة ٥٠ فأكثر.

وقد وُجد أن معدّل نسبة الجناة من فئات الشباب من الناضجين هو أعلى معدّل إذ تصل النسبة إلى (١ر٦١٪)، وقد يكون مرجع ذلك زيادة خبرتهم واعتمادهم على أنفسهم في تأمين معيشتهم ومعيشة أسرهم، ويلي ذلك الشباب بنسبة (٩ر٢١٪) ثم الكهول فالشيوخ[١].

وفي إحصاءات الجريمة في المملكة العربية السعودية لعام (٢٠٠٠) بلغ إجمالي القضايا الجنائية المُسجلة لدى شرط المناطق (٧٢٥١٢) حادثاً جنائيّاً واحتلت قضايا الاعتداء على الأموال المرتبة الأولى بين القضايا مجتمعة بعدد (٣٤٦٨١) حالة جنائية أي بنسبة (٤٨٪) من إجمالي الحوادث الجنائية، وقد اقترفها ما نسبته (٨٠٪) من الشباب ممن تقع أعمارهم بين (٢٠-٢٥سنة)[٢].

---

(١) الدوسري، إبراهيم بن صالح: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية: دراسة جغرافية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٨، ص ٢٧٩.

(٢) وزارة الداخلية: الكتاب الإحصائي الأمني، الرياض: الأمن العام، ٢٠٠٠، ص ١.

ومن النتائج المتعلقة بارتباط نـوع الجريمة بالعمر، نلاحظ أن جرائم سرقة السـيارات، وسرقـة المنازل ترتفـع عند المراهقين. والجرائم الجنسـية تـزداد عند المراهقين والشباب والشيوخ. وجرائم العنف يرتكبها من هم في سن الشباب، أي في الفترة الواقعة ما بين (١٨ـ٣٠سنة). وجرائم القتل الكبيرة بلغ حدّها الأقصى عند من هم في مرحلة النضج. والجرائم العاطفية تكثر في سنّ (٣٥ـ٤٠).

والتفسـير الأكيد لازدياد معدلات الجريمة في سـّن المراهقة والشباب، وانخفاضها في سـّن النضـج والكهولة، هـو أن مرحلتي المراهقة والشـباب عنـد الفرد هما أكثـر المراحل قوة وحيوية وانفعـالاً. والمراهقة بصورة خاصة تتميز باضطرابات نفسـية، وعدم اسـتقرار عاطفي، وتقلبات في المزاج، وقلة المبـالاة، واندفـاع نحو الجنس، واسـتجابة للإغراء، وضعـف في القدرة على ضبط النفس، وعلى التحكم في الأهواء والميول والرغبات[١].

وتقلّ الجرائم عموماً في مرحلة النضج، لما يتسـم به المرء في هذه المرحلة مـن هدوء، وقدرة على كبح جماح العواطـف والأهواء والنـزوات. ثم تصل الجريمـة إلى أدنـى مُعدّلاتها في سـّن الكهولة، لغلبة عامـل الضعف والوهن عـلى هذه المرحلـة العمرية، ولانعدام وجود الحـماس والاندفاع للإقدام على المخاطـر. ولكـن هذه المرحلـة الأخيرة تنفـرد بجرائم خاصة بهـا، كالجرائم الواقعـة عـلى الاعتبـار، والحريـق العمـد، وإخفـاء المسروقـات، والنصب، والجرائم الجنسية، وخاصة الموجّهة منها ضد الأطفال.. وتفسير ارتفاع نسبة هذه الجرائم عند الشيوخ، وهو أن سنّهم تتصف بتقلبات عاطفية، وإحساس بانعدام الأمن والاستقرار، وضعف في القدرة على ضبط النفس[٢].

(١) السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب. مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٢) غانـم، عبـد الله عبد الغني: جرائم المسـنين في العالم العربي: دراسـة إحصائية تحليليـة. الريـاض: دار النشر بالمركز العربي للدراسـات الأمنيـة والتدريب، ١٩٨٨، ص ١٢٩.

وخُلاصة القول فإن التفسير الفسيولوجي لارتباط الجريمة بالسن، رغم أهميته لا يمكن التسليم بصحته كحقيقة ثابتة. وأن السن ليس عاملاً دافعاً نحو الإجرام ولكنه يُشكل مؤشراً بيولوجيّاً وعقليّاً لطور من أطوار الإنسان يكون فيه أكثر تعرضاً لبعض المؤثرات الداخلية والخارجية فتتفاعل لديه معطيات أخرى بحيث يتحدد سلوكه على ضوء ما يحدث لديه من ردات فعل خاصة بسنه[1].

إضافة إلى أن الإحصاءات الجنائية لا تُمثل الواقع. بل هي في هذا الموضوع أكثر بُعداً عن الواقع؛ لأنّ أجهزة العدالة الجنائية معروفة بتساهلها مع الأطفال والشيوخ الذين يمرون بهاتين المرحلتين اللتين قد تمثلان نسبة تشكل أساساً قويّاً لارتكاب الجريمة.

١ . ٢ . ٤ التصدع الأسري

تُعتبر الأسرة الجماعة الأولى الأساسية في التنظيم الاجتماعي والأساس في تنمية وبناء الشخصية وتحديد أنماط السلوك في النظام الاجتماعي المتشابك.. هذا بالإضافة إلى أن الأسرة تشكل الإطار الاجتماعي العام، الذي تنشأ عن طريقه محددات السلوك عند الأفراد. لذلك فإنها تمثل الأساس الاجتماعي الأول في تشكيل وبناء شخصيات أفراد المجتمع، إذ تُضفي على أبنائها خصائصها وطبيعتها. ويُعدّ الضبط الأسري والنظام السائد في الأسرة من أسس التوافق النفسي لإشباع دوافع وحاجات الطفل ومطالب بيئته، فالاهتمام بالتنظيم والضبط داخل الأسرة يعتبر ركيزة من ركائز الضبط الاجتماعي في المجتمع الأكبر[2].

(١) العوجي، مصطفى، التصدي للجريمة، مصدر سابق، ص ٣٢٧.
(٢) منصور، عبد المجيد سيد، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص ١٣.

والوضع الأسري بصورة عامة ينعكس على الأبناء سـواء سلباً أو إيجاباً وفقاً لدرجة الاستقرار الأسري.

فالتصـدع الأسري ما هو إلا صورة من صور عدم الاسـتقرار الأسري الذي هو بدوره صورة من صور انعدام الضبط الاجتماعي الذي عرّفته منظمة الأمم المتحدة (اليونسـكو) على أنّه «نظام اجتماعي خاضع لقوانين، شـأنه في ذلك شأن النظام الطبيعي. بيد أن هذه القوانين عُرضت للتخلف، ولا تتوافر فيهـا حتمية القانـون الطبيعي، فهي مع أنها قوانين آمـرة تُمارس ضغوطاً على عنـاصر المجتمـع، عُرضة للخروج عليهـا ومحاولة العبث بهـا، وهذه ظاهرة ملحوظـة في الحيـاة الاجتماعية. فكثيراً ما تحدث انتهـاكات لأوامر المجتمع، ومـن هنا تبـدو أهمية قوى الضبـط. إذ يتعين عـلى المجتمع أن يقـوم بالعمل المباشر ضد هذه الانحرافات، حتى يحفظ للنظام العام وللمعايير والقيم التي اصطلح عليها هيبتها ووظيفتها الاجتماعية»[1]. والثابت أنّ الأسرة وهي من أهم عوامل الضبط الاجتماعي هي الأقوى أثراً في سـلوك الإنسان في مختلف المواقف وتحت شتى الظروف.

كما يعدّ التصدع الأسري صورة من صور التفكك الاجتماعي الذي يُعرّفه (Alyovt) على أنه «اضطراب أو انشقاق أو صداع على الإجماع يحدث في نطاق جماعـة من الجماعات أو في مجتمع ما ويؤثر على العادات الاجتماعية السـلوكية المقـررة أو عـلى النُّظم الاجتماعيـة بصورة تجعل من المسـتحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفي منسجم نسبيّاً دون حدوث توافق له دلالته»[2].

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، معجم العلوم الاجتماعية. تصدير: إبراهيم مدكور، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٥٧.

(٢) البشر، خالد بن سعود، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص ٨٢.

ومن أبرز النظريات العلمية التي ربطت بين التصدع الأسري والجريمة نظريـة (سـذر لانـد Suther land) حيث أشـار في أحد بحوثه إلى أن نسـبة (٣٠ـ٦٠٪) مـن الأحداث الجانحين جاءوا من بيوت متصدعة، وأنّ نسـبة (٢٤٪) مـن الأحداث الذيـن انحرفوا في المدارس الثانوية، ونسـبة الأطفال المنحرفين في المدارس الصناعية تُمثل (٤٩٪) وكلهم جاءوا من بيوت محطمة. والبيوت المتصدعة والمحطمة يُمكن أن تكون نتيجة عوامل داخلية في الأسرة كالخلافات والمشـاجرات، وهذا ما يُسـمَّى بالتصدع البنائي أو الفيزيقي. كما أورد (سـذرلاند) بعضـاً مـن الصفات العامـة للأسر المفككـة ذات العلاقة بجنوح الفرد[1]، على النحو الآتي:

١ ـ البيـوت التـي يكون بعـض أفرادها مـن ذوي الميـول الإجرامية أو الذين تتوفر فيهم ظاهرة الكحولية.

٢ ـ إذا كان الوالـدان أو أحدهمـا غائباً بسبب وفـاة، أو طلاق، أو هجر.

٣ ـ انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت.

٤ ـ إذا كان التحكـم المطلـق في العائلة بيد شـخص واحـد، أو كان فيها تحيُّز في المعاملـة بين الأفـراد، أو إذا كانت الأسرة لا تهتم بأفرادها، أو إذا كان التحكم بها غير ممكن لكثرة أفرادها أو إذا أصبح الغير يتدخل في شؤونها.

٥ ـ إذا كان هناك تعصب عنصري أو ديني بين أفراد الأسرة.

٦ ـ الأسرة المعوزة لأي سبب.

ويُشـير كلٌّ مـن (بارسـونز Parsons)، و(مـيردوك Murdock) و(أقبـورن Oburn) و(ميرثـون Merton) و(ديفـز Davis) إلى أن وظيفـة

(١) الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ١٣٣.

التنشئة الاجتماعية تُعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع، ولذلك فإنّ أي قصور في أداء تلك الوظائف سيؤدي إلى التفكك وإلى انحراف اجتماعي[١].

أمَّا نظرية (برجس Brges) فترى أن السلوك الإجرامي ينشأ نتيجة للظروف السكنية وعوامل التغير السكاني للجماعة أو الأسرة[٢].

أما نظرية(Shomakoy) فتعزو السلوك الإجرامي إلى أنّه نتيجة للوضع الاقتصادي للأسرة ولعملية الخلل الموجود في طبيعة الترابط بين أفراد الأسرة فيكون من المستحيل تربية الأطفال على السلوك الصحيح.

وثمة دراسات أخرى تناولت دور الأسرة في سلوك أفرادها السلوك الانحرافي، فتناولت قضية كلّ جانح على حدة، وحللت ظروف أسرته. ومن هذه الدراسات دراسة قام بها (وليم هيلي-Wiliam) عن جنوح الأحداث، وشملت دراسته ألف طفل جانح في مدينة شيكاغو الأمريكية، فوجد أن البيت غير الملائم يُشكل (٢٢٪) من مجموع العوامل التي ربما تكون سبباً في الانحراف. كما أجرى دراسة ثانية على ألف طفل جانح، فوجد أن النسبة المذكورة آنفاً قد ارتفعت إلى (٦٠٪) وبالأخصّ في الحالات التي فقد فيها الضبط أو للضعف[٣]. وقد رأى أن جنوح الطفل لا يمكن أن يكون لسبب واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، ولكن لعدة عوامل مترابطة يُكمل بعضها بعضاً.

وفي دراسة أخرى قام بها (شيلدون والينور جلوك، ١٩٥٠، shildon Glueck Eleanor): تنَاوَلا جنوح الأحداث فوجدا ما يلي:

(١) الحامد، معجب: دور المؤسسات التربوية غير الرسمية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٥، ص ٧٢.

(٢) عارف، محمد: الجريمة في المجتمع. مصدر سابق، ص٣٩.

(3) Willim, Healy, The individual Delinguent. Boston,Little Bro wn 1913 pp 130– 134.

١ ـ عنـد مقارنة الأطفـال الجانحين مع غيرهم وُجـد أن الجانحين أكثر تغييراً لبيوتهم من غيرهم.

٢ ـ الأطفال الجانحون يسكنون في بيوت غير صحية ومزدحمة بالسكان.

٣ ـ الأولاد المنحرفون يعيشون مع الوالدين لأي سبب.

٤ ـ الأولاد المنحرفون لا يحترمون والديهم ولا يحترمون عادات وتقاليد الأسرة.

٥ ـ تمتـاز البيـوت التـي ينتمي إلى ها ذوو السـلوك المنحـرف بالتفكك والافتقـار إلى القيـم والأخـلاق وضعـف الضبـط، وعـدم وجود أساليب للترويح عن النفس في المنـزل.

٦ ـ يكون حجم أسرة الجانح في الغالب أكثر من غيرها عدداً، كما يكون هناك عداء بين أفراد الأسرة نفسها، وبينهم الأقارب أيضاً[1].

كـما قام (شـمس والعقـاد ١٩٩٢) بدراسـة في مجتمـع المملكـة العربية السعودية على عيِّنة عشوائية من نزلاء الإصلاحيات والسجون من المحكومين والموقوفـين ذكـوراً وإناثاً حول تأثـير العوامل الاقتصاديـة والاجتماعية على معدّلات الجريمة، وتوصلا إلى نتائج أهمها:

أنَّ المشـاكل الأسريـة قـد تسـببت في (٨٣ , ١٠٪) من جرائـم السرقة، و(٨٨ , ٥٪) مـن جرائـم التزويـر، و(٢٩ , ١٤٪) مـن جرائـم ترويـج المخـدرات، و(٥ , ١٢٪) من جرائم تعاطي المخـدرات، و(٧٦ , ١١٪) من الجرائـم الأخلاقيـة، و(١٤ , ١٣٪) بـين جرائم أخرى متفرقـة مثل النصب

(1) Shildon, and Eleanor Glueck, Unravelling Juvenile Deling, Cambrige Harvard University Press, 1950. pp 107– 133.

والاحتيال. كما تبين أنّ (٧, ٤٠٪) من المسجونين ذكروا أنّ الأمّ هي المسؤولة الأولى في الأسرة بعد غياب الوالد، وأنّ (١٢, ٤٠٪) ذكروا أن الأخ الأكبر يتولى المسؤولية، وأنّ (٠٧, ٤٪) جعلوا أحد الأقارب متولياً للمسؤولية، وأولاها (١١, ١٥٪) للسائق والخدم؛ لأن الأب غائب والأمّ مشغولة، وأنّ (٧, ٦١٪) من أفراد العيِّنة أجابوا أن مجموعة من الجرائم يتمّ ارتكابها عندما تكون الوالدة هي المسؤولة عن شؤون الأسرة، وأنَّ (٥, ٤٤٪) من أفراد العيِّنة يعانون من انفصال بين والديهم بسبب الطلاق[١].

وفي دراسة أجراها (المرزوقي وآخرون، ١٩٨٧) في المجتمع السعودي لمعرفة الخلفية الاجتماعية لمرتكبي جرائم المخدرات وأهمّ الجرائم المصاحبة لها، توصل إلى نتائج من أهمها:

أنّ (٩, ٣٨٪) من المساجين يعانون من غياب الآباء بسبب الوفاة، وأنّ (١, ٢٢٪) من آباء السجناء عاطلون عن العمل، وأنّ (٧٠٪) من آباء السجناء كانوا يستخدمون أسلوب الضرب كوسيلة للعقاب[٢].

وفي دراسة أخرى أجراها (الحامد، ١٩٩٥) عن دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي حيث تم اختيار مجموعتين من المواطنين: المجموعة الأولى من المواطنين الأسوياء ممثلة بطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمجموعة الثانية من المواطنين المنحرفين

(١) شمس، محمد محمود وعقَّاد، عبد الحميد، عدنان: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات- دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق، ٧٢، ١٣٢.

(٢) المرزوقي، حمد وآخرون: الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنُزلاء السجون من غير مُرتكبي جرائم المخدرات في المملكة العربية السعودية. مصدر سابق.

ممثلة بالسجناء الذكور في سجن الحائر بمدينة الرياض، وكان عدد كل عيِّنة (٢٩٧) فرداً، وكان من نتائج الدراسة: أن (٩١٪) من أفراد العيِّنة المنحرفين قد توفي والدوهم، و(٦١٪) من توفي والده فقط، و(٦٤٪) من توفيت والدته فقط، وأن (٦٠٪) من الآباء المتزوجين بأكثر من واحدة أبناؤهم ينتمون إلى عيِّنة المنحرفين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ (٨٣٪) من المنحرفين وصفوا علاقتهم بآبائهم بأنها ضعيفة، وأنّ (٦٧٪) من المنحرفين لا يستطيعون التفاهم مع آبائهم، وتُشير الدراسة إلى أنّ ضعف العلاقة الأبوية وخلوها من التفاهم والاحترام يؤدي في الغالب إلى انتهاج سلوك غير سويّ يوصل صاحبه في النهاية إلى جماعة بديلة عن الأسرة قد تزين له السوء ثم توقعه فيه. وأنّ (٧٣٪) من عيِّنة المنحرفين تقريباً أفادوا بوجود خلافات ومشاجرات دائمة بين والديهم. وهذا نوع من أنواع التصدع الأسري وهو التصدع المعنوي الذي يجعل التفاهم والمحبة والاحترام من العناصر المفقودة داخل الأسرة، ولهذا سلبياته، كما هو التصدع المادي في الأسرة الذي يكون بفقد أحد الوالدين أو كليهما[1].

١ . ٢ . ٥ رفقاء السوء

يستطيع الطفل أن يختار رفاقه الذين يقضي معهم وقت فراغه، ويميل إلى من يرتاح لهم وتتفق ميولهم مع ميوله، وهذا ينطبق على الشباب، فكل شاب يختار شابّاً مثله من حيث الصفات والأهواء والرغبات والنزعات، والمنزلة الاجتماعية، والفرد من خلال هذا الاختيار يكوِّن له علاقات اجتماعية جديدة تختلف عما عهده داخل أسرته. وقد يختبر الفرد، سواء كان

(١) الحامد، معجب: دور المؤسسات التربوية غير الرسمية. مصدر سابق.

طفلاً أو شـابّاً، مدى قدرتـه على تخطي الحدود التي رُسـمت داخل الأسرة، وهـذه أول نزعـة اسـتقلالية ليتحـدى بهـا السـلطة الأسرية، ويحـدث ذلك مـن خـلال قوة الجماعة الجديـدة. فالطفل يحاول تقليد من هـو أكبر منه. وفي بعـض الأحيان يكـون التقليد لأحداث مراهقين، والمراهق يسـعى إلى تقليد مـن هو أكبر منه، فأصول الدافع الاجتماعي تبـدأ مع جماعة اللعب. والدافع الاجتماعي بالنسبة للطفل يُشكل الذات الاجتماعية له[1].

لذلـك اهتمَّ علماء الإجرام والاجتماع والنفس بمعرفة مدى تأثير جماعة الرفاق على السلوك الإنساني بشكل عام، وعلاقة الرفاق ومدى تأثيرهم على اكتساب السلوك.

وقـد ظهرت عدة نظريات ودراسـات تؤكّد عـلى دور الرفاق في التأثير على اتجـاه الفرد ونوعية تصرفاتـه مثل نظرية «المحـاكاة والتعلم» أو الإيحاء. ويُعتبر من أبرز أصحاب هذه النظرية (تارد-Tard) الذي يرى أنّ الإنسـان لا يولـد مُجرماً بـل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويكتسـب السـلوك الإجرامي نتيجة لتقليدهم.

وقـد درس (تارد-Tard) أثر عدد من الجماعات الأولية المرتبطة بالفرد وتوصـل إلى أن جماعـة الرفاق تؤدِّي إلى تأثير مباشر عـلى اتجاه الفرد وطريقة تصرفاته، فإذا كان الرفاق الذين يحيطون به من الأسـوياء فإنه سيحاكي هذه التصرفات ويقلد أنشطتهم، وإذا كان الرفاق الذين يحيطون به منحرفين فإنه أيضاً سيقلد تصرفاتهم المنحرفة ويرتكب الجريمة[2].

(١) الطخيـس، إبراهيم عبد الرحمن: دراسـات في علم الاجتـماع الجنائي، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٢) البشر، خالد بن سعود: مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. مصدر سابق، ص ٣٥٦.

ومـن النظريات الأخرى التي تركز على أهميـة دور جماعة الرفاق نظرية «الاختـلاط التفاضلي» للعـالم الأمريكي (سـذر لانـد Sutherland) الذي يـرى أن هنـاك علاقة وثيقة وارتباطـاً كبيراً بين الاختـلاط والجريمة، ويرى بأنّ السلوك الإجرامي يكتسبه الفرد عن طريق التعلم الذي ينشأ من مخالطته للآخرين والتفاعل معهم.

ويفـسِّر (سـذر لانـد Suther land) أسـباب التأثير السـلوكي بأنه إذا رجحـت كفـة المفاهيـم المحـررة لسـلوك الجماعة على كفـة المفاهيـم المجندة للسـلوك الذي يُقـره المجتمع فإنّ الفرد يتأثر بسـلوك الجماعة نتيجة المخالطة التـي تـراوح في درجتهـا وفقاً لأربعة أسـس هي مـدى تكرارهـا ودوافعها وأفضليتها وعمقها[1].

وقد أوضحت بعض الدراسات أن ظاهرة الجنوح في مناطق الانحراف تكـون ظاهـرة اجتماعيـة، أي أن الفـرد قليـلاً مـا يرتكـب جريمـة بمفرده. فالأحداث غالباً يكونون مع بعضهم بعضاً، يُشاركون في أعمالهم معاً، وهذه الجماعات يُطلق عليها العصبة. وهذا لا يعني أن نشـاط أي عصبة هو نشـاط انحراف، ولكنها تشـكل أرضية صالحة لنمو الجريمة والجنوح، لكون معظم أفرادهـا يتألفون في الغالب من أطفال هاربين من عائلاتهم فيصبحون بدون رقابـة وضبـط. وهؤلاء يكونـون مهيئين للانحراف عند أي فرصة مناسـبة. وهـي أي (العصبـة) تُعتبر جماعة أوليـة ذات أهمية كـبرى في إحداث عملية الضبـط الاجتماعـي، أو الانحـراف بالنسـبة لسـلوك الأفراد؛ لأنهـا تُمارس ضغطاً لتنظيم سلوك أعضائها، بما يتفق مع قيمها السائدة[2].

(١) الحامد، معجب: دور المؤسسات التربوية غير الرسمية. مصدر سابق. ص١١.
(٢) المرواني، نايف محمد: الإدمان والمدمنون – دراسـة نفسـية اجتماعية. دمشـق: دار البيروتي، ١٩٩٢، ص ١٣١.

وفي دراسة (لمحمد الدباغ ١٩٨٤م) بعنوان: «الأحداث والسلوك المنحرف» طُبِّقت على نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية في محافظة جدة كان من نتائجها:

- (٥٠٪) من الأحداث والنزلاء يقضون أوقات فراغهم مع أصدقائهم، وهذا يُتيح الفرصة لتبني وتعلم السلوك المنحرف.
- أفادت النتائج أن نسبة من لهم أصدقاء من الحيّ الذي يقطنون فيه معهم موجودون داخل الدار حاليّاً بلغت (٤٣٪)، وهذا فيه دلالة واضحة لارتباط السلوك الانحرافي بجماعة الرفاق، فلو لم يكن هناك ارتباط لما كان هناك أصدقاء من جماعة الحيّ. (الحامد، ١٩٩٥).

وفي دراسة أخرى قام بها (عبد الله الجمعي، ١٩٨٤) بعنوان: (الجماعات الأولية والسلوك الإجرامي)، حيث تم تطبيق الدراسة على عيِّنة بلغت (٢٣٢) نزيلاً من إصلاحية الحائر بمدينة الرياض من المدانين بجرائم المخدرات والسكر والسرقة والجرائم الأخلاقية. وكان من نتائجها أن مخالطة رفقاء السوء تأتي في المرتبة الثانية بعد وفاة أحد الوالدين من مجموعة العوامل المؤدية إلى الانحراف في المجتمع[1].

كما أظهرت دراسة (شمس، عقاد، ١٩٩٢) عن (العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على عوامل الجريمة) أنّ (١ , ٧٥٪) من أفراد العيِّنة اتفقوا على أن تأثير الشلة والأصحاب في انتشار الجريمة كثير جدّاً وكبير، بينما (٣ , ١٢٪) يرون بأنه ليس بالضرورة كذلك، و(٦ , ١٢٪) يرونه قليلاً، وليس مطلقاً.

---

(١) البشر، خالد بن سعود: مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. مصدر سابق، ص ٣٥٨.

كما اتضح أنّ (١ , ١٤٪) من أفراد العيِّنة كان الدافع وراء ارتكابهم الجريمة هو شلة الأصدقاء التي يتم تكوينها في الحيّ أو المدرسة وكذلك الأقارب، وعلى الخصوص جرائم السرقة.

كما أظهرت نتائج الدراسة نفسها بأن (٤ , ٤٠٪) يقضون وقت فراغهم مع الأصدقاء خارج المنزل، وأنّ (٢ , ٥٢٪) أغلبية أصدقائهم في نفس السن، والبعض أكبر منهم، كما أنّ (٤٩٪) من أصدقائهم في نفس الحيّ[١].

١ . ٣ جريمة السرقة

١ . ٣ . ١ تعريف السرقة في اللغة

السرقة لغة هي أخذ المال خفية، يقال: سرق منه الشيء يسرق سرقاً وسرقة، كما يقال: استرقه بمعنى سرقه[٢].

والسارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره، فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومحترس، فإن منع ما في يده فهو غاصب ومنتهب[٣]. فالسرقة هي أخذ الشيء في خفاء وحيلة[٤].

---

(١) شمس، محمد محمود وعقَّاد، عبد الحميد، عدنان: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات- دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق. ص ١٣٩.

(٢) أبو الفيض، محب الدين: تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦، ص ٣٧٩.

(٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب. مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٤) البستاني، بطرس: دائرة المعارف. بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٦، ص ٥٨.

١ .٣ .٢ تعريف السرقة في الشرع

السرقة في الشريعة الإسلامية: عرَّفها الفقهاء بتعاريف مختلفة:

أولاً: هـي أخـذ مُكلَّف ناطـق بصير صاحب أيد وأرجـل صحيحتين عشرة دراهم أو مقدارها مقصودة ظاهرة الإخراج من صاحب يد صحيحة مما لا يتسـارع إلى ه الفسـاد من المال المعمول للغير من حرز بلا شبهة وتأويل في دار العدل.

ثانيـاً: هـي أخذ مكلف حرّ مـالاً محترماً لغـيره بلغ نصاباً أخرجـه من حرزه لقصد واحد خفية لا شبهة فيه[١].

ثالثـاً: هـي أخذ المكلَّف الملتزم مغصوبـاً بلغ مقداره نصابـاً اختياراً من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة على وجه الاختفاء[٢].

١ .٣ .٣ تعريف السرقة في القانون الوضعي

جـاء في القانـون الوضعـي أن السرقة هي اختـلاس شيء منقول مملوك للغير بـدون رضاه بنية امتلاكه[٣]. وتعرف السرقـة في القانون الروماني بأنها أخذ الشخص شيئاً لنفسه بغير حق[٤].

(١) الحنفـي، سـيف الديـن: البحر الرائق عـلى شرح كنـز الدقائـق. بيروت: دار المعرفة، (د. ت)، ص ٥٥.

(٢) البهوتي، منصور إدريس: الروض المربع. الرياض: مطابع الرياض، (د.ت)، ص ٣٢٤.

(٣) راغب، محمد عطية: جرائم الحدود في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي. القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٦١، ص ١٦٠.

(٤) أبـو بكر، عبد المهيمن: قانـون العقوبات وجرائم الاعتداء على الأشـخاص والمال. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ٢٧١.

١ . ٣ . ٤ أنواع جريمة السرقة

حددت الشريعة الإسلامية جريمة السرقة في الأنواع التالية:

أ ـ سرقة عقوبتها الحدّ.

ب ـ سرقة عقوبتها التعزير.

ويمكن تصنيف السرقة التي يُعاقب عليها بالحدّ إلى قسمين:

أ ـ سرقة صغرى

وهي أخذ مال الغير خفية أي على سبيل الاستخفاء وهنا يؤخذ المال دون علم المجني عليه ودون رضاه، ولابد من توافر هذين الشرطين معاً. وهذان الشرطان يفرقان بين السرقة الصغرى وبين أنواع أخرى كالخطف والنهب والاختلاس والنصب.

ب ـ سرقة كبرى

وهي أخذ مال الغير على سبيل المغالبة أي بعلم المجني عليه ولكن بغير رضاه عن طريق القوة وعلى سبيل المغالبة وهذه الجريمة تسمى الحرابة.

أمّا السرقة المعاقب عليها بالتعزير فيمكن تصنيفها إلى قسمين:

أ ـ السرقة التي يعاقب عليها بالحد ولكن لم تتوافر فيها شروط الحدّ أو درء الحدّ فيها للشبهة، كأخذ مال الابن وأخذ المال المشترك.

ب ـ أخذ مال الغير دون استخفاء أي بعلم المجني عليه وبدون رضاه وبغير مغالبته. ويندرج هذا النوع من السرقة ضمن ما يطلق عليه الاختلاس والنصب والنهب، وهذه الجرائم لا حد فيها، وعادة ما

يطلق الاختلاس على السرقة الصغرى؛ لأن أغلب السرقات تقع على سبيل الاستخفاء دون رضا صاحب المال[1].

١ . ٣ . ٥ أركان السرقة

لا تتحقق السرقة إلا بالأركان الآتية:

الركن الأول: أخذ المال خفية. وهو أن يكون أخذ المال خفية لا نهباً ولا غصباً ولا خيانة ولا اختلاساً وأن يعمد إلى الشيء الذي يريده فيسرقه ويأخذه عمداً وإلا فلا يعدّ سارقاً شرعاً[2].

الركن الثاني: السارق ويشترط فيه الآتي:

أ ـ التكليف بأن يكون بالغاً عاقلاً.

ب ـ أن يكون عالماً بالتحريم ملتزماً بالأحكام، فالجاهل يُعذر لجهله ويكون ذلك شبهة دارئة للحدّ.

ج ـ أن يكون مختاراً في سرقته، فالمكروه بما يجيء والمضطر في مجاعة لا قطع عليهما.

د ـ أن يكون الأخذ بغير إذن أو أصاله، فينتقي كونه سارقاً إذا أخذ مال نفسه أو مالاً أذن له فيه.

الركن الثالث: المسروق (أي الذي يتم سرقة ماله أو متاعه)، من شروطه: أن

---

(١) عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج١، مصدر سابق، ص ٥١٥.

(٢) الباجوري، إبراهيم، حاشية الباجوري على شرح القاسم العزي، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٤، ص ٢٤٧.

يكون المسروق مالاً محترماً وأن يكون المسروق مملوكاً للغير، وكذلك أن يكـون المـسروق محـرزاً، وأن يبلغ المسروق نصابـاً، وألا يكون مما يتسارع إلى ه الفساد[1].

ويقول «محمد أبو زهرة»: إن جناية السرقة تقترف في السر أي أنها غير معلنة، وفي هذه الحالة يكون كلّ من السارق والشيء المسروق مختفياً أثناء ارتكابها.

وهكـذا تختلف السرقة عن الاختـلاس الذي يكون فيه المختلس ظاهراً لكنه يتغفل غيره. فيأخذ ما يريد من غير ممانعة.

ويعدّ الأخذ على وجه الاستخفاء أول أركان السرقة.

والركـن الثاني: هو أن يكون الشيء المسروق محرزاً أي أن أخذه من حرز بعد فضه بالحيلة أو بالعنف أي بكسر قفله أو ثقب جدرانه أو كسره هو ذاته إذا كان صندوقاً مثلاً.

والركن الثالث: هو أن يكون الشيء المسروق مالاً أو يقدر بمال أي أن تكون له قيمة فإذا كان مما تعده الجماعة شيئاً تافهاً هدم الركن.

والركـن الرابـع: هو أن يكون المال أو الشيء المـسروق لا تقلّ قيمته عن ربع دينار، وهذا رأي أغلب العلماء.

أما الركن الخامس فهو أن يكون المال أو الشيء المسروق مملوكاً ملكية خاصة كاملـة. فـإذا كان مباحـاً لم يتمّ إحـرازه، أو كان ملكيـة عامة كمالية الدولة «بيت مال المسلمين» هدم الركن.

---

(١) البحـيري، سـليمان عمر، حاشـية البحيري عـلى منهج المسـماة التجريد لنفع العبيد، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٥٠، ص ٢١٦.

وإذا اكتملت هذه الأركان الخمسة وقعت عقوبة السرقة المقدرة أي حدها وهو القطع تنفيذاً لحكم الله تعالى.

ولما كانت العقوبة قاسية فإنّ العلماء وضعوا حظراً في توقيعها ويظهر ذلك ليس في تحديد أركان السرقة ولكن أيضاً في اشتراط شروط معينة بخصوص الشيء المسروق وهو ألا يكون مما يتسارع إلى ه الفساد كاللحم والفاكهة والحليب، وبخصوص السرقة نفسها ضيقوا معناها بسبب الحرز فمنعوا قطع يد الضيف إذا سرق من مضيفه. وبخصوص الأموال المسروقة اشترطوا ألا تكون مباحة الأصل كالطيور والأسماك. والإحراز وحده هو الذي يثبت حيازتها بعد صيدها والاستيلاء عليها بالفعل فسرقتها ممن صادها لا يوجب القطع، لأنها مباحة الأصل لكل صائد يستطيع صيدها، أو حيازتها لا امتلاكها. فإذا ما اشتراها منه شخص فإنه يصبح مالكها بماله، فإذا سرقت منه سرقة كاملة الأركان وجب قطع يد سارقها[1].

وهنا يجدر بنا أن نذكر التعليق التالي وهو: أن الشارع حدد أركاناً وشروطاً لتنفيذ حدّ السرقة الذي أوجبه الله سبحانه وتعالى على السارق، والعقوبة في حد ذاتها قاسية؛ ذلك لكون جريمة السرقة تثير الرعب والخوف، وفيها لا يأمن الإنسان على ماله، وكذلك نفسه؛ لأنّ من ينوي السرقة ويصرّ عليها باستطاعته أن يرتكب أي جريمة في سبيل تنفيذ سرقته، وإذا تفشت السرقة في مجتمع فإنه تحدث فوضى واضطراب في كل النواحي الأمنية والاقتصادية والنفسية أيضاً، فيأخذ الخوف الشديد والقلق بالناس. ومن هنا تعتبر جريمة السرقة من أخطر الجرائم التي ينبغي محاربتها والقضاء عليها، ومن طرق محاربتها والقضاء عليها تنفيذ العقوبة على السارق، وهي قطع اليد.

---

(١) أبو زهرة، محمد، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ١٥٣.

القصد الجنائي في السرقة

وهو أن يكون السارق عالماً بأن ما يفعله جريمة سرقة، فلو أخذ الشخص شيئاً على سبيل الاستعادة أو اعتقد أنه مباح أو ظن موافقة صديقه، وكل هذه الحالات تعني عدم توافر القصد الجنائي. وإذا لم تتوافر أركان السرقة والقصد الجنائي كاملة سقط الحدّ، ولكن هذا لا يعني سقوط العقاب بإطلاقه ذلك أنه يمكن في مثل هذه الحالات تطبيق عقوبة التعزير[1].

الأسس النفسية والاجتماعية لجريمة السرقة

السرقة Stealing من الناحية السلوكية تُمثل استحواذ الصغير أو الكبير على ما يسرق وحصوله على ما ليس فيه حق، وتُمثل السرقة سلوكاً إراديّاً قائماً على حاجة شعوريّة يعيها الفرد، أو تُمثل التعدي بالسطو على مالك الشيء المراد سرقته أو تضليله. وعلى الرغم من أنّ السرقة عرض شائع في الطفولة، إلا أنه غير ظاهر بوضوح بسبب تردد الآباء في الإفصاح عن سرقات أطفالهم ومناقشتها كظاهرة. وهذه الظاهرة تبدأ منذ الطفولة وتمتدّ إلى مراحل عمرية أخرى كالمراهقة والشباب، وعندها تثبت هذه العادة السلوكية اللاسوية ودون معاقبة السارق تأديباً أو ماديّاً.

والسرقة والأمانة من السلوكيات التي يكتسبها الطفل من بيئته، أي أن الأمر عبارة عن سلوك اجتماعي يُكتسب عن طريق التعلم، فالطفل الذي لم يتعلم التفريق بين خصوصياته وخصوصيات الغير أو بين ملكيته وملكية الآخرين يفتقد التفريق بين حقوقه وحقوق غيره، بل يستمرّ في عدوانه لمدارج عمرية أخرى تتعدى مرحلة الطفولة.

(١) السمالوطي، نبيل محمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، جدة: دار الشروق، ص١١٦.

والكثير من السرقات التي يسرقها الأطفال ليست بذات قيمة أو نفع لهم، وتبدأ السرقة كاضطراب سلوكي واضح في الفترة العمرية ٤-٨ سنوات، وقد يتطور الأمر ليُصبح جُنوحاً في عمر ١٠-١٥ سنة إبّان مرحلة المراهقة، وقد يستمرّ التمادي في السرقة حتى مرحلة المراهقة المتأخرة والشباب. وتستمر السرقة خلال فترات النمو النفسي والبدني للطفل، إمّا في صورة عمل أو فعل مدبر يقوم به بين حين وآخر.. أو سلوك مستمرّ من النشاط تتمّ ممارسته تقريباً كلّ يوم بهدف التمتع بالشيء المسروق وتفادي الانكشاف والعقوبة، والطفل السارق غالباً ما يكون مجهول الهوية بسبب ما يقوم به من محاولات تستر على نفسه وما يفعله، وتختلف عن النهب Marauding أو السلب اللذَيْنِ يُمارسهما الأطفال الأقوى أو الأكبر على الأطفال الآخرين مُحققين لأنفسهم الفخر والزهو بما يفعلون، على قُرنائهم ممن هم في مصاف أعمارهم الزمنية.

والأساس النفسي وراء رغبة الصغير في الامتلاك، ينجم من غريزة حب التملك Instinct if possession والرغبة في تحقيق الذات، حيث يكسب الطفل الملكية تبعاً لما يُشاهده ويسمعه ويختبره بنفسه، فهناك أسر لا تُقيم حدوداً لملكية الأشياء بين أفرادها، فأدوات الطعام والشراب واللعب مُشاعة للجميع ودون تفرقة، وبعض الأسر تسمح لأولادها باستعمال أدوات بعضهم البعض دون توفير شيء واحد يخص طفلاً وشيء آخر يخص أخاه ودون تفرقة بينهما في المعاملة بالطبع.

وفي بعض الأسر يُسمح للأولاد أن يلبس بعضهم ثياب بعض، وفي مثل هذه الظروف لا يُستبعد أن يوجد أطفال يُميزون بصعوبة شديدة ما يملكونه عما لا يدخل في ملكيتهم.

ونتيجة لذلك نجد أن الأسر لا تُنمي لدى أبنائها عادات سلوكية قائمة على التعاون بين الإخوة والأصدقاء من سن مبكرة بتبادل الألعاب أو الأدوات عن رضا من الطرفين مع إتاحة الفرصة لدعم الشعور بالملكية الخاصة في الوقت نفسه، إن شراء أسرة لعبة واحدة لأطفالها الأربعة يتناوبون عليها باللعب مع تمييز الطفل بين ما يملكه وما لا يملكه خطأ يرتكبه عدد غير قليل من الآباء ظنّاً منهم أنها أحسن وسيلة لتعليم الطفل التعاون والإيثار عوضاً عن الأنانية وإيثار الذات.

والأطفال المضطربون سلوكيّاً يبدؤون بسرقة أشياء بسيطة في المنزل كالطعام والنقود والأقلام والصور.. وغالباً ما تكون المسروقات شيئاً يؤكل يمكن التخلص منه، وقد يكون المسروق يتطلب الاختزان فترة على أمل الاستفادة منه والتمتع به فيما بعد، وقد تكون المادة المسروقة بالإمكان بيعها، وأحياناً تكون المسروقات ترويحية مثل الصور والمجلات، أو نفيسة مثل الحُلي والذهب، وقد تكون الأشياء التي يُقبل الطفل على سرقتها ذات فائدة استهلاكية مثل الساعات والنظارات.

ومن الأمور الشائعة أن يلجأ الطفل السارق إلى إخفاء ما سرق بحيث يصعب توجيه الاتهام إلى ه أو إثباته عليه، أمام نُكرانه وعناده، وغالباً ما يبدأ الطفل السارق في حالة المواجهة بنكران تام، ومن ثم يتعلم الكذب والخداع، وقد يُقدم على الحلف باسم الله، وهنا يقترن مع السرقة الكذب، ويستنكر الطفل فكرة اتهامه، ويبدأ بالبكاء ويُعلن عن ظلم من قال عنه هذا، وقد ينسب السرقة إلى شخص بريء وينسج من خياله أدلة وشواهد، لأنه لا يُدرك عاقبة أمره، من اتهام الأبرياء ـ كذباً ـ بما لم يفعلوا[1].

(١) الشربيني، زكريا أحمد، المشكلات النفسية عند الأطفال، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤، ص ٢٥، ٢٦.

أشكال السرقة

١ ـ السرقة الكيدية: يلجأ البعض إلى سرقة الأشياء عقاباً إمّا للكبار أو في حال السرقة عند الصغار لأطفال مثلهم حتى يصيب هذا الشخص المسروق الهلع والفزع، وذلك نتيجة وجود كراهية أو دوافع عدوانية تجاه الآخرين، وعندئذ يوصف هذا السلوك بأنه كيدي Vexatious.

٢ ـ سرقة لإشباع التملك: مُعظم الأطفال في مرحلة الطفولة يُمارسون نوعاً من السرقة، ينطوي على إشباع حاجة بدأت مع النّزوع للاستحواذ على مستوى من المعاملة في مراحل النمو النفسي الأولى برغبة الطفل والرضيع في الاستئثار بالأمّ، وقد ينجح مما يدفعه بالتدريج إلى محاولات الاستحواذ على أشياء أخرى، إن هذا الأمر ظاهرة طبيعية مرغوبة في السلوك اليومي ظلت ضمن الحدود القيمية التي تُتيح للطفل فرصة تحقيق كيان ووجود متميز مزود بمستلزمات بسيطة كاللعب، والممتلكات الخاصة التي تساعده في الاستقلالية.

٣ ـ السرقة كوسيلة للمغامرة والاستطلاع: يُمارس بعض الصغار أو الكبار غياب حارس الحديقة للسطو على قليل من ثمارها، دافع السرقة في هذه الحال ليس الجوع والحرمان ولكن حبّ الاستطلاع والمخاطرة وروح المغامرة، وقد يسرق الصغير أو المراهق طعاماً لم يره من قبل، ولم يتذوقه.

٤ ـ السرقة كاضطراب نفسي: تتعدد العوامل النفسية وراء السرقة وتتشعب، ولا يمكن تفسير سلوك السرقة بدافع واحد مثل الحاجة إلى النقود أو الجوع أو الاستطلاع، وقد تتفاعل الدوافع النفسية مع عوامل بيئية، وقد تكون السرقة جزءاً من حالة نفسية أو ذهانية

مرضية يُعاني منها السارق وتظهر بشكل اضطراب سلوكي مثير، له دوافعه النفسية العميقة، ناتج عن صراعات مرضية شاذة يُقاسي منها السارق. ولا يمكن معرفتها إلا بالتحليل النفسي، وقد يسرق السارق نتيجة اعتياده سلوك السرقة القائم على الأخذ فقط دون العطاء، ونتيجة لتصور السارق أن الحياة عبارة عن أخذ فقط دون عطاء.

٥ ـ السرقة لتحقيق الذات: تحقيق الذات Self-actualization يتمثل في جعل مفهوم الذات أمراً واقعاً أو مطابقاً للواقع، وعندما تتمّ السرقة تكون بهدف إشباع ميل أو رغبة يرى فيها السارق نفسه سعيداً أو ظهوره بصورة أفضل كالذي يسرق نقوداً للذهاب إلى السينما من الصغار ليحكي عن الأفلام مثل غيره من الأطفال، أو ليركب دراجة مثل أصحابه، وربما كان فشله الدراسي خلف محاولة تعويضه بالظهور مادياً على غيره ممن هم في مستوى عمره الزمني.

٦ ـ السرقة نتيجة الحرمان: تعويضاً للحرمان الذي يُقاسيه الصغار أو الكبار قد تتم السرقة بسرقة ما السارق منه محروم، أو ما يساعده على الحصول على ما حُرِم منه[١].

أسباب السرقة

١ـ عوامل أسرية: إن أساليب القسوة في المعاملة الوالدية والعقاب المتطرف والتدليل الزائد تُسهم في لجوء الطفل إلى السرقة إذا رافق ذلك عدم تعويد الطفل على التفرقة بين ممتلكاته وممتلكات الأطفال الآخرين، أو لم تُحترم ملكيته، والقدوة غير الحسنة لها دور فعال في ممارسة الطفل لهذا السلوك.

(١) الشربيني، زكريا أحمد: المشكلات النفسية عند الأطفال. مصدر سابق، ص ٢٦.

إن السرقات التي يقوم بها الطفل في البيت غالباً ما يغضّ الطرف عنها، وعادة ما يعتبرها أحد الوالدين أو كلاهما هنات لا مبرر لتضخيمها، وقد تقوم الأم بإخفاء الأمر عن طفلها مما ينذر بتفاقم الأمر مستقبلاً.

٢ ـ الجماعة المرجعية: وجود الطفل وسط جماعة تمارس السرقة، أو هو أحد سلوكياتها تجعله ينقاد لأوامرها حتى يحصل على مكانة عندها أو يحافظ على مكانته فيها، وخاصة إذا كانوا من عشرة السوء. والطفل الذي يرافق أحد أفراد أسرته أثناء الشراء ثم يراه يُخفي بعض الأشياء ولا يدفع ثمنها فسوف يقلّده وبخاصة إذا لم يُكتشف أمره، وربما اعتبر ذلك إنجازاً عظيماً خاصة عندما يسمع تفاخر السارق الكبير أمام الآخرين، أو يسمع أن ذلك الكبير سرق حاجات صديقه مكيدة فيه أو انتقاماً منه، وعموماً فالطفل الذي ينشأ في بيئة إجرامية تعتدي على ملكية الغير لا يُنتظر منه غالباً إلا أن يسرق ويسير في درب الإجرام.

٣ ـ الشعور بالنقص وتعويض مشاعر الدونية: قد تكون رغبة الطفل في الحصول على مركز وسط الأقران الذين يُقللون منه تدفعه إلى السرقة لشراء ما يستطيع أن يتفاخر به أمامهم، وليعطي أصحابه مما سرق وحتى يُصبح محبوباً ومقبولاً بينهم، وفي هذا ما يكون سببه الشعور بالنقص، أو القصور أي الدونيّة[1] Inferiority وقد يسرق

---

(١) الدونية هي الشعور بالنقص والضعة، وهو شعور سوي عادي بالضعف والعجز النسبي أو بانعدام الفعالية والكفاءة يخبره جميع الأطفال، وهذا الشعور يدفع بصاحبه إلى إحراز التفوق على الغير وغالباً ما يؤدي إلى أعراض عصابية من مختلف الأنواع. انظر: معجم العلوم الاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة (اليونسكو). مصدر سابق ص ١٢٣.

الصغير أو المراهق من أجل تقديم معونة إلى رجل عجوز أو من أجل التبرع في المدرسة لذوي الحاجات أو من أجل إطعام جائع.

٤ ـ وسائل الإعلام المتطرفة: قد تُركز بعض وسائل الإعلام على أحداث تنطوي على السرقات والأساليب التي تُمارس كخدع وإظهار السارق بالبطل والمقدام يُعطي نماذج للصغار أو المراهقين آثاراً على البناء القيمي Values لهم وعلى دور الأسرة، ومن ثَمَّ فإن الوسيلة الإعلامية قد تكون فرصة لتعزيز السلوك ودعمه لدى الطفل بدلاً من فرصتها في انطفاء أو كفّ هذا السلوك لديه.

٥ ـ هوس السرقة: ويظهر في نوبات لدى المراهقين -في الطفولة المتأخرة- والشباب وهو من الناحية النفسية يُمثل دافع استحواذ إلى السرقة ويتمثل في سرقة أشياء لا يحتاجها السارق، قيمتها رمزية أكثر منها مادية، كما أنّ هناك ما يُعرف بفوبيا السرقة ويتمثل في الخوف المرضي من السرقة، إذ يشعر الشخص بالتوتر الشديد قبل ارتكاب فعل السرقة ويشعر بالهدوء عند اقترافها.

٦ ـ رد فعل عدواني تجاه الزملاء أو الآباء: تنعكس بعض الأنماط العدوانية في صورة سرقة أو استحواذ على ممتلكات الغير من الأطفال عقاباً لهم، أو انتقاماً من الوالدين ضد سلطتهم وتسلطهم.

٧ ـ الغيرة: وتكون من امتلاك بعض الأطفال الآخرين لأشياء لا يستطيع الطفل السارق الحصول عليها فيندفع إلى التفكير في اختلاسها أو سرقتها وقد لا ينتفع بشيء مما سرقه فيُحطمه أو يُتلفه أو يُدمره[1].

---

(١) الشربيني، زكريا أحمد، المشكلات النفسية عند الأطفال، مصدر سابق، ص ٢٨، ٢٩.

١ . ٤ المسؤولية الجنائية

إن الجريمة تعدّ خرقاً للمسؤولية الاجتماعية، إنّ هذا الوضع يُعدّ في ذات الوقت خرقاً وخروجاً وعدم التزام بالمسؤولية الجنائية، التي حُدِّد معناها في الشريعة والقانون وفقاً للآتي:

أولاً: أن يأتي الإنسان فعلاً محرَّماً.

ثانياً: أن يكون الفاعل مختاراً.

ثالثاً: أن يكون الفاعل مُدركاً، فإذا وجدت هذه الأسس الثلاثة وُجدت المسؤولية الجنائية، وإذا انعدم أحدها انعدمت.

١ . ٤ . ١ معنى المسؤولية الجنائية في القوانين الوضعية

إنّ المقصود بالمسؤولية الجنائية في القوانين الوضعية الحديثة هو نفس المقصود بها في الشريعة الإسلامية، وأسس المسؤولية في هذه القوانين هي نفس الأسس التي تقوم عليها المسؤولية في الشريعة، ولا يُخالف الشريعة إلا القوانين التي تُقيم نظرية المسؤولية على فلسفة الجبر وعدد هذه القوانين محدود. والقوانين الوضعية عامة لم تكن كذلك قبل الثورة الفرنسية، فقد كان للمسؤولية الجنائية في ذلك الوقت معنى آخر، وهو أن يتحمل الفاعل أيّاً كان نتيجة فعله سواء كان إنساناً أو غير إنسان، مختاراً أو غير مختار، مميزاً أو غير مميز، فكأن أغلب القوانين الوضعية تسير الآن في نفس الطريق الذي سلكته الشريعة الإسلامية من ثلاثة عشر قرناً.

١ . ٤ . ٢ في محل المسؤولية الجنائية

الإنسان محل المسؤولية: ولما كانت الشريعة الإسلامية تشترط أن يكون الفاعل مُدركاً مختاراً، فقد كان طبيعيّاً أن يكون الإنسان فقط هو محلّ المسؤولية الجنائية؛ لأنه وحده هو المدرك المختار، أمّا الحيوان أو الجماد فلا يمكن أن يكون محلاً للمسؤولية الجنائية لانعدام الإدراك والاختيار.

ومحل المسؤولية: هو الإنسان الحي، فلا يمكن أن يكون الميت محلاً للمسؤولية الجنائية حيث ينعدم بالموت إدراكه واختياره، ولأن القاعدة في الشريعة أن الموت يُسقط التكاليف.

وإذا كان اشتراط الإدراك والاختيار يجعل الإنسان وحده محلّ المسؤولية الجنائية، فإن توفر هذين الشرطين يستوجب فوق ذلك أن يكون الإنسان المسؤول عاقلاً بالغاً مختاراً. فإذا لم يكن كذلك فلا مسؤولية عليه، لأنّ غير العاقل لا يكون مدركاً ولا مختاراً، ومن لم يبلغ سنّاً معيَّنة لا يمكن أن يقال إنه تام الإدراك والاختيار، وعلى هذا فلا مسؤولية على طفل ولا مجنون ولا معتوه أو فاقد الإدراك بأي سبب آخر، ولا مسؤولية على مُكره أو مُضطر.

١ . ٤ . ٣ سبب المسؤولية ودرجاتها

سبب المسؤولية الجنائية وشرطها: السبب هو ما جعله الشارع علامة على مسببه، وربط وجود المسبب بوجوده، وعدمه بعدمه، بحيث يلزم من وجود السبب وجود المسبب، ومن عدمه عدمه[١].

والشرط هو ما يتوقف وجود الحكم الشرعي على وجوده، ويلزم من عدمه عدم الحكم[٢].

---

(١) خلاّف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط٢، (د.ت)، ص ٩١.
(٢) نفس المصدر، ص ٩٣.

وسبب المسؤولية الجنائية هو ارتكاب المعاصي، أي إتيان المحرمات التي حرمتها الشريعة وترك الواجبات التي أوجبتها، وإذا كان الشارع قد جعل ارتكاب المعاصي سبباً للمسؤولية الجنائية إلا أنه جعل وجود المسؤولية الشرعية موقوفاً على توفر شرطين لا يُغني أحدهما عن الآخر وهما: الإدراك والاختيار، فإذا انعدم أحد هذين الشرطين انعدمت المسؤولية الجنائية، وإذا وجد الشرطان معاً وجدت المسؤولية، فالسرقة معصية حرمها الشارع وجعل القطع عقوبة لفاعلها، فمن سرق مالاً من آخر فقد جاء بفعل هو سبب للمسؤولية الجنائية، ولكنه لا يُسأل شرعاً إلاّ إذا وجد فيه شرطا المسؤولية وهما الإدراك والاختيار، فإن كان غير مدرك كالمجنون مثلاً فلا مسؤولية عليه، وإن كان مدركاً ولكنه غير مختار فلا مسؤولية عليه أيضاً.

وإذا وُجد سبب المسؤولية وهو ارتكاب المعصية ووجد شرطاها، وهما الإدراك والاختيار واعتبر الجاني عاصياً، وكان فعله عصياناً أي خروجاً على ما أمر به الشارع، حقت عليه العقوبة المقررة للمعصية.

أمّا إذا ارتكبت المعصية ولم يتوفر في الفاعل شرطا المسؤولية أو أحدهما فلا يعتبر الفاعل عاصياً ولا يعتبر فعله عصياناً، وإذن فالوجود الشرعي للمسؤولية الجنائية متوقف على وجود العصيان وعدمها تابع لعدمه. والعصيان في الشريعة يُقابل الخطأ والخطيئة في تعبير القوانين الوضعية، ولكن التعبير بالعصيان أدقّ في دلالته على المعنى المقصود، وهو مخالفة أمر الشارع من التعبير بالخطأ والخطيئة، فضلاً عن أن التعبير الأخير يؤدي إلى الخلط بين لفظ الخطأ بمعنى غير المتعمد وبين لفظ الخطأ بمعنى مخالفة أمر الشارع.

درجات المسؤولية: رأينا فيما سبق أن الوجود الشرعي للمسؤولية الجنائية يتوقف على وجود العصيان، فمن الطبيعي إذن أن تكون درجات المسؤولية تابعة لدرجات العصيان. والأصل في هذه المسألة أن الشريعة

الإسلامية تقرن دائماً الأعمال بالنيات، وتجعل لكل امرئ نصيباً من نيته، والنية محلها القلب ومعناها القصد، فتقول العرب: نواك الله بحفظه أي قصدك الله بحفظه، فمن انتوى بقلبه أن يفعل ما حرمته الشريعة ثم فعل ما انتواه فقد قصده. وتطبيقاً لقاعدة اقتران الأعمال بالنيات لا تنظر الشريعة للجناية وحدها عندما تقرر مسؤولية الجاني، وإنما تنظر إلى الجناية أولاً وإلى قصد الجاني ثانياً. وعلى هذا الأساس ترتب مسؤولية الجاني[1].

والمعاصي التي يمكن أن تُنسب للإنسان المدرك المختار فيُسأل عنها جنائيّاً لا تخرج عن نوعين: نوع يأتيه الإنسان وهو ينتوي إتيانه ويقصد عصيان الشارع، ونوع يأتيه الإنسان وينتوي إتيانه ولا يقصد عصيان الشارع، أو لا ينتوي إتيانه ولا يقصد العصيان ولكن الفعل يقع بتقصيره أو بتسبيبه، فالنوع الأول هو ما يتعمده قلب الإنسان، والنوع الثاني هو ما يخطئ به.

١ . ٤ . ٤ الشريعة والقانون

وتتفق القوانين مع الشريعة فيما ذكرنا من سبب المسؤولية وشرطها، فسبب المسؤولية في القانون هو ارتكاب الجرائم، وشرط المسؤولية هو الإدراك والاختيار كما هو الحال في الشريعة، ولا مسؤولية ما لم يكن الجاني مخطئاً أي عاصياً، ودرجات المسؤولية تتعدد وتتنوع بحسب تنوع الخطأ وتعدده.

والخطأ في القانون على نوعين: عمد وخطأ، والخطأ على نوعين: خطأ بإهمال وخطأ بسيط، ويدخل تحت العمد ما يدخل في الشريعة تحت العمد وشبه العمد، ويدخل تحت الخطأ ما يدخل تحت الخطأ في الشريعة وما تجري مجراه.

---

(١) ابن حزم، الأندلسي: الأحكام في أصول الأحكام. القاهرة: مطبعة السعادة، (د. ت)، ص ١٤١.

١ . ٥ جهود الباحثين السابقين في تناول جرائم السرقة

تعـدَّدت وتنوَّعت الدراسـات التي تناولت جريمة السرقـة إما بصورة عامـة أو نوعيـة وفقـاً لهدف الدراسـة... وتنوعـت أيضاً نتائجهـا من حيث الأسـباب والدوافـع التـي أدت إلى ارتـكاب جريمـة السرقـة، ومـن حيث المعالجة والوقاية... ونسـتعرض بعضاً من هذه الدراسـات التي تمثل جهوداً علمية لباحثين سابقين، وتسهم إلى حد كبير في إثراء كتابنا ذي الصلة المباشرة بذات الموضوع.

الدراسة الأولى

دراسـة ميدانية مـن إعداد إدارة البحـوث والمتابعة بـوزارة الداخلية في دولـة الكويت (١٩٨٢)[١]. تبحث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية كأثر مترتـب عـلى جرائم السرقـات وأنواعها مـع التركيز على الخصائـص المميزة للجناة في جرائم السرقات من خلال التحليل الكمي للبيانات المتوفرة عنهم لدى وزارة الداخلية في دولة الكويت، واختير للدراسـة العنوان التالي: «أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السرقات وأنماطها بالكويت».

هـدف الدراسـة: تهـدف إلى معرفـة حجـم هـذه الظاهـرة وأبعادها في المجتمـع الكويتـي وتحديد أثر العوامـل الاقتصاديـة والاجتماعية على وقوع جرائم السرقات.

---

(١) وزارة الداخليـة: أثـر العوامـل الاقتصاديـة والاجتماعية على السرقـات، وأنماطها بالكويت- دراسة ميدانية. الكويت: إدارة البحوث والمتابعة والتنسيق، ١٩٨٢.

عيّنة الدراسة: تم حصر جميع جرائم السرقات التي وقعت بدولة الكويت في الأعوام بين (١٩٧١م- ١٩٧٦م) وكذا الأحكام القضائية التي صدرت فيها.

أدوات الدراسة: اُستخدمت استمارة استبيان تطبق على المبلّغ عنهم خلال الفترة الزمنية المذكورة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جرائم السرقات غالباً ما يرتكبها كبار السن الذين يقعون في الفئة العمرية من (١٩-٢٩) سنة.
- كلّما انخفض دخل الفرد زادت فرصة احتمال ارتكاب جريمة السرقة.
- العاملون بالقطاع الخاص والطلاب والعاطلون عن العمل هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم السرقات.

الدراسة الثانية

لعبد العزيز صالح السلطان (١٩٨٥)[١]: هل إن لمدمني المخدرات أو مرتكبي الجرائم وخاصة السرقة بعض المتغيرات الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي؟.

هذا ما أراد هذا الباحث التعرف عليه من خلال دراسة قام بها عن نزلاء سجن الدمام، وقدّمها لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة

(١) السلطان، عبد العزيز صالح، دراسة لبعض المتغيرات الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي لمدمني المخدرات ومرتكبي جرائم السرقات في سجن الدمام بالمملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥.

تحت عنوان: «دراسة لبعض متغيرات الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي لمدمني المخدرات ومرتكبي السرقات في المملكة العربية السعودية».

هدف الدراسة: تهدف إلى محاولة التعرف على: (العلاقة بين متغيرات الشخصية كالذكاء، ومفهوم الذات، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لدى فئتين من المجرمين من مُدمني المخدرات ومرتكبي السرقات، وبين طبيعة سلوكهم الإجرامي).

عيّنة الدراسة: اختار الباحث عيّنة عشوائية من نزلاء سجون المنطقة الشرقية «الدمام» وذلك على النحو التالي:

أ ـ (٤٧) نزيلاً من مدمني المخدرات.

ب ـ (٣٧) نزيلاً من مرتكبي السرقات.

واختار مجموعة ضابطة من بيئة ذات ظروف ملائمة لظروف أفراد العينة التجريبية، وقوام المجموعة الضابطة (٥١) فرداً.

أدوات الدراسة: اُستخدمت الأدوات التالية:

ـ اختبار مفهوم الذكاء للكبار.

ـ اختبار المصفوفات المتتابعة للكبار.

ـ استبيان لتحديد المستوى الاقتصادي والتعليمي لمجموعتي الدراسة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

ـ هناك فروق جوهرية بين متوسط المجموعة التجريبية في بُعد التباعد عن الآخرين لصالح الأفراد العاديين.

ـ هناك فروق بين متوسط الأفراد العاديين ومتوسطات الأفراد في العيِّنة التجريبية في تقبل الذات لصالح العاديين.

الدراسة الثالثة

لمحمد محمود شمس، وعدنان عبد الحميد عقَّاد (١٩٩٢)[١].

هذه دراسة «كمية كيفية» تتركز على جرائم السرقات، وتسعى لتبيّن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تزايد أو تناقص مُعدّلات جريمة السرقة بالمملكة العربية السعودية. قام بها الباحثان المذكوران ونُشرت بمركز أبحاث مكافحة الجريمة بالرياض تحت عنوان: «تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات- دراسة كمية كيفية».

هدف الدراسة: الهدف الرئيس للدراسة هو استنتاج علاقة كمية وكيفية بين معدلات الجريمة بصفة عامة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بها في المملكة العربية السعودية مع التركيز على السرقات.

عيِّنة الدراسة: اختار الباحثان عيِّنة عشوائية مجموعها (٢٩١) سجيناً ممثلة في الآتي:

- (١٥) نزيلاً بدار الملاحظة بالدمام.
- (١٩) نزيلاً بدار الملاحظة بجدة.
- (٢٠) نزيلاً بدار الملاحظة بالمدينة المنورة.
- (٦٠) من نزلاء السجن العام بجدة.
- (٥٩) من نزلاء إصلاحية الحائر - الرياض.

---

(١) شمس، محمد محمود، وعقَّاد، عبد الحميد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، مصدر سابق، ١٩٩٢م.

ـ (٦٠) من نزلاء إصلاحية الدمام.

ـ (٥٨) من نزلاء إصلاحية بريمان بجدة.

أدوات الدراسة: استخدم الباحثان الأدوات التالية:

١ـ الاستقصاء المسحي: ولتحقيقه صُمِّمَتْ صحيفتا استبانة.

أ ـ استبانة موجهة إلى المسجونين للتعرف على خصائص العيِّنة والمتغّيرات الأساسية في الجنس والعمر والجنسية والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية والاقتصادية والسكنية.

ب ـ استبانة موجهة للمسؤولين والعاملين في مجال مكافحة الجريمة لمعرفة آرائهم في اتجاهات وطبيعة الجريمة وتطورها في المجتمع.

٢ ـ أسلوب المقابلة الشخصية: اتَّبَع الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية غير المقننة بغرض المزيد من المعلومات عن كل من له صلة بالدراسة.

نتائج الدراسة: توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

ـ أكثر أنواع السرقات شيوعاً (السطو) حيث مثَّله (٧ر٦٣) من أفراد العيِّنة.

ـ معظم مرتكبي السرقات أعمارهم تتراوح بين (١٩-٣٠) سنة.

ـ معظم مرتكبي السرقات من العزَّاب وغير المتزوجين.

ـ معظم مرتكبي السرقات من حملة الشهادات الابتدائية.

ـ المستوى التعليمي للوالدين من أفراد العيِّنة (أمِّيّ).

ـ من أهم أسباب ارتكاب جريمة السرقة ما يلي:

ـ عدم كفاية المصروف.

ـ الكيف والمزاج.

ـ الشلّة.

ـ السفر للخارج مع الشلة.

ـ الفقر.

ـ الحاجة للمال.

ـ الجهل.

ـ التجربة.

الدراسة الرابعة

دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (١٩٩٣)[١].

قام بهذه الدراسة عدد من باحثي مركز أبحاث مكافحة الجريمة واهتمت بمحاولة الكشف عن أبعاد وخصائص السرقات بالمملكة، بمعنى أن العناية قد وجهت إلى كل الأطراف: الجناة والمجني عليهم ورجال الأمن وبعض عامة الناس من سكان مدينة الرياض وعنوانها: «**ظاهرة السرقات بالمملكة ـ دراسة ميدانية**».

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الكشف عن أقوى الأسباب الكامنة وراء ارتكاب البعض لجرائم السرقة في المجتمع السعودي ومقارنتها بدوافع سلوك السرقة في مجتمعات أخرى، مع التركيز على العناصر ذات الصلة

(١) وزارة الداخلية، ظاهرة السرقات بالمملكة العربية السعودية ـ أبعادها وخصائصها، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٣.

البـارزة بظاهـرة السرقة، كنوع الجريمة وشـخصية السـارق وهويـة المجني عليه، وقدرات الشرطة وموقف الجمهور من الظاهرة.

عيِّنة الدراسة: تكونت العيِّنة من عدد من الأفراد على النحو التالي:

ـ (١٨٢) مـن الجنـاة الموقوفـين في جرائـم السرقة بسـجن الملـز والعود والحائر في مدينة الرياض.

ـ (٣٠٦) من المجني عليهم من ضحايا الجريمة والمبلغين لدى الشرطة.

ـ (٣٥٠) من رجال الأمن في شرطة مدينة الرياض.

ـ (٢٧٠) فرداً من الجمهور من سكان مدينة الرياض وأحيائها المختلفة.

أدوات الدِّراسة: قام الباحثون بتصميم ثلاث استمارات هي:

ـ استمارة الجاني والمجني عليه.

ـ استمارة الشرطة.

ـ استمارة الجمهور.

وتحتوي كل اسـتمارة عـلى بنود تتعلق بالمتغيرات المشـار إليها وهي تمثل وجهة نظر الشرطة والجمهور ومرتكبي الحوادث.

نتائج الدراسـة: تم التوصل إلى عدد من النتائج حول أسـباب ارتكاب جرائم السرقات يمكن تصنيفها على النحو التالي:

ـ كثرة الوافدين للملكة من جنسيات مختلفة.

ـ ضعف الوازع الديني.

ـ إهمال بعض أصحاب المحلات بترك محلاتهم مفتوحة.

ـ حب المال ـ الحصول على المال بسهولة ـ عدم وجود فرص العمل.

ـ اتسـاع رقعة العمـران، ضعف الشـخصية، الاعتماد عـلى الأجانب في

بعض الأشياء ـ التفكك الأسري ـ الجهل ـ الفراغ.

فيما يتعلق بالدوافع لارتكاب جريمة السرقة، تبين أنها كالآتي:

ـ الفقر ـ رفقاء السوء ـ المسكرات والمخدرات ـ السفر والإعلام ـ الأمية والجهل ـ تقصير جهاز الأمن ـ العمالة الأجنبية ـ البطالة.

ـ معظم مرتكبي جرائم السرقة من العاطلين عن العمل.

ـ معظم مرتكبي جرائم السرقات من حملة الشهادة الابتدائية.

ـ معظم مرتكبي جرائم السرقات من العُزَّاب، غير المتزوجين.

ـ معظم مرتكبي جرائم السرقات أعمارهم تتراوح بين (٢٠-٢٥) سنة، يليهم مَنْ أعمارهم أقل من (٢٠) سنة.

الدراسة الخامسة

لعبد الله ناصر الوليعي (١٩٩٣)[١].

هل يمكن أن نتعرف على مواقع حدوث جريمة السرقة في مدينة ما؟ أي: بعبارة أخرى هل يمكن التعرف على (جغرافية) الجرائم في مدينة ما؟ هذا هو السؤال الكبير والجاد الذي حاول الباحث التنبيه إليه من خلال دراسته بعنوان: «السرقة في مدينة الرياض، دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة» نَشَر هذه الدراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية.

---

(١) الوليعي، عبد الله ناصر، السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة، مصدر سابق.

هدف الدراسة: تهدف إلى معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسجناء من مرتكبي جريمة السرقة، ومعرفة العلاقة بين سكن الجاني وموقع حدوث الجريمة من مركز المدينة، والتعرف أيضاً على المناطق المعرضة للجريمة.

عيِّنة الدراسة: تكونت العيِّنة من المتهمين بارتكاب جريمة السرقة في مدينة الرياض، وتم اختيارهم من خلال قاعدة البيانات عنهم لدى مركز أبحاث الجريمة خلال المدة الزمنية من عام (١٩٨٦م ـ ١٩٩١م).

أدوات الدراسة: استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- كاي[٢].
- معامل ارتباط «بيرسون».
- الانحدار المتعدد.
- الرسوم البيانية والخرائط.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى نتائج من أهمها:

- أكثر من (٥٠٪) من حوادث السرقة بين عامي (١٩٨٦م- ١٩٩١م) وقعت في خمسة أحياء فقط.
- (٨٠,٧٪) من سرقات مدينة الرياض حدثت في ثلاثة عشر حيّاً من أحياء مدينة الرياض.
- نحو (٩٠٪) من السرقات بمدينة الرياض حدثت في نحو عشرين حيّاً من أحيائها.

الدراسة السادسة

لخليل درويش (١٩٩٤)[١].

هذه الدراسة وجهت عناية متميزة للسارق من هو؟ ولماذا يسرق؟ وما هي الظروف التي تدفع به إلى السرقة؟ وكيف يسرق؟ وماذا يسرق؟ وكيف يتصرف فيما يسرقه؟ وهل يستعمل العنف أثناء السرقة؟.

للحصول على إجابات ثابتة عن هذه الأسئلة أجرى الباحث دراسته على عدد كبير من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بالأردن. ونشر دراسته هذه في المجلد الحادي والعشرين، العدد الرابع من مجلة دراسات، الصادرة عن الجامعة الأردنية بعنوان: «ظاهرة السرقة في الأردن، دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل».

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

١ ـ تحديد حجم ظاهرة السرقة وخصائصها في الأردن.

٢ ـ كشف العوامل المؤدية إلى ارتكاب السرقة وتحليلها.

ويرتبط بهذين الهدفين الرئيسين مجموعة من التساؤلات هي:

ـ ما الفئات الاجتماعية التي ترتكب جرائم السرقة في الأردن؟.

ـ ما المواد التي يقوم بسرقتها السارقون؟ وكيف يتم التصرف في المسروقات؟.

ـ ما الأسباب والدوافع الحقيقية لارتكاب السرقة؟

---

(١) درويش، خليل، ظاهرة السرقة في الأردن، دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات، المجلد الحادي والعشرون أ، العدد الرابع، عمان: الجامعة الأدرنية، ١٩٩٥م.

ـ هل يستخدم الجناة أسلوب العنف في تنفيذ السرقات؟

عيِّنة الدراسة: اشتملت الدراسة على (١٤٠) نزيلاً من مرتكبي جرائم السرقة في مركزي الإصلاح والتأهيل (سواقة) و(لجويدة) جميعهم من الذكور.

أدوات الدراسة: استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية المقننة تقنيناً كاملاً ووزعت أسئلة المقابلة في حالة دراسة السرقة إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: تدور حول الوضع الأسري وحالة السكن.

الثانية: حول المنطقة التي نُفِّذَت فيها السرقة والجهة التي وقعت عليها، والوقت الذي نُفذت فيه، ونوع المادة المسروقة، وكيفية التصرف بها.

الثالثة: حول الأسباب والدوافع المؤدية إلى السرقة، وكيفية القبض على النزلاء، واتجاهاتهم بعد انتهاء مدة العقوبة.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى النتائج التالية:

ـ فئة العُزَّاب (غير المتزوجين) هي الفئة الأكثر إقداماً على ارتكاب جرائم السرقة في المجتمع الأردني، فقد بلغت نسبتها أكثر من ثلثي أفراد العينة (١ر٦٧٪).

ـ معظم النزلاء من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨-٢٩) سنة.

ـ غالبية أفراد العينة مستواهم التعليمي (الإعدادية)، حيث بلغت النسبة (٤٠٪) تليها المرحلة الابتدائية بنسبة (٥ر٢٨٪).

ـ إن ثلثي النّزلاء يُعانون من سوء الظروف الاقتصادية.

ـ المبحوثون من مرتكبي جرائم السرقة ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم.

- إن أسباب ودوافع ارتكاب السرقة تنحصر في: الحاجة لمواجهة نفقات المعيشة، وصعوبة إيجاد عمل، تأثير الرفاق، عدم التوجيه، الانتقام، التقليد وحبّ المغامرة.
- ينتمي معظم أفراد المجموعتين إلى مستويات اقتصادية متدنية.
- وجود فرق في متوسط الذكاء بين مدمني المخدرات ومرتكبي السرقات لصالح الفئة الأولى.

الدراسة السابعة

لنايف محمد المرواني (١٩٩٧)[١].

ما هي الدوافع الخاصة التي تدفع بالسارق إلى السرقة؟ وهل من خصائص تميّز مرتكب جريمة السرقة عن غيره؟

هذه دراسة ميدانية أجراها صاحبها على عدد من السجناء في السجن العام بالمدينة المنورة. وقُدِّمت لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بعنوان: «العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة – دراسة ميدانية».

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب جريمة السرقة، والتعرف على الخصائص المميزة لمرتكبي جرائم السرقات من حيث: (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة)، وكذا التعرف على أكثر أنواع السرقات شيوعاً بين أفراد العيِّنة.

---

(١) المرواني، نايف بن محمد، العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م.

عيِّنة الدراسة: تكونت العيِّنة من (٤٠) فرداً من المحكوم عليهم بالسجن بتهمة ارتكاب جرائم السرقات من نزلاء السجن العام بالمدينة المنورة، وتراوحت أعمارهم بين (٢٠- ٥٠) سنة.

أدوات الدراسة: استخدم الباحث مقياس العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة- من إعداد الباحث نفسه.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ ـ هناك عدد من العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد لارتكاب جريمة السرقة منها:

ـ الاعتقاد بأن السرقة طريق سهل للحصول على المال.

ـ الخضوع لغواية أصدقاء السوء.

ـ التورط في كثير من الديون.

ـ الفشل المتكرر في الحياة.

ـ عدم القدرة على توفير متطلبات واحتياجات الأسرة.

٢ ـ غالبية أفراد العيِّنة من مرتكبي جرائم السرقة تتراوح أعمارهم بين (٢٠-٤٠) سنة.

٣ ـ معظم مرتكبي جريمة السرقة من العُزَّاب (غير المتزوجين).

٤ ـ معظم مرتكبي جريمة السرقة من (الأمِّيِّين).

٥ أكثر السرقات انتشاراً بين أفراد العيِّنة هي سرقة (المحلات التجارية).

رؤية نقدية حول جهود الباحثين السابقين في الدراسات التي تناولت جريمة السرقة

وفي استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات نتبيَّن ما يأتي:

١ ـ الدراسات المحلية التي أُجريت في المجتمع السعودي بعضها تناول جريمة السرقة من منظور فيزيقي مثل: دراسة (الوليعي، ١٩٩٣)، إضافة إلى اعتمادها على البيانات الإحصائية للسجناء دون الالتقاء بهم.

٢ ـ دراسات تناولت العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة مثل: دراسة (إدارة البحوث بالكويت، ١٩٨٢)، دراسة (المرواني، ١٩٩٧).

٣ ـ معظم الدراسات تناولت كثيراً من المتغيرات المرتبطة بشخصية مرتكبي جريمة السرقة، ولم تتناول متغيرات محددة، يمكن أن تُسهم في التعمق في دراسة جريمة السرقة.

٤ ـ معظم الدراسات استخدم الباحثون فيها مقاييس معدة أصلاً تقيس بعض المتغيرات مثل: دراسة (السلطان/ ١٩٥٨)، ودراسة (محمد شمس، وعدنان عقَّاد/ ١٩٩٢)، ولم تستخدم مقاييس تقيس العوامل المرتبطة بجريمة السرقة فيما عدا دراسة (المرواني، ١٩٩٧) حيث أعد هو نفسه مقياساً يقيس العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة.

ونرى بأنّ هذه الإسهامات التي قدَّمها الباحثون من خلال دراساتهم لجريمة السرقة، قد ألقت بعض الضوء على مشكلة دراستنا الحالية، التي سوف تتناول الجوانب ذات الصلة بجريمة السرقة من حيث العوامل التي تؤدي إلى ارتكابها، وإلقاء الضوء على جوانب شخصية المجرم (السارق)، والسعي إلى تحقيق المقاربة الكيفية بين التناول النظري والميداني من خلال دراسة الحالة.

الفصل الثاني
الإجراءات المنهجية والتطبيق الميداني

٢ . الإجراءات المنهجية والتطبيق الميداني

٢ . ١ فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيق عدد من الفرضيات، ثم تحديدها وفقاً لما تم عرضه في الإطار النظري والدراسات السابقة.. وتتبلور بالآتي:

١ ـ إن مرتكب جريمة السرقة، يُعاني من تدني الظروف المالية والاقتصادية، فتضيق أمامه فُرص مُواجهة متطلبات الحياة، ويترتب على ذلك إقدامه على السرقة، لتعويضCompensation ما يفتقده وينقصه كالحاجة الماسة إلى المال. ومن ثم فإن اتباعه لسلوك السرقة يُشبع حاجته لزيادة دخله المادي والاقتصادي، ويمكّنه من مُواجهة متطلبات حياته، فيقتنع بهذا السلوك ويعتاده.

٢ ـ إن عامل العمر الزمني مؤثر له دلالته، فالذين يتبعون السرقة لمجابهة متطلبات الحياة هم من المراهقين والشباب أكثر ممن هم من الفئات العمرية الأخرى.

٣ ـ يُعتبر الوازع الديني Religious Restraint ضابطاً للسلوك إذ يبعث على الالتزام بالقيم الاجتماعية، ونفترض أن الوازع الديني بين مُرتكبي جرائم السرقة متدنٍّ إلى أدنى مستوياته، فالسارقون يتدنى مستوى المشاعر الدينية والقيم Religious Feelings لديهم، فهم لا يحرصون على الالتزام بإقامتها وممارستها، وبالتالي نفترض أيضاً وجود فروق دالة إحصائيا بين المنحرفين (السارقين)، وغير المنحرفين في متوسط درجات مستوى التديّنReligious Level .

٢ . ٢ محددات الدراسة

لهذه الدراسة مجموعة من المحددات تشمل:

الحدود المكانية: تم تطبيق أدوات الدراسة على أفراد العيِّنة من السجناء المتهمين والمحكومين في قضايا سرقات مختلفة في سجون: (المدينة المنورة، ومكة المكرمة، وجدة) في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية.

الجنس: تشمل الدراسة في عيّنتها الذكور فقط.

الجنسية: جميع أفراد العيِّنة من السعوديين.

عدد مرات الحكم بالسجن: جميع أفراد العينة ارتكبوا جرائم سرقات متفاوتة في عدد مرات ارتكابها.

٢ . ٣ منهج الدراسة

قمنا باستخدام المنهجين التاليين:

١ ـ طريقة المنهج الوصفي.

٢ ـ طريقة دراسة الحالة.

١ ـ طريقة المنهج الوصفي

استخدمنا أسلوب المنهج الوصفي كونه يعتمد في حقيقته على دراسة المشكلة أو الظاهرة -كما توجد في الواقع- ونهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويُعبَّر عنها تعبيراً كميّاً؛ إذ إنّ التعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة، ويُوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى[١].

(١) عبيدات، ذوقان وآخرون: البحث العلمي (مفهومه. أدواته- أساليبه) عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ٦١.

٢ ـ طريقة دراسة الحالة

طريقة دراسة الحالة Case study هي الطريقة التقليدية Traditional في معظم بحوث علم النفس، وهي أساساً استطلاعية في منهجها، كما أنها تركز على الفرد وتهدف إلى التوصل إلى الفروض. ودراسة الحالة هي الوعاء الذي يُنظم ويقيم فيه الاكلينيكي كل المعلومات والنتائج التي يحصل عليها عن الفرد عن طريق المقابلة والملاحظة والتاريخ الاجتماعي والاختيارات السيكولوجية، وفي الموقف الاكلينيكي تتشابك المتغيرات والعلاقات إلى الحد الذي يجعل المعالجة التجريبية أمراً صعباً في غالب الأحوال، ولذلك فإن الدراسة التي تدور أساساً حول الكائن الإنساني في تفرده تكون الطريقة المفضلة لدى الاكلينيكي.

والكثير مما نعرفه اليوم في علم النفس الاكلينيكي تم التوصلُ إليه باستخدام طريقة دراسة الحالة. فمنذ عهد (كريبلين) بُنيت التصنيفات الشخصية في الطب النفسي والعقلي على أساس الوصف الدقيق لكثير من حالات الاضطراب العقلي عن طريق الملاحظة الدقيقة، كما أن طريقة دراسة الحالة كانت المجال الذي تواصل هذه النظرية عن طريقه نموها وتطورها من حيث الفروض والأسباب. ودراسة الحالة لا تعتبر أسلوباً أو منهجاً من مناهج البحث في القيمة النفسية قائماً بذاته، بل يدعمه نتائج الاختبارات بمختلف أنواعها، والمقابلات الشخصية، والوثائق الطبية، والتربوية، وغيرها[1].

---

(١) باظة، آمال عبد السميع مليجي: استمارة الحالة للمراهقين. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٩، ص ٣.

وقد أخذ علم النفس الاكلينيكي مصطلح ((دراسة الحالة)) عن الطب النفسي والعقلي، وعن استخدام المصطلح بالرغم من اعتراض بعض الاكلينيكيين على استخدام ((الحالة)) في الإشارة إلى كائن إنساني يُعاني من اضطراب بدني وانفعالي، ويعني مصطلح ((تاريخ الحالة)) أصلاً تاريخ المرض الحالي أو الأمراض التي تُشكل التاريخ الطبي للمريض. ويتحدث الباحثون في العلوم الإنسانية عادة عن ((تاريخ الحياة)) ويطلقون على البيانات التي يُستخلص منها هذا التاريخ مصطلح ((الوثائق الشخصية)) وبدخول الأخصائي النفسي إلى العيادة اتسع مصطلح ((تاريخ الحالة)) فأصبح يشمل التاريخ الطبي والتاريخ الاجتماعي للشخص مدعمين بالوثائق الشخصية وبيانات الاختبارات السيكولوجية، ونتائج المقابلات. وهكذا فإن مصطلح ((دراسة الحالة)) يُستخدم للإشارة إلى عملية جمع البيانات وإلى البيانات نفسها وإلى استخدامها اكلينيكياً. إلا أن بعض الباحثين يُفضلون استخدام مصطلح ((تاريخ الحالة)) للإشارة إلى البيانات الخام و((طريقة دراسة الحالة)) للإشارة إلى الاستخدام العلمي لتاريخ الحالة، وتشكل الوثائق الشخصية ونظام الاختبارات والسجلات الطبية وسجلات المقابلات الشخصية والعلاجية ((تاريخ الحالة)) إلا أنها لا تُمثل دراسة الحالة بوصفها طريقة للبحث.

وطريقة دراسة الحالة تُستخدم في ميادين مُتعددة ومُتنوعة مثل دراسة النمو في علم النفس الارتقائي، ودراسة التغير الاجتماعي، و دراسات الجريمة والمجرمين والانتحار، والمواقف غير المألوفة[1].

---

(١) مليكة، لويس كامل: علم النفس الكلينيكي – التشخيص والتنبؤ في الطريقة الاكلينيكية. ج١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٨٠، ٨١.

ويأتي استخدامنا لمنهج دراسة الحالة في دراستنا هذه باعتبارها نوعاً من البحث المتعمق عن العوامل المعقدة التي تُسهم في فردية وحدة اجتماعية مسار شخص كان أو أسرة أو جماعة أو مجتمعاً محلياً، إضافة إلى أنها مصدر رئيس للحصول على المعلومات وخاصة البيانات الخاصة بإلقاء الضوء علي نشأة الانحراف لدى الفرد وأصلها، ولأن هدفها الرئيس ـ دراسة الحالة ـ ينصب في البحث عن السببية السبب ـ النتيجة في الاضطراب السلوكي والانحرافي. وتُعد أيضاً مُكملة للمقاييس والاختبارات السيكومترية المستخدمة والمرتبطة بالمنهج الوصفي.

٢ . ٤ عيِّنة الدراسة

تنقسم عيِّنة الدراسة إلى:

ـ عيِّنة المنحرفين (داخل السجن).

ـ عيِّنة غير المنحرفين (خارج السجن).

ـ عيِّنة دراسة الحالة (داخل السجن).

وصف العيِّنة

أ ـ عيِّنة المنحرفين

جعلنا عينة الدراسة (المنحرفين) من بين السجناء الذكور المحكومين في قضايا السرقات بأنواعها والمودعين في سجون (مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة) بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية واشتملت العيِّنة التجريبية بصورتها الأولية على (١٦٥) سجيناً من الجنسية السعودية فقط.

والجدول رقم(٢) يبيِّن عدد أفراد العيِّنة الأولية وأسماء السجون التي أُخذت منها.

الجدول رقم (٢) عدد أفراد العيِّنة الأولية، وأماكن وجودهم

م	اسم السجن	مكانه	عدد السجناء في قضايا السرقات
١	سجن العاصمة	مكة المكرمة	٥٠
٢	سجن المدينة المنورة	المدينة المنورة	٥٠
٣	سجن بريمان	محافظة جدة	٦٥
المجموع			١٦٥

الخصائص العامة لأفراد (عيِّنة المنحرفين)

قمنا بتطبيق استمارة جمع البيانات الأولية عن أفراد العيِّنة من السجناء. وبعد تفريغ محتويات الاستمارة تم الحصول على الملامح العامة لخصائص العيِّنة على النحو التالي:

الجدول رقم (٣) العمر الزمني لأفراد العيِّنة

فئات العمر	المدينة المنورة		مكة المكرمة		جدة	
	التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة
١٨-٢٢	٢٢	١	١٠	٣	١٩	٢
٢٢-٢٦	١٦	٢	١٣	١	٣٠	١
٢٦-٣٠	٦	٣	١١	٢	٥	٣
٣٠-٣٤	٣	٤	٨	٤	٣	٥
٣٤-٣٨	٢	٥	٣	٥	٤	٤
٣٨-٤٢	٢	٥	٣	٥	٢	٦
٤٢ فأكثر	-	-	٢	٦	١	٧
المجموع	٥٠		٥٠		٦٥	

مـن خلال الجـدول رقـم (٣) الذي يُبـين العمـر الزمني لأفـراد العينة (السـن) يتضـح أن الأعـمار تتراوح ما بين (١٨) سـنة وأكثر من (٤٢) سـنة مُقسـمة إلى سبعة مسـتويات عمرية بلغ أكبر تكرار لصالح الفئة العمرية من (٢٢ـ٢٦) سـنة في كلٍّ مـن مكـة المكرمة وجدة، ولصالـح الفئة العمرية من (١٨ـ ٢٢) سنة في المدينة المنورة. وهذا معناه أن مُعظم المنحرفين (السارقين) تقع أعمارهم بين (١٨ـ ٢٦) سنة وهم من المراهقين والشباب.

الجدول رقم (٤) الحالة الاجتماعية لأفراد العيِّنة

الحالةالاجتماعية	متزوج	أعزب	مُطلق	المجموع
مكة المكرمة	٦	٤١	٣	٥٠
المدينة المنورة	٦	٤٤	–	٥٠
جدة	٦	٥٣	٦	٦٥

مُعظم أفراد عينة المنحرفين من العزاب (غير المتزوجين) فقد مثّلهم (١٣٨) فرداً من إجمالي أفراد العيِّنة البالغ عددها (١٦٥) فرداً. ويليهم المتزوجون الذين مثّلهم (١٨) فرداً، وأخيراً المطلقون الذين مثّلهم (٩) أفراد.

الجدول رقم (٥)المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي لأفراد العينة	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	الجامعة
مكة المكرمة	٤	١	٣٢	١١	٢	–
المدينة المنورة	٦	٣	١٩	١٥	٧	–
جدة	٤	١	٢٠	٣٠	١٠	–
المجموع	١٤	٥	٧١	٥٦	١٩	–

يُشير الجدول رقم (٥) إلى بيان المستوى التعليمي لأفراد العيِّنة، فقد أخذنا في الاعتبار كافة المراحل التعليمية، إضافة إلى الأميين الذين خُصصت لهم مقاييس مكتوبة باللهجة العامية ليسهل فهمها، ومُعظم أفراد العيِّنة من المنتسبين للمستوى الابتدائي، فقد بلغ عددهم (٧١) فرداً من إجمالي أفراد العيِّنة البالغ عددهم (١٦٥) فرداً، يليهم المنتسبون للمستوى المتوسط، وأقل نسبة سُجلت لمن يقرأ ويكتب فقد مثّلهم خمسة أفراد، ولا أحد بين العيِّنة من المنتسبين للمستوى الجامعي.

الجدول رقم (٦) المستوى التعليمي لرب الأسرة (الوالد)

المستوى التعليمي لرب الأسرة	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	الجامعة
مكة المكرمة	٣٣	٦	٨	١	٢	–
المدينة المنورة	٢٢	١٦	٧	٤	١	–
جدة	١٥	١٥	١٨	٦	٩	٢
المجموع	٧٠	٣٧	٣٣	١١	١٢	٢

يُبين الجدول رقم (٦) المستوى التعليمي لرب الأسرة (الوالد) هو المستوى الأمي بواقع (٧٠) فرداً من أرباب أسر أفراد العيِّنة، ويليهم المنتسبون لمستوى من يقرأ ويكتب بواقع (٣٧) فرداً، وأقلهم من المنتسبين للمستوى الجامعي مثّلهم إثنان فقط.

الجدول رقم (٧) المستوى التعليمي لأبناء أفراد العينة

المستوى التعليمي للأبناء	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	الجامعة
مكة المكرمة	–	–	٥	٣	١	–
المدينة المنورة	–	١	٤	٤	٣	١
جدة	–	–	٧	٢	–	–
المجموع	–	١	١٦	٩	٤	١

مُعظم أبناء أفراد العيِّنة من المنتسبين للمستوى الابتدائي، فقد بلغ عددهم (١٦) فرداً من إجمالي الأبناء البالغ (٣١) فرداً، يليهم المنتسبون للمستوى المتوسط بواقع (٩) أفراد.

الجدول رقم (٨) المستوى التعليمي لإخوة أفراد العينة (ذكور وإناث)

المستوى التعليمي للإخوة	يقرأ ويكتب		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية		الجامعة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مكة المكرمة	–	–	٢٦	٢٥	٣٤	٢٤	٢١	٢٣	١١	١٦
المدينة المنورة	٣	٤	١٩	١٩	٢٩	٢٢	١٢	١٠	٨	٦
جدة	–	٤	٢٢	٢٣	٢٩	٢١	٢٦	٢٥	١٣	١٢
المجموع	٣	٨	٦٧	٦٧	٩٢	٦٧	٥٩	٥٨	٣٢	٣٤

مُعظم إخوة أفراد العيِّنة من المنتسبين للمستوى المتوسط، فقد بلغ عدد الذكور (٩٢) بزيادة عن الإناث البالغ عددهن (٦٧) من إجمالي عدد إخوة أفراد العيِّنة البالغ عددهم (٤٨٧) فرداً بين ذكور وإناث، و سُجلت أقل نسبة لصالح المنتسبين لمستوى من يقرأ ويكتب بواقع (ثماني) إناث و(ثلاثة) ذكور من إجمالي العدد المشار إليه.

الجدول رقم (٩) عدد الزيجات بين أفراد العينة

عدد الزيجات	المدينة المنورة	مكة المكرمة	جدة	المجموع
مرة	٥	٧	٧	١٩
مرتان	١	–	٢	٣
ثلاث مرات	–	–	٢	٢

غالبيـة أفـراد العيِّنة ممن تزوجـوا مرة واحدة لا غير، وقـد مثّلهم (١٩) فـرداً من إجمالي المتزوجين من أفراد العيِّنـة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية إبان التطبيق الميداني للدراسـة. وسُـجلت (ثلاث حـالات) لمن تزوج مرتين و(حالة واحدة) لمن تزوج ثلاث مرات.

الجدول رقم (١٠) عدد زيجات ربّ الأسرة (الوالد)

عدد الزيجات	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
مرة	٢٧	٢٣	٢٣
مرتان	١٧	١٧	١٣
ثلاث مرات	٥	٨	٧
أربع مرات	١	٣	٤
أكثر	١	–	٢

بلغت أعلى نسـبة لزواج رب الأسرة مرتين بالتسـاوي في كل من مكة المكرمـة والمدينة المنورة بواقع (١٧) فـرداً، و(١٣) فرداً في جدة، وتزوج (٢٠) فـرداً ثلاث مـرات، و(١٨) فرداً أربع مرات، و(٣) أفراد أكثر من أربع مرات. أما مُعظم أرباب الأسر فقد تزوجوا مرة واحدة بواقع (٧٣)فرداً.

الجدول رقم (١١) عدد أبناء أفراد العينة (ذكور وإناث)

عدد الأبناء	مكة المكرمة		المدينة المنورة		جدة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
واحد	٤	٢	١	١	٤	٥
اثنان	١	٤	٢	٢	٢	٢
ثلاثة	–	١	١	–	–	–
أربعة	١	–	–	٢	١	١
خمسة	١	–	–	–	–	–
ستة	–	–	–	–	١	–
المجموع	٧	٧	٤	٥	٨	٨

يتقارب عدد أبناء أفراد العينة الذكور والإناث بواقع (١٩) من الذكور، و(٢٠) من الإناث بإجمالي عدد (٣٩) فرداً، ويتساوى العدد لأفراد العيِّنة في مكة المكرمة وجدة، ويُناصفهم العدد أفراد العيِّنة في المدينة المنورة.

الجدول رقم (١٢) عدد إخوة أفراد العينة (ذكور وإناث)

عدد الإخوة	مكة المكرمة		المدينة المنورة		جدة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
واحد	٤	٤	١	٣	٨	٤
اثنان	١٢	١١	٢	٨	٣	١٥
ثلاثة	٨	١٠	٢	٤	١١	١٩
أربعة	٩	٨	٨	١٢	١٠	٧
خمسة	٥	٤	١٣	٥	٤	٤
ستة	١	٥	٩	٣	٦	٣

سبعة	١	١	٥	٦	٧	–
ثمانية	١	٢	٢	٣	٣	١
تسعة	٣	٢	٣	–	٣	٤
عشرة	١	–	٤	–	٣	–
أكثر	٢	١	٣	٤	٣	٣
المجموع	٤٧	٥٨	٥٢	٥٠	٦١	٦٠

يتقارب أيضاً عدد إخوة أفراد العيِّنة الذكور والإناث فقد بلغ عدد الذكور (١٦٠) فرداً، وعدد الإناث (١٦٨) فرداً ليصبح العدد الإجمالي (٣٢٨) فرداً، وأكبر عدد لإخوة أفراد العيِّنة سُجل في جدة بواقع (١٢١) من الذكور والإناث، ويتقارب العدد في مكة المكرمة والمدينة المنورة فقد بلغ العدد (١٠٢ـ ١٠٥) أفراد.

الجدول رقم (١٣) عدد مرات الإيداع في السجن

الاعتياد المتكرر	مكة المكرمة		المدينة المنورة		جدة	
	التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة
	٢٨	١	٧	٣	١٩	٢

يُشير الجدول رقم (١٣) إلى عدد مرات الإيداع في السجن لأفراد العينة في المناطق الثلاث ـ مدار الدراسة ـ بلغ (٥٤) مرة بواقع (٢٨) في سجن مكةالمكرمة، و(١٩) في سجن جدة، و (٧) في سجن المدينة المنورة. وهم يُمثلون ثلث العدد الإجمالي لأفراد العيِّنة.

الجدول رقم (١٤) ارتكاب أحد أفراد الأسرة جُرماً ما

مكة المكرمة		المدينة المنورة		جدة	
التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة	التكرار	الرتبة
٢	١١	٣	١	١	١٩

أفاد (٣١) من أفراد العيِّنة بأن واحداً من أفراد أسرهم سبق له ارتكاب جُرم أُودع بسببه السجن وفي قضايا مختلفة غير السرقة، ومُعظمهم في جدة، حيث مثّلهم (١٩) فرداً، و(١١) فرداً بمكة المكرمة، وواحد في المدينة المنورة.

الجدول رقم (١٥) الدخل الشهري لأفراد العيِّنة

متوسط الدخل	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	المجموع
أقل من ٥٠٠ ريال	٩	٥	٨	٢٢
٥٠٠ / ١٠٠٠	٣	١٠	١٤	٢٧
١٠٠٠/ ١٥٠٠	٣	٢	٨	١٣
١٥٠٠ / ٢٠٠٠	١	٣	١١	١٥
٢٠٠٠ / ٢٥٠٠	١	–	٣	٤
٢٥٠٠ / ٣٠٠٠	–	٢	٣	٥
٣٠٠٠/ ٣٥٠٠	١	–	–	١
٣٥٠٠/ ٤٠٠٠	١	١	٢	٤
٤٠٠٠ / ٤٥٠٠	–	–	٤	٤
٤٥٠٠ / ٥٠٠٠	–	١	١	٢
أكثر من ٥٠٠٠	–	١	١	٢
لا يوجد	٩	١٥	١٢	٣٦
لم يذكر	١١	٦	١٣	٣٠

يتضح من الجدول رقم (١٥) بأن (٣٦) من أفراد العيِّنة أفادوا بعدم وجود دخل لديهم، وأفاد (٢٢) فرداً بأن دخلهم الشهري أقل من (٥٠٠) ريال. و(٢٧) فرداً دخلهم من (٥٠٠- ١٠٠٠) ريال، وتتوالى نسبة الارتفاع لتصل إلى أعلاها في الدخل من (٤٥٠٠- ٥٠٠٠) ريال لأربعة أفراد من أفراد العيِّنة. مع ملاحظة أن (٣٠) فرداً لم يذكروا دخلهم الشهري.

الجدول رقم (١٦) الدخل الشهري لرب الأسرة ـ الوالد

متوسط الدخل	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	المجموع
أقل من ١٠٠٠ ريال	٤	٢	٢	٨
١٠٠٠/ ٣٠٠٠	١٧	٨	٩	٣٤
٣٠٠٠/ ٥٠٠٠	١١	٢	٢٧	٤٠
٥٠٠٠/ ٧٠٠٠	٢	٣	٩	١٤
٧٠٠٠/ ٩٠٠٠	٦	٣	٤	١٣
٩٠٠٠/ ١١٠٠٠	٢	–	٢	٤
أكثر من / ١١٠٠٠	–	–	٣	٣
لا يوجد	٨	٣٢	١٠	٥٠

أفاد (٥٠) فرداً من أفراد العيِّنة بعدم وجود دخل لرب الأسرة، وأفاد (٤٠) منهم بأنّ دخل ربّ الأسرة من (٣٠٠٠- ٥٠٠٠) ريال شهرياً. وأقل دخل دون الألف ريال أفاد به (٨) من أفراد العيِّنة.

الجدول رقم (١٧) مهنة أفراد العيِّنة

المهنة	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	المجموع
موظف حكومي ـ مدني	–	–	٤	٤
موظف حكومي ـ عسكري	٢	–	٧	٩
موظف قطاع خاص	١	–	١١	١٢
طالب	٨	١٦	٢٤	٤٨
تاجر ـ أعمال حرة	١	–	١	٢
بدون عمل	٣٧	١٦	٩	٦٢
متسبب (*)	١	١٨	٥	٢٤
مهنة أخرى	–	–	٤	٤
المجموع	٥٠	٥٠	٦٥	١٦٥

يتبين من الجدول رقم (١٧) الخاص بمهنة أفراد العيِّنة، أن مُعظمهم بدون عمل (عاطلين) ويمثلهم (٦٢) فرداً من العدد الإجمالي للعيِّنة، ويليهم من مهنته طالب بواقع (٤٨) فرداً، ثم مهنة متسبب بـ(٢٤) فرداً.

(*) أي: متكسب ليعيش لا ليغتني، وهكذا يسميه العامة للمزيد حول هذا الموضوع؛ انظر: الرافعي، مصطفى صادق، وحي القلم، ج١، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ص١٥٣.

الجدول رقم (١٨) مهنة رب الأسرة ـ الوالد

مهنة	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	المجموع
موظف حكومي ـ مدني	٧	٥	٨	٢٠
موظف حكومي ـ عسكري	–	٢	١٠	١٢
تاجر ـ أعمال حرة	٣	٤	٦	١٣
موظف قطاع خاص	–	–	٧	٧
متسبب	٨	٢٣	٧	٣٨
متقاعد	١١	٤	١٢	٢٧
متوفى	١٦	٧	١٣	٣٦
بدون عمل	٥	٥	١	١٢
المجموع	٥٠	٥٠	٦٥	١٦٥

يوضح الجدول رقم (١٨) الخاص بمهنة رب الأسرة (الوالد) لأفراد العيِّنة، أن مُعظمهم متسبب بواقع (٣٨) فرداً من إجمالي أفراد العيِّنة البالغ (١٦٥) فرداً، يليهم مَنْ آباؤهم متوفون بواقع (٣٦) فرداً، ثم من آباؤهم متقاعدون ويمثلهم (٢٧) فرداً، ويتوالى توزيع المهن بالانخفاض ليصل العدد إلى أدناه في مهنة موظف قطاع خاص بواقع (٧) أفراد.

الجدول رقم (١٩) العمر الزمني لرب الأسرة ـ الوالد

فئات العمر	مكة المكرمة		المدينة المنورة		جدة		المجموع
	التكرار	التربية	التكرار	التربية	التكرار	التربية	
٣٥ / ٤٠	٢	٦	–	–	٣	٦	٦
٤٠ / ٤٥	١	٧	٣	٥	٢	٧	٦
٤٥ / ٥٠	٢	٦	٧	٣	٨	٤	١٥
٥٠ / ٥٥	٧	٤	٧	١	١١	٣	٢٥
٥٥ / ٦٠	٦	٥	٦	٤	٦	٥	١٨
٦٠ / ٦٥	٩	٢	٩	٢	١٣	٢	٣١
٦٥ / ٧٠	٨	٣	٢	٦	٦	٥	١٦
٧٠ فأكثر	١٤	١	١٦	١	١٨	١	٤٨

يُلاحظ من جدول رقم (١٩) بأن مُعظم آباء أفراد العيِّنة هم من ذوي الأعمار فوق السبعين سنة حيث مثّلهم (٤٨) فرداً، يليهم ممن تقع أعمارهم بين (٦٠/ ٦٥) سنة بواقع (٣١) فرداً، ومن ثم الفئة العمرية من (٥٠/ ٥٥) سنة بواقع (٢٥) فرداً. ويتوالى الانخفاض تدريجيّاً لصالح الأعمار دون الخمسين عاماً.

وتُبيِّن الجداول من (٢٠ ـ ٢٥) فئات العمر لأفراد العيِّنة (المنحرفين) مُجتمعة الأكبر سناً والأصغر سناً، والأقل تعليماً والأعلى تعليماً من كبار السن منهم، وأيضاً الأعلى تعليماً والأقل تعليماً من صغار السن من نفس أفراد العيِّنة البالغ عددها (١٦٥) فرداً.

الجدول رقم (٢٠) فئات العمر الأكبر سنّاً

فئات العمر	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
٢٨ـ ٣٢	٧	٤	٣
٣٢ـ ٣٦	٦	٣	٣
٣٦ـ ٤٠	٣	١	١
٤٠ـ ٤٤	٣	٢	١
٤٤ـ ٤٨	–	–	٢
٤٨ـ ٥٢	–	–	–
٥٢ـ ٥٦	١	–	–
المجموع	٢٠	١٠	١٠

الجدول رقم (٢١) فئات العمر الأصغر سناً

فئات العمر	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
١٩ – ٢٢	٦	١٧	١٦

الجدول رقم (٢٢) أفراد العيِّنة الأقل تعليماً من فئة كبار السن

مستوى التعليم	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
أمي	٣	٤	٢
يقرأ ويكتب	–	–	١

الجدول رقم (٢٣) أفراد العيِّنة الأعلى تعليماً من فئة كبار السن

مستوى التعليم	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
ثانوي	–	١	٢
متوسط	٣	٢	٢

الجدول رقم (٢٤) أفراد العيِّنة الأقل تعليماً من فئة صغار السن

مستوى التعليم	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
أمي	–	١	١
يقرأ ويكتب	–	١	١
ابتدائي	٤	٢	١

الجدول رقم (٢٥) أفراد العيِّنة الأعلى تعليماً من فئة صغار السن

مستوى التعليم	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة
ثانوي	–	٢	٣
متوسط	–	٤	١

ب ـ عيِّنة غير المنحرفين (الأسوياء)

وتتكون من (٦٠) فرداً من الذكور، تم اختيارهم حسب محددات إجرائية للسواء حددناها مُسبقاً، وهم من العاملين في مجال الشرطة في منطقة المدينة المنورة، ومن مستويات تعليمية مختلفة، وقد عمدنا إلى أن تكون هذه العيّنة (غير المنحرفين) متجانسة مع عيّنة المنحرفين من حيث متغيرات السن، والتعليم والمستوى المادي والعمر الزمني لبيان الفروق بين أفراد عيّنة المنحرفين وغير المنحرفين.

ويأتي اختيارنا لهذه العيّنة لضمان السواء وعدم ارتكابهم أي مخالفات جنائية أو قانونية. وهذا شرط أساسي لالتحاقهم بالخدمة العسكرية حيث يقتضي الالتحاق بالخدمة الخلو من السوابق بكافة صُورها وأشكالها. كما أن الاختيار لتلك العيّنة انحصر في منطقة المدينة المنورة باعتبار توافر إجراءات الاختيار وتماثلها في المناطق الأخرى مدار الدراسة.

الخصائص العامة لأفراد عيِّنة غير المنحرفين:

قمنا بتطبيق استمارة جمع البيانات الأولية عن أفراد عيّنة غير المنحرفين، التي اشتملت على بيانات الاسم والسن والحالة الاجتماعية والدخل الشهري والمهنة وأمكن التوصل للخصائص العامة لأفراد العيّنة على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٦) العمر الزمني لأفراد عيِّنة غير المنحرفين

فئات العمر	التكرار
٢٠ ـ ٢٤	٨
٢٤ ـ ٢٨	٧
٢٨ ـ ٣٢	٢
٣٢ ـ ٣٦	٣
٣٦ ـ ٤٠	٨
٤٠ ـ ٤٤	٨
٤٤ ـ فأكثر	٤
المجموع	٤٠

يشير الجدول رقم (٢٦) للعمر الزمني لأفراد العيِّنة (الأسوياء) ويُلاحظ التجانس من حيث العمر والتساوي لمن تقع أعمارهم ضمن ثلاث فئات عمرية هي من (٢٠ ـ ٢٨)، (٣٦ ـ ٤٤) بواقع (٣١) فرداً من إجمالي العدد البالغ (٤٠) فرداً.

الجدول رقم (٢٧) الحالة الاجتماعية لأفراد عيِّنة غير المنحرفين

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مطلق	المجموع
التكرار	٣٠	١٠	–	٤٠

ويشير الجدول رقم (٢٧) إلى أن مُعظم أفراد عيِّنة الأسوياء من المتزوجين حيث مثّلهم (٣٠) فرداً يليهم فئة العُزاب بواقع (١٠) أفراد، ولا يوجد بينهم من ينتمي لفئة مُطلّق.

الجدول رقم (٢٨) المستوى التعليمي لأفراد عيِّنة غير المنحرفين

المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	الجامعة	المجموع
التكرار	١	١٢	١٧	٨	٢	٤٠

يبيِّن الجدول رقم (٢٨) المستوى التعليمي لأفراد عيِّنة غير المنحرفين، فقد بلغت أعلى نسبة منهم من المنتمين إلى المستوى المتوسط بواقع (١٧) فرداً، يليهم المنتمون للمستوى الابتدائي (١٢) فرداً، ثمّ المستوى الثانوي بواقع (٨) أفراد، أما المستوى الجامعي فلم يبلغه إلا اثنان فقط. وأفرز الجدول واحداً لمستوى من يقرأ ويكتب، ولا يوجد بينهم من ينتمي للمستوى الأمي.

الجدول رقم (٢٩) الدخل الشهري لأفراد عيِّنة غير المنحرفين

متوسط الدخل	التكرار
من ١٠٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٥
من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ ريال	١٨
من ٥٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠٠ ريال	٤
من ٧٠٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال	١
من ٩٠٠٠ إلى أقل من ١١٠٠٠ ريال	٢
من ١١٠٠٠ ريال فأكثر	–

مُعظم أفراد عيِّنة غير المنحرفين يقع مقدار دخلهم الشهري من (١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠) ريال يمثّلهم (٣٣) فرداً من أفراد العيِّنة البالغ عددهم

(٤٠) فـرداً، ويصـل الدخـل إلى أعلى مـداه عند أقـل مـن (١١٠٠٠) ريال بحسب ما أفاد به اثنان من أفراد العيِّنة.

ج ـ عيِّنة دراسة الحالة

اخترنا سـت حـالات من أفـراد عيِّنة غـير المنحرفين (داخل السـجن) بالتنسـيق مع المسـؤولين عن سـجن منطقة المدينـة المنـورة. وأصحاب هذه الحالات هم أرباب السوابق (معتادو الإجرام) في جرائم السرقات. تمكنامن الاطلاع على سـجلاتهم الجنائية في السـجن، ومن مقابلتهم.. وتعمق معرفة أوضاعهم داخل السجن. وتمكنَّا أيضاً من الحصول على مزيد من المعلومات عنهم تمهيداً لتطبيق اسـتبيان دراسة الحالة عليهم. التي سنشير إليها في الجزء الخاص بمناقشة نتائج دراسة الحالة في الفصل السادس من هذه الدراسة .

٢ . ٥ الأدوات والمقاييس المستخدمة

اسـتخدمنا في هـذه الدراسـة مجموعـة مـن الأدوات تتفق مـع مفاهيم الدراسـة التـي يمكـن من خلالهـا التحقق مـن فروضهـا. وتشـمل أدوات الدراسة ما يلي:

١ ـ استمارة البيانات الأولية

قمنـا بتطبيـق اسـتمارة البيانـات الأوليـة، وتتكـون مـن بيانـات الحالة وتشـمل الاسـم وتاريخ الميلاد والعمر الزمني، والمسـتوى التعليمي والحالة الاجتماعيـة (متـزوج أو مُطلـق أو أعزب) وأسـباب الطلاق وعـدد الأبناء، ومستوى تعليمهم (أمي أو يقرأ ويكتب أو الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية

أو الجامعة) ثم مصدر أو مصادر الدخل وإجمالي الدخل الشهري، ثم سبب الإيداع في السجن ونوع المخالفة والعقوبة والفترة المتبقية من العقوبة، وهل سبق الإيداع في السجن من قبل، وإذا كانت الإجابة بنعم طلب توضيح المخالفة (الجرم) والعقوبة.

ثم بيانات عدد أفراد الأسرة وتشمل وظيفة الوالد وعمره ومستوى تعليمه، وعدد الإخوة (الذكور، والإناث) ومستويات تعليمهم، ثم عدد زيجات الوالد وعدد زوجاته عدا الأم، وإجمالي الدخل الشهري للوالد. وهل سبق لأي من أفراد الأسرة أن ارتكب جرماً أو تعرض لمحاكمة، وإذا كانت الإجابة بنعم يُحدد الاسم وصلة القرابة والجرم والعقوبة.

٢ ـ استبيان لتحديد مستوى المعتقدات الدينية

قمنا بتصميم هذا الاستبيان بغرض معرفة مستوى المعتقدات الدينية لدى أفراد العيّنة، ولضبط الفرضية الثالثة في دراستنا هذه، المتعلقة بالوازع الديني.. وقد مرت إجراءات تصميم الاستبيان بالمراحل التالية:

أ ـ المرحلة الأولى

تم فيها الاطلاع على بعض المقاييس التي سبق تصميمها لقياس تحديد مستوى المعتقدات الدينية، خاصة التي أجريت على مساجين مثل (دراسة الصنيع ١٩٩٨)[١]، وركزت على موضوعات مختلفة تتعلق بالعبادات والمعاملات.

---

(١) الصنيع، صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٨، ص ٣١٢ – ٣٢٩.

ب ـ المرحلة الثانية

تمت طباعة الاستبيان، وجرى توزيعه على محكمين في علم النفس والشريعة الإسلامية، في كلية التربية بجامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبعد استلام الاستبيان من المحكمين، جرى حصر ملاحظاتهم التي كانت حقّاً قليلة، وجرت مناقشتها وعُدلت صياغة بعض العبارات بناء على الملاحظات والمناقشات التي دارت حولها.

ج ـ المرحلة الثالثة

بعد التعديلات التي أُجريت على بعض عبارات الاستبيان والإضافة فيه بحيث أصبح مُكوناً من عشرين عبارة مختلفة، وتضمن تعليمات تتضمن كتابة الاسم والعمر والمهنة والحالة الاجتماعية وطريقة الإجابة بحيث تقرأ العبارة ويتم اختيار واحد للاختيارات الثلاثة بوضع إشارة (✓) داخل المربع المقابل لذلك الاختيار، وقد ترك أسفل كل عبارة واختياراتها فراغ لكتابة الملاحظات من قبل أفراد العيّنة حول العبارات أو أحد اختياراتها.. وجرى طباعة الاستبيان في الصورة النهائية وأصبح جاهزاً للتطبيق.

طريقة تصحيح استبيان تحديد مستوى المعتقدات الدينية

يتكون استبيان تحديد مستوى المعتقدات الدينية من عبارات مُوجبة وأخرى سالبة وتُحسب درجة العبارة المُوجبة:

أ = ٣ ب = ٢ ج = ١

كما تُحسب درجة العبارة السالبة:

أ = ١ ب = ٢ ج = ٣

الدرجة الكلية = ٦٠.

٣ ـ استبيان دراسة الحالة

قمنا بتصميم استبيان لدراسة حالة ستة من أفراد العيّنة من السجناء المتهمين بارتكاب جرائم السرقات، من معتادي الإجرام، والصادر بحقهم أحكام بالسجن، من أجل تحديد العوامل ذات الصلة بتنشئتهم الاجتماعية وخاصة العوامل (الأسرية، المدرسية، الجانب الديني القيمي الأخلاقي، الوسائط الإعلامية) ودورها في انحراف أفراد عيّنة دراسة الحالة، واتباع السلوك المنحرف سواء في السرقة أو غيرها، من خلال استقصاء استجاباتهم لبعض الموضوعات التي يتضمنها الاستبيان. وقد تكون الاستبيان من (واحد وأربعين) عبارة، صيغت على هيئة سؤال، كانت الإجابة فيها مفتوحة يكتب فيها المستجيب رأيه الخاص. وحُدد سؤال واحد مفتوح ليُبدي المفحوصون ما يرغبون إضافته واقتراحه في كل ماله علاقة بالأسئلة السابقة.

ومرّت إجراءات إعداد استبيان دراسة الحالة بنفس الإجراءات التي مرّ بها إعداد استبيان تحديد مستوى المعتقدات الدينية المنوه عنه في الفقرة السابقة لهذه الفقرة من حيث الإضافة والتعديل وملاحظات المختصين، إلي أن أصبح جاهزاً للتطبيق بصورته النهائية.

طريقة تصحيح استبيان دراسة الحالة

يتم تصحيح الاستبيان بطريقة رصد استجابات عيّنة دراسة الحالة البالغ عددهم (ستة) أفراد، مُقابل كل سؤال يُجيبون عنه، إضافة إلى حساب

تكرارات استجاباتهم وفق جداول مستقلة لكل بُعد من الأبعاد الأربعة في استبيان دراسة الحالة، المشتمل على (واحد وأربعين) سؤالاً على النحو التالي:

- عامل الأسرة (١٧) سؤالاً.
- عامل المدرسة (١٠) أسئلة.
- عامل الجانب الديني والقيمي الأخلاقي (٨) أسئلة.
- عامل الوسائط الإعلامية (٥) أسئلة.
- سؤال واحد فقط مفتوح.

٢ . ٦ إجراءات تطبيق الدراسة

قمنا بتطبيق الأدوات المستخدمة، للحصول على بيانات الدراسة واتبعنا في ذلك الخطوات التالية: (تطبيق استبيان تحديد مستوى المعتقدات الدينية) على جميع أفراد العيّنة (المنحرفين ـ غير المنحرفين) بشكل جماعي على كل عيّنة على حدة، وفيما يتعلق بعيِّنة المنحرفين فقد تمت الاستعانة بالاختصاصيين الاجتماعيين في السجن الذين كانوا يحضرون معنا، بعدها نقوم بالإجراءات التالية:

١ ـ أُعرفهم بأني أحد المنتمين للجامعة، دون الإشارة إلى وظيفتي الأساسية (رجل أمن).

٢ ـ تم توزيع الاستبيان على كافة أفراد العيّنة.

٣ ـ نُوضح الهدف من الدراسة، وبيان أهميتها، وسرِّية المعلومات، وتعليمات الإجابة عن المقاييس.

٤ ـ نُعطي أمثلة لكيفية الإجابة عن استبيان الدراسة:

أ ـ مراجعة الاستبيان بعد انتهاء المبحوث من الإجابة عن كامل الفقرات في الموقع المخصص «الفصول الدراسية في مدرسة السجن» للتأكد من أن المبحوث أجاب عن جميع فقرات المقياس، وفي حالة عدم اكتمال الإجابات تُعاد الاستمارة للمبحوث ويُطلب منه إكمالها، أو يتمّ استبداله بآخر. وهذا ما جعل عدد المستبعدين من العدد الإجمالي لأفراد العيّنة قليلاً جدّاً.

ب ـ تراوح الوقت اللازم للإجابة عن أدوات الدراسة ما بين (٤٥ - ٦٠) دقيقة.

ج ـ ركزنا على أفراد العيّنة الأكثر تطرفاً في سلوكهم الإجرامي، تمهيداً لاختيارهم ضمن أفراد (دراسة الحالة) التي سنتناولها في الفصل السادس من هذه الدراسة.

د ـ قمنا (بتصحيح استبيان تحديد مستوى المعتقدات الدينية) إضافة إلى رصد درجات خصائص أفراد العيّنة (المنحرفين، غير المنحرفين) من حيث (العمر، المهنة، مستوى التعليم، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية). وتم الرصد للدرجات في جداول كل عيّنة على حدة بجداول مستقلة. ووضعت رموز لأبعاد وعبارات المقاييس منوه عنها في هذا الفصل - تمهيداً لمعالجتها إحصائيّاً وفق خطة التحليل الإحصائي التي أعددناها ضمن فرضيات الدراسة.

٧.٢ الأساليب والمعادلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية في الدراسة وهي:

١ ـ التكرار والنسب المئوية. (Frequency and Percentiles (p)

٢ ـ معامل ارتباط بيرسون . Pearson Correlation Coefficient

٣ ـ التحليل العاملي التوكيدي .Confirmatory factor Analysis

٤ ـ اختبار (كا٢). (Chi – square Test x 2)

٥ ـ اختبار (ت) لعينات المستقلة. (T – Test)

٦ ـ تحليل الانحدار المتعدد. (Multiple Regression)

وقد تم حساب جميع الأساليب الإحصائية المشار إليها، باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss)، فيما عدا أسلوب التحليل العاملي التوكيدي فقد تم حسابه باستخدام برنامج (LISREL 8.14)، وفيما يلي شرح لبعض الأساليب السابقة والمعادلات المستخدمة في حسابها:

معامل الارتباط لـ «بيرسون» Pearson Correlation Coefficient

يستخدم معامل ارتباط لـ«بيرسون» لقياس العلاقة بين درجات بتغيرين لدى عيِّنة ما، ويحسب من المعادلة التالية:

د= ن مج (س × ص) – (مج س × مج ص)

[ن (مج س٢) – ن (مج س٢)] [ن (مج س٢) – ن(مج س٢)]

حيث:

ر= معامل الارتباط بين درجات المتغيرين (س، ص).

ن= عدد أفراد العينة.

مج (س × ص)= مجموع حاصل ضرب درجات المتغير (س) في درجات المتغير (ص) المناظرة لها.

مج س= مجموع درجات المتغير (س).

مج ص (مجموع درجات المتغير (ص).

مج س^{٢}= مجموع مربعات درجات المتغير (س).

مج ص^{٢}= مجموع مربعات درجات المتغير (ص).

٢- اختبار كا^{٢} Chi- Square Test

يُستخدم اختبار (كا^{٢}) لحساب دلالة الفروق بين التكرار أو البيانات العددية، التي يمكن تحويلها إلى تكرار مثل النسب والاحتمالات، فالأصل في اختبار (كا^{٢}) أنه مقياس لمدى اختلاف التكرار الواقعي عن التكرار المحتمل أو المتوقع، ويحسب اختبار (كا^{٢}) من المعادلة التالية:

$$\text{كا}^{٢} = \text{مج} \frac{(\text{ت} - \text{ت})^{٢}}{\text{ت}}$$

م

حيث:

ت= التكرار الواقعي.

ت= التكرار المتوقع.

٣ـ اختبار (ت) T- Test لدى عينتين مستقلتين

يُستخدم اختبار (ت) للعيِّنتين المستقلتين لحساب دلالة الفروق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين من الدرجات لدى مجموعتين مستقلتين من الأفراد في أحد المتغيرات (أو عدة متغيرات) ومعادلة اختبار (ت) لدى العيّنتين المستقلّتين في الصورة التالية:

$$ت = \frac{م_1 - م_2}{\sqrt{\left[\frac{ن_1 (ع_1^2) + ن_2 (ع_2^2)}{ن_1 + ن_2 - 2}\right] \times \left(\frac{1}{ن_1} + \frac{1}{ن_2}\right)}}$$

حيث:

م= متوسط درجات المجموعة الأولى.

م= متوسط درجات المجموعة الثانية.

ن= عدد أفراد المجموعة الأولى.

ن= عدد أفراد المجموعة الثانية.

ع= الانحراف المعياري لدرجات المجموعة الأولى.

ع= الانحراف المعياري لدرجات المجموعة الثانية.

الانحدار المتعدد Multiple Regression

إذا كان لدينا متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، فإنه يمكن التنبؤ بدرجات المتغير التابع من درجات هذه المتغيرات المستقلة عن طريق استخدام معادلة الانحدار المتعدد، وأبسط صورة لمعادلة الانحدار المتعدد عندما يكون لدينا متغيران مستقلان ومتغير تابع واحد، أي: عندما يكون لدينا ثلاثة متغيرات، أحدهما تابع والآخران مستقلان، وفي هذه الحالة تكون معادلة الانحدار المتعدد في الصورة التالية:

$$س = أ + ب_{١} ٣,٢١ س_{٣} + ب_{٢} ٢,٣١ س_{١}$$

حيث:

س المتغير التابع (المتنبأ به من المتغيرين المستقلين س ، س)
٣ ٢

أ= مقدار ثابت (ثابت الانحدار).

ب= ٣١ , ٢ المعاملان البائيان (معاملا الانحدار المتعدد).

حساب المعامل البائي

لا يتم الحصول على المعاملين البائيين المشار إليهما في معادلة الانحدار المتعدد السابقة بطريقة مباشرة من معاملات الارتباط، ولكن من خلال تحويلات تسمى «معاملات بيتا Beta Coefficients» وهي عبارة عن معاملات الانحدار الجزئي المعيارية، ويمكن الحصول على معاملي بيتا بالمعادلتين التاليتين:

$$B = ٣,٢١ = \frac{ر - [ر \times ر]}{[١ - (ر^{٢}٣٢)]} \quad ، \quad B = ٣,٢١ = \frac{ر - [ر \times ر]}{[١ - ر٣٢ ر٣١ ر٢١]}$$

ومن معاملات بيتا السابقة يمكن حساب المعاملين البائيين من المعادلتين التاليتين:

$$ب = ٣,٢١ = \frac{ع \times B_{١}}{ع_{٢}} \quad ، \quad ب = ٢,٣١ = \frac{ع \times B_{١}}{ع_{٣}}$$

ويتـمّ حسـاب الثابت (أ) عـن طريق التعويـض بجميع القيم السـابقة بالإضافة إلى متوسـطات المتغيرات الثلاثة وذلك في معادلة الانحدار المتعدد السابقة، فنحصل على معادلة في مجهول واحد هو الثابت (أ).

الفصل الثالث
نتائج الدراسة وتفسير الفرضيات

٣ . نتائج الدراسة وتفسير الفرضيات

٣ . ١ الفرضية الأولى

للتحقـق من صحة الفرضيـة الأولى التي تنص على أنّ «مُرتكب جريمة السرقة يُعاني من تدني الظروف المالية والاقتصادية»، وفي سـعينا للتحقق من صحـة أو بطـلان هذه الفرضيـة، اسـتخدمنا اختبـار (كا٢) Chi – Square بهـدف تحديد دلالة الفـروق ما بين تكـرارات أعداد المنحرفين (السـارقين) حسب مسـتوى متوسط الدخل الشـهري للفرد. وفيما يلي جدول يُوضح ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الصدد.

الجدول رقم (٣٨)

نتائج اختبار (كا٢) Chi – Square للتعرف على الفروق بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب مستوى الدخل الشهري

مستوى الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية	قيمة (كا٢)	مستوى الدلالة
لا يوجد دخل	١٠	٦,٣		
أقل من ١٠٠٠ ريال	٥٠	٣١,٣		
من ١٠٠٠ إلى أقلّ من ٣٠٠٠	٤٨	٣٠		
من ٣٠٠٠ إلى أقلّ من ٥٠٠٠	٢٥	١٥,٦	١٣٠,١٠	٠,٠٠١
من ٥٠٠٠ إلى أقلّ من ٧٠٠٠	١٤	٨,٨		
من ٧٠٠٠ إلى أقلّ من ٩٠٠٠	٨	٥		
من ٩٠٠٠ إلى أقلّ من ١١٠٠٠	٢	١,٣		
من ١١٠٠٠ فأكثر	٣	١,٩		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى ٠,٠٠١) بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب مستوى الدخل الشهري، وذلك لصالح مستوى الدخل المنخفض (أقلّ من ١٠٠٠ ريال)، حيث إنّ أعلى نسبة (٣١,٣٪) من المنحرفين (السارقين) دخلها الشهري أقلّ من (١٠٠٠ ريال)، ويتضح من الجدول أيضاً أنّ إجمالي نسبة المنحرفين (السارقين) ذوي الدخل الشهري الأقل من (٣٠٠٠ريال)، والذين ليس لديهم أي دخل بلغت (٦,٦٧٪) أي أن أكثر من ثلثي المنحرفين (السارقين) ذوي دخل شهري منخفض، مما يعني عدم قدرتهم على مواجهة متطلبات الحياة المختلفة، ويجعلهم أكثر استعداداً للاتجاه نحو السرقة بهدف تعويض ما يفتقدونه وما يحتاجونه من أموال لمواجهة متطلباتهم المعيشية في الحياة اليومية، ولتحسين ظروفهم المادية والاقتصادية.

وتُشير النتائج التي حصلنا عليها في جملتها إلى تحقيق صحة الفرضية الأولى للدراسة الحالية. ونُفسر هذه النتيجة على أساس أنّ ظروف الفقر[1] والاحتياج والفاقة قد تجعل المرء يُقدم على سلوكيات وتصرفات غير شرعية أو غير مشروعة، خصوصاً بين الأفراد المنحرفين، ممن لا يستطيعون مقاومة إغراءات الحياة المادية، أو لا يستطيعون تحمّل ضغوط ومؤثرات الحياة، مما يجعلهم مستهدفين للانحراف بدافع مبررات وأسباب تعيق مسيرتهم السوية في الحياة ـ وهو تفسير يتفق مع ما أوضحته النتائج السابق الإشارة إليها من

(١) لا توجد دراسات في المجتمع السعودي تستند على مرجع رسمي يحدد خطّ الفقر في المجتمع، ويطلق أحياناً بعض الباحثين مصطلح الفقر ـ تجاوزاً ـ على ذوي الدخول المنخفضة، دون تحديد المعيار، مما حدا بنا إلى وصف ذوي الدخول المنخفضة بذوي الظروف المالية المتدنية الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين (١٠٠٠ـ٣٠٠٠) ريال سعودي، أي: ما يعادل (٢٦٦ـ٨٠٠) دولار أمريكي.

زيادة النسب المئوية لتكرارات حالات مرتكبي جرائم السرقة لدى ذوي مستويات الدخول الشهرية المتدنية، مقارنة بزملائهم من ذوي الدخول الشهرية المرتفعة، فقد جاءت النسبة المئوية لتكرارات حالات الانحراف في الحالة الأولى تبلغ (٦٧,٦٪) لدى الأفراد الذين تقلّ متوسطات دخولهم عن (٣٠٠٠ ريال) شهريّاً، بينما بلغت هذه النسبة (٢,٨٪) لدى الأفراد الذين تزيد مستويات دخولهم الشهرية على (٧٠٠٠ ريال) شهريّاً.

وفي هذا الصدد توصلت دراسة (الملك، ١٩٩٣)[١]، أُجريت في المجتمع السعودي إلى نتيجة مهمة وهي أن الهدف من ارتكاب جرائم السرقات على وجه الخصوص والجرائم الأخرى هو الرغبة في الحصول على المال والدخل الكبير والسريع، فالفقر في السعودية لا يعدو كونه اقتصاديّاً بحتاً إلاّ أن هذا الانخفاض في الدخل يؤثّر على الشباب المراهقين الذين تدفع معظمهم الحاجة إلى التفاخر لارتكاب الجرائم، أما معظم فقراء المملكة فلا يُعانون من الانحرافات والتفسّخ الخُلقي، وغير ذلك من السلبيات المقترنة عادة بظاهرة الفقر، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود حالة الفقر المدقع بمفهومه الحقيقي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما يذهب إليه (شمس، وعقاد: ١٩٩٢)[٢] من أن عدم كفاية الدخل يأتي في طليعة الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية، وأن دوافع الجريمة بصفة عامة هو الرغبة في الحصول على المال والدخل الكبير والسريع.

---

(١) الملك، شرف الدين: ظاهرة السرقات في المملكة العربية السعودية ـ أبعادها وخصائصها. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٣.

(٢) شمس، محمد محمود وعقّاد، عدنان عبد الحميد: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق.

ولعلّ الملاحظة التي يجب إدراجها هنا أنه لا يمكن القول بوجود علاقة مباشرة ظاهرة بين الفقر والجريمة تقوم على السببية، وإذا ما وجد بعض الباحثين شيئاً من هذه العلاقة، فهي لا شكّ علاقة غير مباشرة؛ لأنّ الفقر ظاهرة نسبية ومركبة تختلف باختلاف طبيعة الحياة في المجتمع، وتختلف باختلاف الزمان والمكان وتتصل بمجموعة متكاملة من الظروف والأوضاع والمفاهيم الاجتماعية والثقافية، وترتبط ببعض الظواهر الأخرى، كالبطالة، واستخدام الأطفال، فليس الفقر إذاً وحده، ولا مقدار الدخل وحده، ولا أيّ عامل اقتصاديّ بمفرده، أو ظرف اقتصاديّ لوحده، يُمكن أن يكون سبباً مباشراً لتكوين السلوك الإجرامي أو الانحراف، وإنما تُسهم جميع العوامل والظروف الاقتصادية إسهاماً نسبيّاً في تطوير شخصية الفرد وفي تشكيل عناصر بيئته الثقافية، وذلك من خلال ما يُعرف بعملية التنشئة الاجتماعية أو عملية التطبيع الاجتماعي. وهذه جميعها قد تُصبح مثيرات تُحرك رغبات الفرد الأساسية، كالرغبة في الأمن، والرغبة في الحصول على خبرة جديدة، والرغبة في التقدير الاجتماعي.

والفرد بطبيعته يسعى نحو تحقيق وإشباع مثل هذه الرغبات، ولذلك يعمد إلى التنافس مع الآخرين لتحقيق هذه الرغبات، ولذلك فلا تصبح الحاجة الاقتصادية إلى الشيء نفسه هي الباعث الذي يحرك سلوك الفرد، بل تلك الرغبة في منافسة الآخرين، وهذا لا شك يُفسر كيف أن مثل هذه الرغبة في التنافس قد لا تقتصر على الأشخاص الفقراء وحدهم، بل غالباً ما يسعى الأغنياء أو أفراد الطبقات الموسرة إلى التنافس، لتحقيق منافع أكبر، أو إضافة قدر جديد من الثروات التي يمتلكونها من قبل[1].

(١) الدوري، عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مصدر سابق، ص ١٠٨.

وفي دراسة (العوجي، ١٩٨٧)[1] أُجريت على الأحداث المنحرفين في لبنان تبيَّن أن وضعهم الاقتصادي موزع كما يلي: (٢١٪) بحالة العوز، (٣٣٪) بحالة الفقر، (٤٢٪) بحالة وسط، (٢٪) بحالة الغنى.

وعن وضعهم الاقتصادي بالنسبة للجرائم المرتكبة تبين ما يلي:

السرقة

(٨٣ , ١٧٪) بحالة العوز، (٦٧ , ٥٢٪) بحالة الفقر، (٤٦ , ٣٦٪) بحالة وسط، (٠٤ , ٣٪) بحالة الغنى. أي: أنّ (٥٩ , ٤٣٪) في حالة الاحتياج المادي، وقد أقدموا على السرقة وهم في هذه الحالة ما يحمل على الاعتقاد بوجود علاقة بين الفقر والاعتداء على أموال الآخرين ـ كما يراه مُعدّ الدراسة المنوّه بها ـ وربما كان ذلك لسدّ حاجات ضرورية.

الإيذاء

(١٨ , ٩٪) بحالة العوز، (٩٣ , ٢٤٪) بحالة الفقر، (٢٣ , ٤٠٪) بحالة وسط، (٤٧ , ٣٪) بحالة الغنى. أي: أن (١١ , ٤٣٪) هم في حالة الاحتياج المالي.

التشرد والتسول

(٠٧ , ١٤٪) بحالة العوز، (٤٤ , ٢٥٪) بحالة فقر، (٨٦ , ٨٪) بحالة وسط، الباقي: (دون معلومات). أي: أنّ (٥١ , ٣٩٪) هم في حالة الاحتياج المالي، وهم بالتالي مشردون دون دخل أو مُعيل.

---

(١) العوجي، مصطفى، التصدي للجريمة والمجرم، مصدر سابق، ص ٦١١.

(٠٣ , ٣١٪) بحالة الفقر، (٥١ , ٦٥٪) بحالة وسط.

وتُشير هذه الإحصاءات السالفة الذكر أن حالة العوز والفقر شكلت نسبة مرتفعة ضمن خلفيات جرائم السرقة والتشرد، وكانت سبباً للإقدام على ارتكاب جرائم تؤدي إلى الحصول على بعض المال لسدّ بعض الحاجات[١].

وعن عوامل الفقر والغنى، واعتبارها دافعاً لارتكاب الجريمة في المجتمع السعوديّ تُشير دراسة (شمس، وعقاد ١٩٩٢) إلى العوامل الاقتصادية كأحد العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي. فقد أعرب أفراد العيِّنة بنسبة (٣٤٪) أن حالة الغنى عامل كبير جدّاً من عوامل الجريمة.

وأمّا حالة الفقر فقد أعرب (٤ , ٥٣٪) من أفراد العيِّنة أنه عامل مهمّ وكبير جدّاً، و(٢٤٪) يرون أنه ليس بالضرورة، و(٨ , ٨٪) ليس على الإطلاق أن يكون له علاقة بارتكاب الجريمة.

ومن المتفق عليه أن للوضع الاقتصادي أثراً مهمّاً، في تسهيل الاندماج في أبواب الجريمة في المجتمع السعودي، وأنّ الزيادة التي طرأت على عائدات النفط، ساعدت على انتشار الجرائم المختلفة، فالمعوقات المادية التي تعترض الحياة الأسرية ساعدت على انتشار ارتكاب جرائم التزوير والمخدرات والسرقات، بل إنّ معظم جرائم السرقة يقوم بها أفراد من ذوي دخل أقلّ من (٤٠٠٠ ريال)، كما أن نسب الجرائم بصفة عامة تقلّ كلّما ارتفع مستوى الدخل[٢].

---

(١) العوجي، مصطفى: التصدي للجريمة والمجرم. مصدر سابق، ص ٦١٧.

(٢) شمس، محمد محمود وعقّاد، عدنان عبد الحميد: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات- دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق.

ومـن ثم فـإن النتيجـة التي توصلنـا إليها تتفـق مع ما ذهـب إليه (عبد السـتار: ١٩٨٥)[١]، الذي أشـار إلى اختـلاف تأثير العوامـل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية، بمدى اتصالها بإحدى ظاهرتين اقتصاديتين هما: التطور الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية.

والمقصـود بالتطـور الاقتصـادي، هـو التغـيّر الـذي يحـدث في النظـام الاقتصـادي، كأن يتحـول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي على سـبيل المثـال، وعادة ما يُصاحب التطور الاقتصادي عددٌ من الظواهر، مثل الهجرة من الريف إلى المدينة، وارتفاع مسـتوى المعيشـة، والإحسـاس بأهمية السلع المسـتوردة وطـرق التبـادل التجاري، ومـن ثم فـإنّ كلّ النتائج المشـار إليها لهـا تأثـير في الظاهرة الإجرامية، فعلى سـبيل المثال تحسـن المسـتوى المعيشي، وشـعور الفرد بقدرته، واسـتطاعته تحقيق رغباته، وإشباع حاجاته المعيشية، يؤدي إلى انخفاض نسـبة جرائم السرقة. ومن ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع مُعدل المسـتوى المعيشي إلى جرائم أخرى، مثل ارتيـاد أماكن اللهو، وشرب الخمر، وإشباع الغرائز الجنسية، بطرق غير مشروعة، طالما أن مستوى المعيشة قد يسّر وسهّل إمكانية تحقيق ذلك[٢].

أمّـا المقصـود بالتقلّبات الاقتصادية، فهي التغـيرات التي تحدث: نتيجة ارتفاع أو تدني مستوى الدخل، وارتفاع أو انخفاض الأسعار لبعض السلع والخدمـات المتوافرة، فإن تلك التقلبـات الاقتصادية تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال، ينخفض مستوى الدخل لدى الفرد، ولا يستطيع إشـباع حاجاته، أو يجد صعوبة في التكيف مع الوضع الذي يُعايشه، ويحاول أن يبقى على مستوى الدخل السابق لديه.

(١) عبد الستار، فوزية: مبادئ علم الإجرام والعقاب. مصدر سابق، ص٢٠٠.
(٢) عبد الستار، فوزية: مبادئ علم الإجرام والعقاب. مصدر سابق، ص٢٠٠.

ولا شك أنّ العوامل الاقتصادية هي من أهمّ العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي ولكنها ليست العوامل الوحيدة المسببة لارتكاب الجريمة، وهنا نرى لزاماً تأييد أصحاب المدرسة التكاملية عند تفسيرهم لعلاقة العوامل الاقتصادية، حيث ذهبوا إلى أنّ العوامل الاقتصادية هي من العوامل الإجرامية المهيئة والمساعدة لحدوث الجريمة إذا صادفت تلك العوامل استعداداً إجراميّاً لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة، وهذا ما يفسر أن حالة الفقر والظروف الاقتصادية القاسية قد يُعاني منها أشخاص ومع ذلك لا يقومون بارتكاب الجريمة لعدم وجود الاستعداد الإجرامي أصلاً لديهم[1].

وما قد يصلح به تفسير ظاهرة الفقر، هو ما ينطبق في جوهره على حالة البطالة ذاتها، كوجهين لعملة واحدة للحالة الاقتصادية، ذلك أنّ لكليهما آثاراً مُتشعبة متكاملة، تنصبّ على حياة الفرد، وعلى حياة أسرته على السواء. وفي هذا الصدد نُشير إلى أُولى الدراسات الميدانية في هذا المجال وهي دراسة (عجوة، ١٩٨٦)[2] عن «البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة» بالتطبيق على ثلاث دول عربية هي تونس والسودان ومصر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تتلخص في أنّ البطالة تؤدي إلى السلوك الإجرامي لدى العاطل إذا ما ارتبطت بعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية على الوجه الآتي:

---

(١) البشر، خالد بن سعود، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٢) عجوه، عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص ٢٣، ٢٥.

أولاً: العوامل الاقتصادية:

١ ـ تـدني مسـتوى المهـارة العمليـة (المهـارة المهنية) للمجـرم العاطل، يترتب عليها انخفاض دخله من جهة، وسـهولة الاسـتغناء عنه من جهة أخرى.

٢ ـ انخفاض دخل المجرم العاطل من عمله، كان أهم دافع لترك العمل بإختياره.

٣ ـ امتـداد فـترة البطالة لمدة طويلة لدى المجرم العاطل، قد يؤدي به إلى مُواجهة حالة من العوز والفاقة، بصورة مسـتمرة ولا سـيما إذا كان عائلاً لأسرة.

٤ ـ لا يكون للمجرم العاطل أي دخل، يستعين به على مُواجهة مطالب الحياة اليومية له ولأسرته.

٥ ـ في الحالات القليلة التي لجأ فيها المجرم العاطل إلى المؤسسات لطلب المساعدة، عانى من سوء المعاملة وطول الإجراءات وعُقمها، إضافة إلى ضآلة المسـاعدات المالية، ما يجعل المشـكلة الماديـة التي يواجهها المجرم، مشـكلة اجتماعية ونفسية أيضاً، تدفعه إلى العُزلة الاجتماعية Social Segregation والانسحاب من المجتمع.

٦ ـ ونتيجة لمحصلة ما سبق، يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مُواجهة ما يُعانيه من أزمات مالية، نتيجة البطالة.

هـذا وقـد اتضح في هذا الصـدد أن أكثر مـن (٦٠٪) مـن الجرائم التي يرتكبها المجرم العاطل، تتم بدافع الحاجة إلى المال.

ثانياً: العوامل الاجتماعية والثقافية:

١ ـ انتشار الأمية بين المجرمين العاطلين يُقلل من مهاراتهم العملية ويُقلل من دخولهم.

٢ ـ تميز الخلفية الأُسرية للمجرم العاطل بالتفكك الملحوظ في العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة وبشكل مستمرّ، واتسام أسرته بارتفاع نسبة البطالة والجرائم بين أفرادها.

٣ ـ اتسام الأحياء السكنية التي يُقيم بها المجرم العاطل بانتشار الجريمة وإيواء المجرمين الهاربين من وجه العدالة.

٤ ـ ميل المجرم العاطل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي.

٥ ـ ضعف الوازع الديني لدى المجرم العاطل.

٦ ـ نزوع المجرم العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل، إلا أنه سرعان ما يتركه.

٧ ـ ظهور مظاهر العُزلة الاجتماعية لدى المجرم العاطل، وهذه يتمثل بعضها في سوء علاقته بزملاء العمل وجيران السكن[1].

ثالثاً: العوامل النفسية :

١ ـ هروب المجرم العاطل من واقعه باللجوء إلى تعاطي المخدرات ولعب القمار.

---

(١) عجوة، عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، مصدر سابق: ص ٢٣، ٢٥.

خضوع المجرم بدرجة كبيرة لتأثير الأصدقاء المجرمين بمعنى سهولة استهوائه. فإذا مُعظم هؤلاء الأصدقاء من المجرمين والعاطلين عادة، تكرست البطالة والجريمة لديه أكثر، فيتخذ من التعطل والجريمة أسلوباً لحياته، وتتدهور لديه القيمة الاجتماعية للعمل.

سيطرة الشعور بالفشل والإحباط واليأس والقنوط على المجرم العاطل، فتقلّ مقاومته ولا يقوى على الصمود للتحدي الذي فرضته البطالة، ويسقط تدريجيّاً إلى قاع الجريمة، ويظل فيه[1].

والفرد الذي يُعايش البطالة عادة ما يُعاني، إذ يقلّ دخله أو ينعدم، فلا يستطيع إشباع حاجاته الأساسية- فضلاً عن الكماليات إن كان يبحث عنها، ومن ثم فهو يعيش حياة الحرمان والذلّ، بل إنه يُصاب بالإحباط، ويضعف انتماؤه لمجتمعه ويقلّ ولاؤه له، ويستشعر الاغتراب[2] عن وطنه، ويشعر الفرد بعدم مجاراته لنمط العيش العصري السائد في المجتمع الذي يعيش فيه، رغم أن الحاجات الأساسية مُتاحة. وهذا التطلع الذي ينشده

(١) عجوة عبد الفتاح: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، مصدر سابق: ص ٢٣، ٢٩.

(٢) الاغتراب أو الإغراب أو التباعد (Alienalion) يستخدم بأكثر من معنى، إلا أنه في الوضع الخاص في هذا المقام يعني: نقص وضعف القوة الاجتماعية (Social Powerlessness)، بمعنى شعور الشخص بالعجز وإحساسه بأن مقدراته في مُجملها ليست ملكاً له، وإنما تتحكم فيها وتُسيرها كيانات أخرى خارجة عن ذاته، غير مُقدرة له وغير مُنصفة. بل تخلخل النظرة لديه إلى العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية، وكلّ ذلك قد يقود لمشكلات مُتمثلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها، ومُختلف صُورها. انظر: حويتي وآخرون: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٨، ص ١٥٦. وهناك اغتراب الذات Self-alienation وهو شعور الفرد بأن ذاته ليست واقعية، أو تحويل طاقات الفرد وشعوره بأنه بعيد عن ذاته الواقعية. انظر: زهران، حامد عبد السلام: الصحة النفسية والعلاج النفسي. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦، ص ٣١.

الفـرد ـ مـن وجهة نظره ـ يُعد عائقـاً مُولداً للإحباط النفـسي. ويُصنَّف هذا النـوع من الإحباط بالإحباط السـلبي الذي يشـعر من خلالـه الفرد بوجود عائـق يحـول دون تحقيق رغباته، رغـم أن الحاجة التي يرغـب فيها موجودة ولكـن يصعب الحصول عليها، مثل الحصول على المال الذي يُمكِّنه من تلبية حاجاتـه الكمالية، ونتيجة لهـذا الإحباط يُصبح الفرد شـديد التوتر، وبعبارة أخرى يفشـل في إرضاء دوافعه أو إشـباع حاجاته فتنشـأ عن ذلك حالة من التوتر النفسي أو التأزم النفسي، وهي صورة من صُور الإحباط أيضاً والذي قد ينجم عنه بروز ظواهر نفسـية وأسـاليب توافقية شـاذة تختلف باختلاف الأشـخاص والظـروف المحيطة. وبذلك قـد يتخذ الفرد أسـلوب الاعتداء والتجنـي مصاحباً بانفعـال الغضب وموجهاً ضرباته نحـو مصدر الإحباط الذي أفسد مسعاه[1].

وهـذا مـا يؤكد العلاقة بـين الإحبـاط والجريمة والعـدوان، فالإحباط في الكثـير من الحـالات ينتهي إلى العدوان ويُحاول الفـرد المُحبط اقتناص أية فُرصـة تُتاح لـه للخلاص من مصدر الإحباط، ففي دراسـتنا هذه وجدنا أنّ مُعظـم أفراد العيِّنـة من ذوي الدخـول المنخفضة ومنهم مـن لا دخل مادي لديهـم. وظروف الحياة بصورة عامة والحيـاة الأسرية بصورة خاصة، ونمط العيـش العصري، يتطلب المجاراة –من وجهة نظرهم– وهذه النظرة بطبيعة الحـال قاصرة لأنهـا لا تتوافق مع إمكانات وقدرات هـؤلاء الأفراد، ناهيك عـن مجانبتها للوجهة الشرعية والقانونية، فهـم يُعوضون إحباطاتهم بانتهاج سلوك السرقة من أجل الحصول على المال.

---

(١) المليجي، حلمي، علم النفس المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، (د.ت)، ص ١٠٧.

وتتفق هذه الرؤية والنتيجة المتعلقة بالإحباط بسبب الحاجة للمال مع ما انتهت إليه دراسات: (إدارة البحوث بوزارة الداخلية في دولة الكويت، ١٩٨٥)[١]، و(عبد العزيز السلطان، ١٩٨٥)[٢]، حيث اتفقت هاتان الدراستان على نتيجة مؤداها: كلما انخفض دخل الفرد، زادت فرصة احتمال ارتكاب جريمة السرقة. ودراسة (شمس، عقاد، ١٩٩٢)[٣] التي توصلا فيها إلى وجود (٧٢٪) من أفراد العيِّنة البالغ عددها (١٠٠) فردٍ، دخلهم أقل من (٤٠٠ ريال)، (٥ر٨٪) يتراوح دخلهم ما بين (٨٠٠-١١٩٩) ريال شهريّاً. و(خليل درويش، ١٩٩٤)[٤] الذي توصل في دراسته عن السرقة في الأردن إلى نتيجة تتفق مع نتيجة دراستنا هذه، وهي أن من أسباب ودوافع ارتكاب السرقة الحاجة لمواجهة نفقات المعيشة، والمستوى الاقتصادي المتدني. ودراسة (نايف المرواني، ١٩٩٧)[٥] التي أشارت إلى أنّ أهمّ أسباب ارتكاب جريمة السرقة التورط في كثير من الديون، وعدم القدرة على توفير متطلبات واحتياجات الأسرة، والاعتقاد بأنّ السرقة طريق سهل للحصول

(١) وزارة الداخلية، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السرقات، وأنماطها بالكويت: دراسة ميدانية. مصدر سابق.

(٢) السلطان، عبد العزيز، دراسة لبعض المتغيرات الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي لمدمني المخدرات ومرتكبي جرائم السرقات في سجن الدمام بالمملكة العربية السعودية، مصدر سابق.

(٣) شمس، محمد محمود وعقَّاد، عدنان عبد الحميد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية. مصدر سابق.

(٤) درويش، خليل، ظاهرة السرقة في الأردن، دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل، مصدر سابق.

(٥) المرواني، نايف بن محمد، العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة، مصدر سابق.

على المال. ودراسة (صالح الصنيع، ١٩٩٨)[١] عن العلاقة بين مستوى التدين والسلوك الإجرامي، حيث توصل إلى أنّ (٦٠٪) من أفراد عيِّنة المساجين يسدُّون نقص دخلهم عن طريق الاقتراض من الآخرين.

وفيما يتعلق بالبطالة من حيث ارتباطها بالوضع الاقتصادي، كأحد عوامل ارتكاب الجريمة، فإن هذه الدراسة تتفق في مُجملها مع الدراسة الاستطلاعية، حيث أمكن من خلال استمارة البيانات الأولية تحديد مهنة أفراد العيِّنة في مناطق إجراء الدراسة (مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة) حيث بلغ مجموع العاطلين عن العملUnemployment (٦٢) فرداً من مجموع أفراد العيِّنة البالغ (١٦٠) فرداً من المنحرفين وفق ما تضمنه الجدول رقم (١٧) في الدراسة الحالية، ودراسة (الصنيع، ١٩٩٨)، ولعلّ ما يؤكد دور البطالة وعلاقتها بالانحراف والجريمة ما ورد في إحصاءات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية لعام (١٩٧٨)، حيث تبيَّن من الإحصاءات أن عدد مُرتكبي الجرائم من العاطلين بلغ (٣٤٦٨) شخصاً من أصل (٨٥٣٩) شخصاً، أي بنسبة (٦ , ٤٠٪) من العدد الكلي حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل من أفراد العيِّنة (٣٠ , ٧٩٪)، إضافة إلى ما توصلت إليه دراسة (نايف السهلي، ١٩٩١)[٢] حيث توصل إلى أن مهنة مرتكبي جرائم السرقات من أفراد العيِّنة هي (بدون عمل)، ومثَّل هذا العدد (١٤) فرداً من السجناء في قضايا السرقات، وهو أكبر تكرار لأفراد العيِّنة البالغ عددها(٤٠) فرداً من المنحرفين. ودراسة (سلطان الثقفي، ٢٠٠١[٣]

(١) الصنيع، صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة. مصدر سابق.

(٢) السهلي، نايف محمد، بعض العوامل النفسية والاجتماعية المسهمة في ارتكاب الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالمدينة المنورة، ١٩٩١.

(٣) الثقفي، سلطان بن أحمد، خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الطائف: دراسة تحليلية واستطلاعية. مصدر سابق.

حيث بيّنت دراسته على عيِّنة من المتهمين في مدينة الرياض، بأن العاطلين عن العمل ، احتلوا المرتبة الأولى من حيث الإقدام على ارتكاب الحوادث الجنائية، مقارنة بغيرهم من الفئات المهنية الأخرى، وقد ساهموا في ارتكاب (٢ , ٤٤٪) من إجمالي الحوادث الجنائية، وتزيد هذه النسبة عن مثيلاتها من المدن الأخرى على مستوى المملكة، ودراسة (هيبا سلوا وآخرون Haapa salo، etal)[1] حيث أشارت إلى أن العنف والعدوان لدى الأفراد يشيع أكثر لدى أولئك الذين ينحدرون من أسر ذات أوضاع اجتماعية واقتصادية متدنية ومُنخفضة، ومن تُعاني من الفقر والشدائد والمحن، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء توافقهم وبالتالي جنوحهم.

وتتفق أيضاً مع ما ذهب إليه (الشمراني، ١٩٩٩) من أنّ الإنسان العاطل عن العمل أو الذي يُعاني الفقر ويشعر بانتمائه إلى طبقة اقتصادية مُتدنية وتَدنِّي مكانته الاجتماعية وضعف السند في هذا المجتمع، فإنه لا غرابة أن يضطرب نفسيّاً أو يُساهم في الاضطراب النفسي حتى لغيره[2]. ويتبين أيضاً من الدراسة التي أجراها (Klueck 1975) على خمسمائة حدث منحرف أنّ (٦ , ٢٨٪) منهم ينتمون إلى أسر حالتها الاقتصادية سيئة، وأنّ

---

(1) ـ Haapasalo, J.Jaana.T.& Richard. E. (1994): Phsically Aggressive Boys Frome 612–: Family Bockground, Parenting Behavior and Prediction if Delin queney. Journal if Consulring and Clinical Psychology. 62 (5): 1044 –1052.

(٢) الشمراني، سفير محمد، مفهوم الذات لدى مرضى القلق النفسي والاكتئاب النفسي بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، ١٩٩٩، ص ٢٩٤.

(٤ , ٦٦٪) ينتمون إلى أسر حالتها الاقتصادية متوسطة، وأن (٥٠٪) فقط ينتمون إلى أسر مستواها أعلى من الوسط[١].

وإجمالاً فإن البطالة على علاقة بشكل مُباشر وبشكل غير مباشر بالجريمة، تقود إليها وتُسببها سواء كانت منفردة بذاتها، أو متلاحمة مع عوامل أخرى أنتجتها أو نتجت عنها، ويمكن القول بأنّ البطالة تُعتبر في حد ذاتها مُشكلة، ولكنها مُشكلة نتجت عن مشاكل أخرى، كما أنها تُنتج مشاكل (متلاحمة) أخرى وعلى رأسها الانحراف والجريمة. واختصاراً يمكن القول أنّ:

١ ـ البطالة في حد ذاتها مُشكلة قد تقود منفردة إلى السلوك الانحرافي والإجرامي.

٢ ـ البطالة (رغم أنها مُشكلة في حد ذاتها)، تنتج عن مشكلات أخرى قد تقود أي منها منفردة أو بالتلاحم مع غيرها إلى السلوك الانحرافي والإجرامي.

٣ ـ البطالة (رغم أنها مُشكلة، وناتجة عن مشكلات أخرى)، تُنتج مُشكلات أخرى قد تقود أي منها منفردة أو متشابكة مع غيرها إلى السلوك الانحرافي والإجرامي[٢].

ومهما قيل في العلاقة بين البطالة والإجرام فإنه ليس من الصعب تصور قيامها بينهما؛ لأنّ العمل يُشكل مورد رزق يُساعد الإنسان على الحياة الشريفة ويجعله ينصرف بكل قواه إلى متابعة الإنتاج ورفع مستواه الاقتصادي، كما أنه يتطلب منه تخصيص كل وقته للعمل ما يصرفه عن اللهو والعبث، ويلزمه اللجوء إلى الراحة بعد انتهاء عمله لتعويض الجهود التي بذلها[٣].

---

(١) الصنيع، صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٢) حويتي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٦١.

(٣) العوجي، مصطفى، دروس في العلم الجنائي ـ الجريمة والمجرم، ج١/ ، بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٧، ص ٦٢١.

٣ . ٢ الفرضية الثانية

للتحقق من صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنّ « عامل العمر الزمني مؤثر له دلالته، حيث يتبع أسلوب السرقة المراهقون والشباب، أكثر من الفئات العمرية الأخرى».

وللتحقق من صحة أو بطلان هذه الفرضية، استخدمنا اختبار (كا٢) Shi-Square وذلك بهدف تحديد دلالة الفروق، بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب الفئات العمرية المختلفة.

وفيما يلي جدول يُوضح ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الصدد.

الجدول رقم (٣٩)

نتائج اختبار (كا٢) Shi-Square للتعرف على الفروق بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية	قيمة(كا٢)	مستوى الدلالة
من ٢٠سنة إلى أقل من ٢٤سنة	٨٢	٥١,٣		
من ٢٤سنة إلى أقل من ٢٨سنة	٣٤	٢١,٣		
من ٢٨سنة إلى أقل من ٣٢سنة	١٩	١١,٩		
من ٣٢سنة إلى أقل من ٣٦سنة	١٣	٨,١	١٢٠,٣١	٠,٠٠١
من ٣٦سنة إلى أقل من ٤٠سنة	٥	٣,١		
من ٤٠سنة إلى أقل من ٤٤سنة	٤	٥,٥		
من ٤٤سنة فأكثر	٣	١,٩		

يتضح من الجدول السابق فيما يتعلق بالفروق بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب الفئات العمرية المختلفة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين تكرارات أعداد المنحرفين (السارقين) حسب الفئات العمرية المختلفة، وذلك لصالح الأفراد المنتمين إلى الفئة العمرية ما بين (٢٠/ ٢٤)، حيث كانت نسبة المنحرفين من أبناء هذه الفئة العمرية تبلغ (٥١,٣٪) وهي النسبة الأعلى بين نسب مختلف الفئات العمرية الأخرى. وعند ضمّ عدد أفراد هذه الفئة العمرية المشار إليها، إلى أبناء الفئتين العمرية (٢٤/ ٢٨)، (٢٨/ ٣٢) نجد أن نسبة المنحرفين ترتفع إلى (٨٤,٥٪) من إجمالي عدد أفراد عيِّنة المنحرفين في الدراسة. وهذا يؤكد أن سلوك السرقة يُشيع بين شرائح المراهقين والشباب بدرجة ملحوظة ودالّة، عن أبناء الشرائح العمرية المتقدمة، وهي نتيجة تؤكد أيضاً صحة الفرضية الثانية.

ثم إن هذه النتيجة تفيد أنّ العمر الزمني متغير فارق ودال بالنسبة للسلوك الانحرافي الخاصّ بسلوك السرقة، وهي نتيجة تحتاج إلى مراجعة لنماء وطبيعة مرحلة المراهقة والشباب، باعتبارها مرحلة نمائية ذات طبيعة خاصة، يميل الفرد فيها إلى مُسايرة جماعات الأقران (جماعات الرفاق Group Peers، باعتبارها جماعة مرجعية[1]، وجماعة انتماء يستجيب لها الفرد بصورة واضحة، إضافة إلى تأثير هذه الجماعات على سلوكيات وشخصيات المراهقين

(١) الجماعة المرجعية أو المرجع Reference Group هي: الجماعة التي نعتبر أنفسنا من أعضائها والمنتمين إليها، ومنها نستمدّ القيم والأهداف والمعايير الرئيسة. فالمرء يستمدّ منها مجموعة اتجاهات ويتمثّلها فتصبح اتجاهاته هو، وتؤلف جزءًا من (الأنا)، كما يتحدد مركزه أساساً من خلال هذه الجماعة، فالانتماء إلى الجماعة يُكسب العضو شعوراً بالأمن والطمأنينة، مثلما أنه يشترط الإبقاء على ولاء الفرد المنتمي نحو الجماعة المرجعية. انظر: رزوق، أسعد: موسوعة علم النفس. مصدر سابق، ص ٩٣.

والشباب، مقارنة بغيرها من المؤثرات الأخرى كالأسرة والمدرسة، بحكم قابلية أبناء هذه المرحلة للاستهواء والمغامرة والمخاطرة، واتباع السلوكيات المضطربة، التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع المعايير والضوابط المجتمعية والأعراف المنظمة للكثير من جوانب الحياة الاجتماعية.

وعادة ما يرتبط المراهق ارتباطاً وثيقاً بمجموعة النظراء فيسعى إليها سعياً أكيداً، ويُكافح في سبيل تثبيت مكانته عندها، ويتبنى قيمها ومعاييرها السلوكية، وهذه العلاقات الاجتماعية بين الأقران قد تكون إيجابية وفي صورة مألوفة، وقد تكون سلبية يترتب عليها صور من الانحراف والجريمة نتيجة المخالطة أو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الأمريكي «أدوين سذر لاند» (Edwin H، Sutherland)[1] (نظرية الاختلاط التفاضلي Differential Association)[2]، وقد بُنيت نظرية الاختلاط التفاضلي على تحليل نفسي

---

(١) «أدوين سذر لاند» من أشهر المتخصصين في الجريمة، إذا لم يكن أشهرهم على الإطلاق في القرن العشرين. من أهم كتبه: (مبادئ علم الإجرام) اشتهر بنظرية (الاختلاط التفاضلي)، كما اشتهر أيضاً بنظريته في (جرائم أصحاب الياقات البيضاء).

(٢) لم يتفق الباحثون الذين كتبوا في علم الإجرام باللغة العربية على تسمية واحدة لنظرية (سذر لاند) فهم موزعون بين خمس تسميات: العلاقة التفاضلية، والاختلاط التفاضلي، والاختلاط الفارق، والمخالطة الفارقة، والمخالطة الفارقية. وفي دراستنا هذه نميل إلى تسميتها (الاختلاط التفاضلي)؛ لأن هذا التعبير أقرب في اللفظ والمعنى، لما قصد إليه (سذر لاند) من الاسم الذي أطلقه على نظريته. فكلمة (الاختلاط) مأخوذة بمعناها الشائع البسيط، وهو اتصال الأفراد بعضهم مع البعض الآخر. ويُستغرق في هذه الكلمة معنى العلاقة، والمخالطة، والمعاشرة. وكلمة (تفاضلي) مأخوذة بمعناها الرياضي، أي: أولاً: بمعنى التجزئة والتقسيم لمتغيرات متعددة، يتداخل بعضها ببعض، للوصول إلى عناصرها البسيطة، ومعرفتها في جزئياتها. ثانياً: بمعنى التأثير النسبي للاختلاط، ضمن المعادلة التالية: (كلما كان الاختلاط متكرراً ومستمرّاً وقديماً وعميقاً، كان تأثيره كبيراً ومنتجاً). انظر: السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب. مصدر سابق، ص٣١٨.

ـ اجتماعي لطبيعة بيئة الجماعة وأثرها في سلوك أفرادها، ومحور نظريته يقوم حول فكرة عدم التنظيم الاجتماعي، سواء كان هذا بالنسبة للأفراد أنفسهم، أو بالنسبة للجماعات المختلفة، فهو يرى أن الأفراد والجماعات على السواء، قد تنتظم حول مجموعة مُعينة من المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة، أو الأعمال المخالفة للقانون. وقد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبيّة بالنسبة للجريمة، أو قد تكون ذات صفة إيجابية، أي تتجه نحو تحبيذ ارتكابها[1].

واعتماداً على ما ذُكِر آنفاً حول هذه النظرية (الاختلاط التفاضلي) فإن (سذر لاند) يُقدم نظريته على صورة تفسير تتبعي للعملية التي تؤدِّي بشخص معيَّن إلى السلوك الإجرامي، ويحصر هذه العملية في تسع قضايا بيَّنها هرميّاً، بحيث تعتمد كل قضية على سابقتها، كأساس تستند إليه[2].

وسنعرض هذه القضايا على النحو التالي:

أولاً: السلوك الإجرامي يُكتسب بالتعلم ولا ينتقل بالوراثة. فالفرد الذي لم يتدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكاً إجراميّاً من نفسه، مثله مثل الفرد الذي لم يتعلم الميكانيك، فإنه لا يستطيع أن يقوم باختراعات ميكانيكية.

ثانياً: تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال الاجتماعي، أو بالتداخل والتفاعل بين الفرد وأشخاص آخرين. وهذا الاتصال يكون بالقول (أي بتبادل الحديث)، كما يُمكن أن يكون أيضاً بالإشارات والحركات.

---

(١) الدوري، عدنان، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مصدر سابق، ص٢٤٨.
(٢) السراج، عبود، علم الإجرام وعلم العقاب، مصدر سابق، ص ٣٢١.

ثالثاً: يحدث الجزء الأساس من تعلم السلوك الإجرامي في نطاق الجماعات التي تفوم بين أعضائها علاقات ودية متينة. أي أن تعلم السلوك الإجرامي يتـم من خلال الاتصالات الشـخصية بين أفراد عـلى درجة كبيرة من الـود والصداقـة. وهـذا يعنـي أن أجهـزة الاتصـال غير الشـخصية، كالسـينما والصحف وغيرها من وسـائل الاتصال العامة، هي وسائل ثانوية، تلعب دوراً قليل الأهمية في تكوين السلوك الإجرامي.

رابعاً: تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي:

أ ـ تعلـم ارتـكاب الجريمـة (أي التحضير والتخطيـط لها، وطُرق ارتكابها، ووسائل إخفائها) الذي يكون أحياناً في غاية التعقيد، ويكون أحياناً في منتهى البساطة.

ب ـ الاتجاهـات الخاصـة للدوافـع والميـول التـي تقـود الفـرد إلى الجريمـة، وإلى التصرفـات الإجراميـة، وإلى المسـوغات التـي تعطى لهذه التصرفات.

خامسـاً: تتـم عملية تعلـم الاتجاه الخـاص للدوافع والميول من الأشـخاص الذيـن يحيطون بالفـرد، ونظرتهم إلى النصـوص القانونيـة باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة. فقد يُحاط الفرد في المجتمع بقوى إيجابية مُعادية للجريمـة، أي بأشـخاص يـرون في القوانين قواعد ينبغـي مراعاتها. وقـد يُحـاط على العكس من ذلك بقوى سـلبية مؤيـدة للجريمة، أي بأشـخاص لا يرون لزوم مراعاة نصوص القوانين، ومن ثم يحبذون انتهاكها، والفرد في هاتين الحالتين يتعلم ممن يختلط بهم.

ويُشير (سذر لاند) في عرض هذه القضية، إلى أنه في بعض المجتمعات،

كالمجتمع الأمريكي، تتضارب الآراء بعضها ببعض، فيحصل صراع ثقافي، حول ما إذا كانت نصوص القوانين مُناسبة أو غير مُناسبة.

سادساً : ينحرف الفرد حين ترجح لديه كفة الآراء التي تحبذ مخالفة القانون على كفّة الآراء التي تحبذ مراعاته. وهذا هو مبدأ (الاختلاط التفاضلي) فهو يضع الاختلاط بالأنماط الإجرامية في كفّة، والاختلاط بالأنماط المعادية للإجرام في كفة أخرى. ويُصبح الفرد أقرب إلى الجريمة، كلما توثقت علاقاته بالأنماط الإجرامية من جهة، وازدادت عُزلته عن الأنماط المعادية للإجرام من جهة أخرى، أي أنّ الفرد يتشرب الثقافة المحيطة به، ويتأثر بها، ما لم يجد حوله نماذج أخرى تدخل في صراع مع هذه الثقافة.

وفي هذه القضية، لا يُهمل (سذر لاند) الإشارة إلى العلاقات المحايدة، أي تجارب الفرد الحيادية، كممارسة الهوايات، والقيام ببعض أنواع النشاطات اليومية. فهذه العلاقات ليس لها أثر إيجابي أو سلبيّ على تكوين السلوك الإجرامي، ولكن وجودها ضروري في نطاق الوقاية من الجريمة لإشغال الفرد، وخاصة في أوقات الفراغ، بنشاطات تصرفه عن الاختلاط بالقوى السالبة في المجتمع.

سابعاً: تعمل العلاقة بالسلوك الإجرامي أو بالسلوك المعادي للإجرام تفاضليّاً، أي أن هذه العلاقة ذات تأثير نسبيّ، تختلف باختلاف أربع عمليات: التكرار، والاستمرارية، والأسبقية، والعمق.

فالتكرار: يعني التعرض للموقف أكثر من مرَّة واحدة.

والاستمرارية: تعني الاتصال مدة من الزمن طويلة نسبيّاً، فكلّما تكرَّر الاتصال بالأنماط السلوكية وطالت مدته، كانت الاستجابة لهذه الأنماط كبيرة.

أمّـا الأسـبقية، فيُقصد بهـا أنّ السـلوك القويم أو السـلوك المنحرف الذي يُكتسب في الطفولة المبكرة، يرسخ في النفس، وقد يستمرّ مدى الحياة. أو بمعنى آخر: كلما كان تعلم السلوك قديماً، كان تأثيره أشدّ. وتبـدو أهمية الأسـبقية بوجه خاص، من خلال تأثيرها في الشـخص حين يقف موقف الاختيار.

وأمّا العمق، فيتعلق بعدّة أمور، مثل مكانة وأهمية النمط الذي يتعلم الفـرد سـلوكه منه (أب، أو أسـتاذ، أو رئيـس، أو قائـد) وردّ الفعل العاطفي الذي تحدثه لديه علاقته بهذا النمط.

ثامناً: تتضمن عملية تعلم السـلوك الإجرامي عـن طريق الاختلاط بالأنماط الإجرامية، كلّ الآليـات (الميكانيزمات) التي يتضمنها أي تعلم آخر. وهذا يعني بطريق المخالفة، أن تعلم السلوك الإجرامي لا يمكن حصره فقط بعملية التقليد. فالشخص الذي يتمّ إغراؤه بمخالفة القانون مثلاً، يتعلم السلوك الإجرامي عن طريق اختلاطه بالأشخاص الذين قاموا بإغوائه. وهذه العملية لا تُوصف عادة بأنها تقليد.

تاسـعاً: يُعبر السـلوك الإجرامي عن حاجات وقيم عامـة، ومع ذلك فإنه لا يُفـسَّر بهذه الحاجات والقيم؛ لأن السـلوك السـوي، هـو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم. فاللص يسرق عادة للحصول على المال، والعامـل أيضاً يعمـل للحصول على المال. لهذا يرفض (سـذر لاند) تفسير السلوك الإجرامي بالقيم والدوافع العامة، مثل مبدأ السعادة، والسـعي للحصول عـلى مركز اجتماعي، أو للحصـول على المال، أو لإشـباع الحرمان؛ لأن هذه القيم والدوافع تُفسر السـلوك القويم كما تُفـسر السـلوك الإجرامي تماماً، إنها تُشـبه التنفس الـذي يحتاجه أي

سلوك، ولكنه لا يُميز السلوك الإجرامي من السلوك غير الإجرامي.

ويُمكن القول بأن أهمية نظرية (سذر لاند) في علم الإجرام المعاصر ذات مطلبين:

أولهما: أنها كانت بحق أول محاولة لعالم اجتماع لتفسير الجريمة وذلك بعد أن أخفَقَتْ مختلف التفسيرات السابقة التي لم تُقدم تفسيراً نظريّاً متكاملاً في موضوع سببية الجريمة والجنوح.

والمطلب الثاني: أن نظريته قامت على مجموعة صغيرة من الفرضيات التي بُنيت بشكل هرمي بحيث إن كل فرضية سابقة تُصبح أرضية للفرضية التي تليها. هذا فضلاً على بساطة غالبية مفاهيمها واعتمادها المباشر على بعض المصطلحات الشائعة التي لم يظهر خلاف حول دلالتها.

ومع كل ذلك فقد تركت هذه النظرية، ثغرات واسعة استطاع الكثير أن يطلّ منها على بعض العيوب المنهجية وعلى بعض فرضيات النظرية الأساسية. وأول ما قيل في نظرية (سذر لاند) أنها لم تستطع تعريف بعض المفاهيم الأساسية التي استُخْدِمَت في التفسير النظري للسلوك الإجرامي. ومن هذه الانتقادات أن النظرية تفترض أن اختلاط الأشخاص غير المجرمين بآخرين مجرمين أو تورطهم معهم في علاقات شخصية شاملة هو الذي يجعل من هؤلاء مجرمين.

ولمواجهة ما قد يُسببه هذا الاختلاط الذي تمّ التنويه بصُوره في ثنايا الحديث عن نظرية الاختلاط التفاضلي فإنه ينبغي التسليم بحقيقة أنّ المراهقة فترة نمو طبيعي تحتاج إلى الرعاية والفهم من قبل الأسرة، حتى يتمكن الآباء والمربون من توجيه وإرشاد الأبناء في هذه المرحلة، ليتجاوزوا

اضطرابـات وصعوبـات هذه المرحلة بهدوء وأمن وسـلام، من خلال توفير أحسـن الظروف وتلبية الحاجات والمطالب التي يتوقف على إشـباعها إبعاد كل عوامل الانحـراف. وعادة ما تنتشر ظاهرة الجنوح بين الأفراد في مرحلة المراهقـة – التي تبـدأ من مرحلـة الطفولة إلى مرحلة الشـباب– وهي أخطر فترات الحياة خاصة بالنسبة للنمو الاجتماعي عند الإنسان[1].

وقد يرجع الجنوح في هذه الفترة إلى عدة عوامل نذكر منها:

أ ـ عدم القدرة على التكيف بطريقة سليمة داخل المنزل.

ب ـ وجود عاهة جسمية أو عقلية واضحة.

ج ـ الفشل المتكرر في الدراسة وضعف الصحة البدنية.

د ـ عدم إشباع الحاجات النفسية والشعور بالتوتر الانفعالي.

هـ ـ التعـرض لخبرات سـيئة، ومشـاهدة أفـلام اجتماعيـة وإجرامية عنيفة ما يؤثر على السلوك ويُغير الاتجاهات.

و ـ انعـدام الرقابة الأسرية أو ضعفها، والقسـوة الشـديدة في معاملة المراهـق، وتجاهـل رغباتـه وحاجاتـه المتعلقة بنمـوه الاجتماعي والانفعالي.

ز ـ توتر المناخ الأسري الذي يعيش فيه المراهق، واضطرابه[2].

وتعود أهمية تناوُلنا لمرحلة المراهقة، كونها مرحلة دقيقة فاصلة من الناحية الاجتماعية، إذ يتعلم فيها الناشئة تحمل مسؤولياتهم وواجباتهم كمواطنين في

(١) عاقـل، فاخر، أعرف نفسـك: دراسـات سـيوكولوجية، ط٩، بـيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦، ص ٣١٦.

(٢) أبـو شريعـة، محمد تيسـير، المراهقة وأسـباب الجنوح عند الأفـراد، الدمام: جامعة الملك فيصل، مجلة الجامعة، العدد الرابع، السنة الرابعة، ١٩٨٢، ص ١٤٠، ١٤٢.

المجتمع. كما أنهم يُكونون أفكارهم عن الزواج والحياة الأسرية. «وبالزواج يكتمل جزء كبير من دورة النمو النفسي العام، إذ ينشأ منزل جديد وتتكون أسرة جديدة، ومن ثَمَّ يُولد طفل، وبالتالي تبدأ دورة جديدة لحياة فرد آخر يتدرج مدارج عمره تسير من المهد إلى الطفولة إلى المراهقة إلى الرشد. وهكذا تتعاقب مراحل النموّ، فيستمرّ الإنسان في الحياة[1].

ويقول (صلاح مخيمر، ١٩٦٩)[2] إنّ المراهقة هي الميلاد النفسي، وهي الميلاد الوجودي للعالم الجنسي، وهي الميلاد الحقيقي للفرد كذات فردية. وهي مزاج من شيء في سبيله إلى الخلع والانتهاء هو الطفولة، ونقيض في سبيله إلى الارتداء والنماء هو الرُّشد. وإذا نظرنا إلى الأجيال في تعاقبها لرأيناها تتواصل يقطعها بين الجيل والجيل مفصل المراهقة، وهو مفصل واصل فاصل معاً. والمراهق في مرحلته الانتقالية هذه يتحدى طفولته، وهو في ثقة مُطلقة بالذات، ويثور على عالم الكبار محاولاً تجريد الراشدين وآرائهم من كل ثقة، فيرفع الاستقلالية المُسرفة في وجه التبعية والتسلطية ليصل إلى تبعية متبادلة. والبلوغ في نظر (صلاح مخيمر) يُمثل تدفقاً لعدد هائل من الطاقة الجنسية الغامرة التي تصبغ العالم بالجنسية، ومن ثم فهو صدمة تحطم الاتزان النفسي. وينشأ أعصاب صدمي يبرز عدة أعراض انفعالية، مثل سرعة القابلية للتهيج ونوبات الغضب وسرعة القابلية للتعب دون جهد يذكر، إضافة إلى عدم القدرة على تركيز الانتباه والجهد ونوبات القلق وأحلام اليقظة.

---

(١) زهران، حامد عبد السلام، علم نفس النمو ـ الطفولة والمراهقة. ط٥، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥، ص ٢٩٤.

(٢) مخيمر، صلاح، تناول جديد للمراهقة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ٧٥.

ويحاول المراهق إقامة الاتزان النفسي من جديد مُجرباً كلّ الإمكانات وكافة الحلول، ويناوب الدفاع والإشباع، فيمرّ بمرحلة من التوافق الكاريكاتيري المتخبط بين السطحية والضحالة والعندية، ويقف عند البطولة الرجولية والخلاعة الأنثوية.

ولقد أثبتت الدراسات أن المراهقة مرحلة نمو عادي، وأن المراهق لا يتعرض لأزمة من أزمات النمو، ما دام هذا النمو يسير في مجراه الطبيعي. أي أن هؤلاء يرون في المراهقة مرحلة البحث عن الذات وتحقيق الذات، مرحلة الحب، ومرحلة نمو الشخصية وصقلها، مرحلة اكتشاف القيم والمُثل، كلّ هذا يُصور لنا أن مرحلة المراهقة، مرحلة فيها الكثير من مظاهر النموّ. وفي نفس الوقت فيها الكثير من التذبذب والاضطراب والمحاولة والخطأ[1].

ولأهمية مرحلة المراهقة وما قد يترتب عن كونها مرحلة حرجة جدّاً في حياة الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، يجدر بنا أن نُشير إليها بصورة واسعة من حيث مظاهر النمو لهذه الفئة العمرية التي تنحصر أعمارها بين (١٥-٢٤ سنة) وهي مرحلة الشباب أيضاً، وهذه المرحلة يكتمل فيها النموّ الجسمي والعقلي وهي تُغطي مراحل الدراسة المتوسطة (السنة الثالثة غالباً) والثانوية والجامعية وبدء المساهمة في العمل الوطني عند التخرج، حيث إن معظم أفراد العيِّنة في دراستنا هذه هم ممن تقع أعمارهم في المرحلة العمرية لهذه الفئة (الشباب). ومن ثم فإنّ هذه الفئة العمرية تضم مراحل النمو التالية:

١ ـ المراهقة المتوسطة ١٥- ١٧ سنة.

٢ ـ المراهقة المتأخرة ١٨- ٢١ سنة.

٣ ـ الرشد المبكر ٢٢- ٢٥ سنة.

---

(١) زهران، حامد عبد السلام، علم نفس النمو ـ الطفولة والمراهقة. مصدر سابق، ص ٢٩٢.

فيما يتعلق بمظاهر النمو في هذه الفئة العمرية فإنها تتمثل في الآتي[1]:

مظاهر النمو الجسمي

يُقصد بالنمو الجسمي: مظاهر النمو في الهيكل العام وبُنية الجسم من الطول والوزن والتغييرات في أعضاء الجسم والصفات والقدرات الجسمية والعجز الجسمي. والنمو الجسمي في المراهقة المتوسطة يتميز بالتباطؤ عن المراهقة المبكرة (١٢- ١٥ سنة) لكن يزداد الطول والوزن كلما ازدادت الحواس دقة وإرهافاً، كما يكتمل النمو الجسمي في نهاية المراهقة المتأخرة ومفهوم البُنية الجسمية في هذه المرحلة ينعكس أثره على مفهوم الذات وعلى الوظيفة الاجتماعية والمفهوم الاجتماعي، ويؤدي النمو الجسمي والنشاط الجنسي إلى الاهتمام بالمظهر العام الخارجي الذي يؤثر على التوافق الاجتماعي أمام الآخرين، وأي خلل أو انحراف في المظهر الشخصي أو النمو الجسمي ينعكس على الفرد، وقد يؤدي إلى زيادة القلق والتوتر وكثرة الانفعالات والعدوانية لأتفه الأسباب، بل قد يؤدي إلى الانطواء في بعض الأحيان والانسحاب من النشاط الاجتماعي.

مظاهر النمو العقلي

ويُقصد به نموّ الوظائف العقلية كالذكاء العام والقدرات العقلية الخاصة والعمليات كالتفكير والإدراك والتذكر والحفظ، واكتساب المعرفة والتحصيل العلمي أو المهني. ويقترب نمو الذكاء من اكتماله في الفترة من

---

(١) زهران، حامد عبد السلام، الصحة النفسية والعلاج النفسي، مصدر سابق، ص ٣١٥، ٣١٦.

(١٥ـ٢١ سنة) وتتباين القدرات العقلية بين الأفراد وتظهر القدرة على الابتكار والإبداع والتفوق العلمي وتخصص الطلاب في التعليم أو المهن المناسبة وتظهر القدرة على النقد.

كما يتميز النمو العقلي في هذه المرحلة باكتساب المهارات العقلية وإدراك المفاهيم الأخلاقية، وتزداد القدرة على اتخاذ القرارات خاصة عند الوصول إلى الرشد المبكر، ويظهر الاستقلال في التفكير وحرية الاختيار وعدم الانصياع وراء الآخرين كما تزداد الثقة بالنفس.

مظاهر النمو الاجتماعي

في هذه المرحلة تظهر الرغبة في معرفة الذات والميل إلى مسايرة الجماعة والبحث عن القدوة والنموذج الذي يُحتذى به، واختيار المبادئ والقيم والمثل. كما يظهر الشعور بالمسؤولية والمسؤولية الاجتماعية عند مناقشة المشكلات العامة والتشاور مع الرفاق والزملاء، واحترام آرائهم أو نبذها كما يظهر الميل إلى مساعدة الآخرين والمشاركة الوجدانية مع الرفاق والأصدقاء، كما تحدث تجمعات من جماعات تتفق في السمات والميول وينضم إليها الأفراد الراغبون في اكتمال نواحي القوة أو الضعف لديهم والذين يشبعون حاجاتهم الاجتماعية والشخصية. وتزداد الرغبة بين الشباب في هذه المرحلة في المشاركة في النشاط المدرسي والرياضي والرحلات، ويظهر عند البعض الميل إلى الزعامة والقيادة بين زملائه في الأنشطة الاجتماعية أو الابتكارية أو العقلية أو الرياضية، كما يظهر الميل إلى الاستقلال الاجتماعي والذي من مظاهره الاتجاهات التي تتماثل مع اتجاهات الكبار في الأسرة أو الأقارب أو الجيران أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أو الوطن أو العقيدة أو نوع التعليم والأصدقاء.

ومن مظاهر النمو الاجتماعي للشباب في مقاومة السلطة الميل إلى انتقاد الآباء والمعلمين؛ إذ يزداد الوعي الاجتماعي والميل إلى النقد، والرغبة في تأكيد الذات، وقد يكون الهدف من السلوك الاجتماعي حسبما يتصور البعض من الشباب الإصلاح الاجتماعي، وتغيير الأمور بطريقة حادة وغير تدريجية حتى لو أدى ذلك إلى إغضاب أو مقاطعة الأصدقاء أو الأهل. ومرجع هذا عدم تقدير الشباب للواقع الاجتماعي أو الرغبة في تحقيق الذات والسعي إلى الشهرة، ويتميز الشباب في أعمار (٢٠ـ٢٢ سنة) بنموّ (الذكاء الاجتماعي) الذي يُمثل القدرة على التصرف في المواقف الاجتماعية وملاحظة السلوك الإنساني والمشاركة مع الآخرين في أفراحهم أو أتراحهم، وأساس هذا السلوك الرغبة في تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي والشعور بالسعادة كلما كان السلوك يُقابله تقدير واحترام الآخرين.

وتبدو في هذه المرحلة الرغبة في الاستقلال عن الأسرة والاعتماد على النفس والرغبة في تكوين أسرة خاصة والتفكير في الزواج، والاهتمام بالعمل أو المهنة، باعتبار ذلك مصدر الرزق، والاستقلال الذاتي، ويُساعد التوفيق في العمل الوصول إلى مستوى مناسب من النضج والشعور بالمسؤولية والمكانة.

مظاهر النمو الأخلاقي

تقوم الأسرة بدور مهم في التنمية الخُلقية، وفي تنشئة الفرد على السلوك السوي وتنمية الاتجاهات والتمسك بالمبادئ الأخلاقية.

وللعقيدة أثرها على النموّ النفسي، فالإيمان يعمل على التمسك بالسلوك الإيجابي والتوافق الاجتماعي، والتمسك بالعقيدة يحلّ محلّ الإيمان غير المستقرّ في نفوس الشباب إذْ يُصبح التمسك بالعقيدة مُميَّزاً للشخصية بسمات مُعيَّنة.

فهناك الشـخصية المنبسطة التي تُسهم في أعمال الخير والخدمات الاجتماعية. وهنـاك المنطوية، وهنـاك من يُحاول إعلاء الدافع الجنـسي وحماية الفضيلة في الإفـراط والمبالغـة في اتباع العنـف في كلّ مـا يُخالف الديـن كتحطيم أماكن ووسائل اللهو.

مظاهر النمو الانفعالي

يتأثر تكوين الإنسـان بمراحل نموه العضوي وخاصة ما يتصل بنشاط الغـدد وطبيعـة الهرمونـات. وبما أنّ الشـباب يُعتـبر مرحلة تكامل جسـمي في الأجهـزة الداخليـة والخارجيـة وتكامل إدراكي في اتسـاع الحياة وتجاربها ونضوج جنسـه فـإن التكوين الانفعالي للشـباب يسـير نحو اتـزان الرجولة واستقرار العواطف والمزاج الفردي.

ومـن الطبيعـي أن الشـباب يدخل مُعـترك الحياة الجادة التـي لا تعرف هـزل الطفولة ومرحهـا ولا طيش المراهقة وعواطفها ويُصبح مسـؤولاً عن تصرفاتـه إزاء العقيـدة والمجتمع والنظام والضبط والربط. فالشـباب يُدرك مغبّـة مـا يأتي ويفعـل، وجدير بـه في هذه المرحلـة أن يُصبـح أبـاً أو أمّاً وأن ينهـض بأعباء العائلـة من زواج وإنجاب، وخاصة عندمـا يُقدم على الزواج وقد احترف عملاً معاشـيّاً أو أنه قد أصبح في المسـتوى الجامعي من دراسته العالية. فالشـباب عند عمر (٢١ سـنة) فما فوق يصبح أكثر واقعية في حياته الانفعالية، وأنه يقبل ما هو واقع بشيء من الشجاعة النفسية، ويُدرك مساوئ بعض انفعالاته المتطرفة التي تُسبب له الحرج الاجتماعي، ويستطيع أن يجعل من نفسه رقيباً على ذاته.

وقد لا يعترف المجتمع ـ عادة ـ سريعاً بحقوق الشباب في المراحل الأولى من المراهقة؛ لأن بلوغه الجسمي إنما يتمّ في أول المراهقة، خلال أشهر معدودات، أمّا الرشد العقلي والنفسي فذلك أمر يتطلّب سنوات بعد البلوغ الجسمي، فلا يتكامل إلا في أواخر المراهقة (١٧ـ ١٩ سنة) من العمر، عندما يُصبح الفرد راشداً يتمتع بحقوق الرجولية وواجباتها، وينال امتيازاتها القانونية والاجتماعية والتقليدية.

ومن خلال هذه النظرة من المجتمع فإن المراهق يعتقد أن الناس لا يفهمونه وقد صار شابّاً، وأنَّ والديه أو من يقوم مقامهما يريدان فرض السلطة عليه، وكأنه لا يزال طفلاً وأنهما من جيل قديم، وأن المجتمع لا يُساعده على تحقيق أمانيه. فالمساعدة من أهله يُفسرها على أنها تدخّل، والنصيحة يفهمها على أنها تسلّط وإهانة، فيريد أن يُثبت وجوده وشخصيته بالعصيان وسلوك التمرّد، فسلوك المراهق في التحدي والشذوذ والعصيان والانحراف ومخالفة الجماعة أو انتهاك ما تحترمه من نظم وآداب يُعتبر مظهراً إيجابيّاً للتمرد والعصيان[1]. وقد يسلك المراهق مظهراً سلبيّاً في الفرار من المنزل أو الانسحاب من الحياة الاجتماعية.

وهكذا نرى أنّ مرحلة المراهقة مرحلة حرجة في حياة الفرد. وتدلّ الإحصائيات أن حالات الجنوح ترتفع بشكل ظاهر في مرحلة المراهقة، في السن المحصورة ما بين (١٣-١٨ سنة) وتصل إلى الذروة في طلائع هذه المرحلة، ولذلك يُعتبر بعض العلماء أنّ سنّ المراهقة هي سنّ الإجرام والخطيئة[2].

---

(١) الهاشمي، عبد الحميد محمد، علم النّفس التكويني، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٤، ص ٩١ .

(٢) بسيسو، سعدي، قضاء الأحداث علماً وعملاً، ط٢، دمشق: مطبوعات الشرف، ١٩٥٨، ص ٥٨.

وفي دراسة قام بها (دايمندل جيمس وآخرون Diamandal James) وجدوا أنّ الأحداث المنحرفين يميلون إلى أن يكونوا قادة أو زعماء بين رفاقهم، بدلاً من كونهم تابعين، وأن تكيفهم مع الآخرين يتميز بعدم الإيجابية وعدم توافر الروح المعنوية، وأن تحصيلهم يتميز بالضعف لعدم وضوح الهدف في أذهانهم في التحصيل الدراسي، كما أن سلوك الحدث المنحرف يتميز بالعدوانية والتخريب والاضطراب والقلق وعدم الثبات العاطفي[1].

وفي دراسة أخرى قام بها (الحافظ، ١٩٩٠) وجد ظواهر أخرى لدى المراهقين الجانحين تُميزهم عن المراهقين الأسوياء، منها: أنّ المراهقين الأسوياء يتجهون إلى لوم أنفسهم عند ارتكابهم الأخطاء، كما أنهم يحاولون انتقاد الجانحين بسبب سلوكهم الذي يتعارض والمصلحة الاجتماعية. أمّا الجانحون منهم فيسلكون سلوكاً معاكساً ومغايراً، فهم يظهرون إعجاباً بالسلوك الذي يتنافى والمصلحة الاجتماعية والذي ينتهجه الجانحون منهم، كما أنهم ينتقدون أي سلوك تقليدي يلتزم به المراهقون الأسوياء.

وإننا لنتفق مع ما ذهب إليه مُعدّ الدراسة الآنفة من حيث دلالتها التي تشير إلى أن الجانح هو شخص متخلّف في نموه الانفعالي، كما أن عمره الانفعالي هو دون عمره العقلي ودون عمره الزمني إلى حد كبير، كما أنّ ردود فعله إزاء قضايا الضبط وإزاء الحدّ من تصرفاته الشائنة شبيهة بردود فعل الطفل الصغير، فهو فردي أو أناني في سلوكه، متمركز حول ذاته المتضخمة، ويظهر تقويماً غير ناضج لقضايا الصواب والخطأ[2].

(١) خوج، عبد الله محمد: مظاهر وأسباب الجنوح عند الأحداث، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الموسم الثقافي الأول، ١٩٨٦، ص ٩.

(٢) الحافظ، نوري، المراهق. ط٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٨٢.

وتتفق هذه النتيجة التي توصلنا إليها، مع ما ذهب إليه (الوليعي: ١٩٩٣) في دراسته عن السرقة في مدينة الرياض، حيث تحدَّث عن العلاقة بين عمر الجاني ونوع السرقة، وتوصل إلى أنّ الفئة العمرية (١٦ - ٣٩) هي أكثر تكراراً بين الجناة حيث مثّلهم (٣, ٨٤٪)[١].

وهذه النتيجة تؤكدها أيضاً بعض الدراسات التي أَثْبَتَتْ أنَّ انتشار الجريمة يشيع بصفة عامة بين الفئات ذات المراحل العمرية المبكرة في مرحلتي المراهقة والشباب.

ففي دراسة (الدوسري، ١٩٩٨) عن التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، التي شملت عيِّنة السجناء ممن تتراوح أعمارهم بين (٢٠ ـ ٦٥ سنة)، توصل إلى أنّ الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (٢٠ ـ ٢٥ سنة) يُمثلون أعلى مُعدل لأفراد العيِّنة، إذ تصل النسبة إلى (١ , ٦١)[٢].

وتتفق أيضاً نتائج دراستنا هذه مع ما تمّ رصده في إحصاءات الجريمة في المملكة العربية السعودية لعام (٢٠٠٠) حيث إن نسبة (٤٨٪) من إجمالي الحوادث الجنائية، تقع بنسبة (٨٠٪) من الشباب، ممن تقع أعمارهم بين (٢٠ - ٢٥سنة)[٣].

---

(١) الوليعي، عبد الله ناصر، السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة، مصدر سابق، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) الدوسري، إبراهيم بن صالح، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة، وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية: دراسة جغرافية. مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(٣) وزارة الداخلية، الكتاب الإحصائي الأمني، مصدر سابق، ص ١.

كـما تتفق النتيجة التي توصلنا إليها بصفة عامة مع ما سـبق أن توصلت إليـه دراسـة (وزارة الداخلية الكويتية، ١٩٨٥)، ودراسـة (شـمس، عقاد، ١٩٩٢)، ودراسة (عبد العزيز السلطان، ١٩٨٥)، ودراسة (خليل درويش، ١٩٩٤)، ودراسة (نايف المرواني، ١٩٩٧)[١].

٣ . ٣ الفرضية الثالثة

للتحقـق من صحة الفرضية الثالثة التي تنـصّ على أنه «يوجد فرق دالّ إحصائيّـاً بـين المنحرفـين (السـارقين) وغـير المنحرفين في متوسـط درجات مستوى المعتقدات الدينية».

تَـمَّ اسـتخدام اختبـار (ت) T-test في المقارنـة بين المتوسـط الحسـابي للدرجـات التـي حصل عليها أفـراد مجموعة المنحرفين، في مقياس مسـتوى المعتقدات الدينية المستخدم، والمتوسط الحسابي للدرجات التي حصل عليها أفراد مجموعة غير المنحرفين في نفس المقياس.

وفيما يلي جدولٌ يُوضح ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الصدد.

(١) هذه الدراسات منوه عنها تفصيلاً في الفصل الثالث: «الدراسات السابقة».

الجدول رقم (٤٠)

نتائج اختبار (ت) T-test لدلالة الفروق بين متوسطي درجات المنحرفين (السارقين) وغير المنحرفين في مستوى المعتقدات الدينية

العيِّنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
المنحرفون (السارقون)	١٦٠	٤٣,٠٨	٧,١٤	١٤,٤٤	٠,٠٠١
غير المنحرفين	٤٠	٥٥,٦٥	٤,١٩		

يتضح من الجدول السابق، وجود فرق دال ما بين مجموعة الأفراد المنحرفين (السارقين)، ومجموعة الأفراد غير المنحرفين من حيث متوسطي درجات أفراد المجموعتين في مقياس مستوى المعتقدات الدينية -حيث كانت نتيجة (ت) T-test الخاصة بالمقارنة ما بين متوسطي درجات المجموعتين في المقياس المشار إليه تبلغ (١٤,٤٤)، وهي نتيجة دالة إحصائيّاً عند مستوى (٠,٠٠١)، مما يعني وجود فروق حقيقية بين المجموعتين، من حيث ممارسات وسلوكيات التدين، ويعني بالتالي تحقق صحة الفرضية الثالثة الخاصة بهذه الدراسة.

وهذه النتيجة تؤكد تفوق أفراد مجموعة غير المنحرفين على أفراد مجموعة المنحرفين (السارقين)، من حيث المعتقدات والممارسات الدينية موضع الاهتمام في المقياس المستخدم والتي تتضمن: ذكر الله سبحانه وتعالى، ومعرفة الرسل والأنبياء، والاعتقاد بحتمية يوم القيامة والحساب، ومداومة قراءة القرآن والسيرة النبوية، ومعرفة قدر يسير من الأحاديث الشريفة، والحرص على أداء الصلوات في مواعيدها وفي جماعة، وصيام شهر رمضان المبارك،

والحرص على أداء مناسك الحج والعمرة، وحضور ندوات ومحاضرات الوعظ والإرشاد الديني، ومقاومة سلوكيات الانحراف والجريمة كشرب الخمر والرشوة والسرقة والكذب وشهادة الزور، وتجنب أصدقاء السوء.

وبعبارة أخرى فإن هذه النتيجة تعني أيضاً أن الوازع الديني لدى أفراد مجموعة المنحرفين (السارقين)، أقّل مما هو عليه لدى أفراد مجموعة غير المنحرفين، ما يجعل أفراد المجموعة الأولى أقلّ مقاومة لمغريات الحياة، وأكثر استعداداً للجنوح والانحراف، من خلال الانغماس في سلوكيات مرفوضة دينيّاً ومستهجنة اجتماعيّاً، مثل سلوكيات السرقة.

ويُمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء طبيعة الدور الحيوي والمهم الذي تفرضه شرائع الدين الحنيف والوازع الديني، في ضبط وترشيد سلوكيات الأفراد. فالوازع الديني يُمثل في الكثير من المجتمعات الأساس الرئيس من مقوماتها المعنوية، إذ لكلّ مجتمع، بغض النظر عن بناء تركيبته، معتقد ديني مُعيَّن، وشعائر وطقوس دينية مُعيَّنة.

ولا يقتصر الدين على إقامة الشعائر الدينية والعبادات، بل يشمل أعمال الشخص وأقواله وسلوكياته في حياته اليومية، سواء كان ذلك في بيته أو عمله، ويشمل أيضاً الحثّ على إقامة الشعائر الدينية والعبادات والتمسك بأدائها، وهذا يُعدّ عنصراً أساسيّاً من عناصر تنشئة المجتمع تنشئة مستقيمة.

فالإيمان الحقيقي، يعمل على ردع الإنسان من مجرد التفكير في ارتكاب الجريمة، فلا يقدم المؤمن الصادق على ارتكاب الجريمة، وكيف يعصي الإنسان ربَّه الخالق الذي يعبده حقّ العبادة، ويعلم أنه مُطلع عليه في سرِّه وجهره؟!

وفي هذا يقول (الغزالي) بأنّ الإيمان قوة عاصمة عن الدنايا وطاقة يُحرك بها الإنسان، فيُطارد بها الجريمة من نفسه ومجتمعه، وليس الإيمان مفهوماً معنيّاً ساكناً في ضمير راقد أو في قلب حاقد، ولكن هو طاقة يتحرك بها الإنسان ويؤثر في مجتمعه[1]. فالإنسان حين يرتكب أي جريمة فإنه يكون في حال من ضعف الإيمان الذي يتناقص عنده إلى درجة شديدة فيرتكب الجريمة حتى إذا رجع وتاب فإن إيمانه يعود ويزيد[2].

ويسعى الفرد دوماً إلى تحقيق ذاته الإنسانية وفق الطريقة الدينية للمذهب الذي يعتنقه. ولتحقيق ذاته فإن علماء الدين وعلماء النفس يؤكدون على وجود بعض العناصر المشتركة في الدين وعلم النفس، والتي تهدف في الواقع إلى تحقيق كمال الذات الإنسانية. ولقد ازداد التأكيد في زماننا هذا وبصورة كبيرة على النواحي النفسية في وظيفة عالم الدين التي تشمل التطبيقات السيكولوجية للموضوعات المختلفة كالحب والكراهية والقلق وغيرها من الانفعالات الأخرى التي تلازم سلوك الفرد في حياته اليومية. وفي كثير من الدراسات النفسية ودراسات التحليل النفسي بوجه خاص نجد تأكيدات كثيرة تُشير إلى المقارنة والموازنة بين الموضوعات الدينية وبين التوجيهات والإرشادات النفسية في حياة الإنسان. ويظهر تأكيد العلاقة المتداخلة بين المواقف نحو الناس الآخرين في كل من علم النفس والدين بصورة بارزة[3].

---

(١) الغزالي، محمد، أثر الإيمان في مكافحة الجريمة، أبحاث الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي، مصدر سابق، ١٩٧٧، ص ٧.
(٢) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين، التوبة، مصدر سابق، ص ٦٧٣.
(٣) الحافظ، نوري، المراهق، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

ويُشير الباحث (كوبي Kubie, 1987) إلى وجود تشابه في المواقف التي تُشير إلى طلب العون والمساعدة من خلال كل من علم النفس والدين. فهو يتحدث ـ مثلاً ـ عن التواضع والرغبة في التعاون والتعاطف بين الناس، ويقول إن هذه الرغبات بالإمكان تحقيقها عن طريق الخدمات التي يقدمها علم النفس وعن طريق الإرشاد والهداية الدينية أيضاً[1].

ويتفق كل من علم النفس والدين ويتشابهان بالنسبة لموقفهما من موضوع الانفعال، الذي يُعدّ فقدان توازنه وعدم السيطرة عليه من أسباب الجنوح خاصة عند ارتكاب الأفعال المفضية إلى جرم. ويؤكد أن على العمل تحقيق كمال الذات الإنسانية. واستناداً إلى النظرية النفسية مدار الاتفاق والتشابه، فإن الشخص الواثق من نفسه العارف بكفايته والمكتشف لقدراته، يحاول التعبير عن مشاعره وإحساساته بحرية ومن غير مواربة، كما أن إيمانه واعتقاده يعتمدان على مشاعره من جهة، وعلى ما يمتلكه من أفكار وآراء من جهة أخرى، وأن محاولة المراهق المؤمن بدين من الأديان، البحث والتمحيص في مفهوم الدين الذي يمس القضايا التي تهمه وتشغل باله لم يكن مقصوراً في الواقع على الأمور الدينية وحدها، بل يشمل أمور الحياة بأجمعها.

وحول الدين وعلاقته بالشباب يذكر علماء النفس أن الشعور الديني يستيقظ ويحتدّ في المراهقة؛ لأنها فترة انبعاث مجموعة من الدوافع أهمها الدافع الجنسي، وهو خطر جسيم، يحدث بكافة المعايير والمُثل التي تخضع لها حياة الفرد فيكون شعور المراهق بالضعف أمام قوة ذلك الدافع وغيره من الدوافع العدائية على نحو لم يُسبق له مثيل في حياته، خصوصاً ضدّ من يجب أن يخلص الودّ لهم، كالأب والأمّ والإخوة، وكذلك مقاومته لهجمات

(١) الحافظ، نوري: المراهق. مصدر سابق، ص ٩٥.

الغريزة، مما يُضاعف إحساسه بالحاجة إلى عون خارجي، ومن هنا كان من ظواهر التديّن في هذه الفترة، الشعور بالذنب ومحاولة التطهر منه، والتكفير عن الإثم[1]، ما يتطلب التوظيف الملائم لكافة الدوافع والغرائز التي تتبلور في مرحلة المراهقة، وهذا جانب مُناط بالأسرة والمدرسة معاً، والمجتمع بكافّة مؤسساته ذات العلاقة بالتربية والتنمية.

فالمراهقون المنتمون إلى بيئة متدنية هم أكثر مواظبة على العبادات، يتملكهم روح الحماس والإغراق في التعبد، وبعضهم يتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وللدعوة الإسلامية بنفس الروح، وهؤلاء هم الذين تنبثق عن تدينهم فكرة مُشبعة بالحسّ الأخلاقي، وتصور واضح لفكرة الجزاء[2].

وكما أن من مظاهر اليقظة الدينية في المراهق الحماس الديني، فكذلك الشك الذي يُثيره ذكاؤه واستقلال أفكاره، فيرى في بعض المسائل الدينية تناقضاً، كالقدر المحتوم وحُرية الاختيار، وتغلّب الباطل والشرّ في العالم على الحقّ والخير وابتلاء المؤمنين في الحياة بما يكاد يُزلزل اليقين، ونحو ذلك مما يفقد الشعور بالأمن والقناعة لدى المراهقين، ولعلّ أقوى الروابط التي تقي إيمانهم من حمَّى الشّك هي الرابطة العاطفيَّة التي تكون بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم، أو أيّ فرد مؤمن عزيز عليهم، باندماج المراهق في أسرته المتدينة، ومحاولة دفعه تلقائيّاً إلى تأدية فروضه الدينية، وتأثير البيئة الاجتماعية الملتزمة على سلوكه الفردي وعلاقاته الاجتماعية[3].

---

(١) نقره، التهامي: دور الشباب العربي المسلم في دفع النهضة العربية المعاصرة. (ندوة الشباب وأمن المجتمع)، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٨، ص ٨٦.

(٢) المليجي، عبد المنعم: تطور الشعور الديني. القاهرة: طبعة مصر، ١٩٥٥، ص ٢٢٦.

(٣) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الشباب وأمن المجتمع. أبحاث الندوة العلمية الثانية عشرة، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٨، ص ٨٧.

ومـن هنا يتبين أثر الـوازع الديني في مكافحة الجريمة، وكيف أنه يقضي عليهـا في مهدهـا، ويُهـذب سـلوك الإنسـان بالترغيب والترهيـب. وبذلك يتضح أن قوة الوازع الديني تقف حاجزاً للإنسان عن ارتكاب الجريمة، فإن كان إيمانه ضعيفـاً، تُصبح إمكانية ارتكاب الجريمة أكبر، خاصة عند تداخل العوامـل الاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر الفاعل، وإن كان إيمانه قويّاً قام بردعه وزجره عن ارتكاب الجريمة.

ويمكن القول بأنّ ضعف الوازع الديني والخُلقي يُعدّ من أهمّ العوامل التـي قـد تـؤدِّي إلى الانحـراف والإخـلال بالضوابط الأساسـية للسـلوك البـشري. وقد ظهرت نظريات ودراسـات عـدّة تُوضّح أهميـة وتأثير الدين وعلاقته بالسـلوك الإجرامي من جهة، وتحقيـق الضبط الاجتماعي من جهة أخـرى، ومنهـا النظريـة (الوظيفية)، ومفادهـا أن للدين وظيفـة واضحة في المجتمـع، وهذه الوظيفة تعمل على ضبط السـلوك الإنسـاني من الانحراف مثلها مثل سـائر المؤسسـات الأخـرى في المجتمع، ومن أنصـار هذه النظرية (دوركايم Durkheim)[1] الذي يرى أنّ الدين يدعو إلى التماسك والترابط، ومن خلال هذا الترابط والتماسك وأداء الشعائر بشكل جماعي فإنّ الانسجام والتلاحم يتحقق بين أفراد المجتمع.

---

(١) «أميل دور كايم»، عالم اجتماع فرنسي وفيلسـوف، ويعدّ من منشـئي علم الاجتماع الحديث، وزعيم المدرسـة الفرنسـية لعلم الاجتماع، وصاحـب أكمل اتجاه في علم الاجتـماع كتب فيه وفي الفلسـفة الاجتماعية والفلسـفة العامـة والتربية والأخلاق والديـن مـن أهـم مؤلفاته: تقسـيم العمـل الاجتماعـي (١٨٩٣)، قواعـد المنهج الاجتماعـي (١٨٩٥)، الانتحـار: دراسـة اجتماعيـة (١٨٩٧)، الأشـكال الأولى للحياة الدينية (١٩٢١)، التربية وعلم الاجتماع (١٩٢١)، علم الاجتماع والفلسفة (١٩٢٤)، التربية الأخلاقية (١٩٢٥)، والاشتراكية (١٩٢٨).
للمزيد انظر: السراج، عبود، علم الإجرام وعلم العقاب، مصدر سابق، ص ٢٩٥.

ويـرى (دور كايـم) أن طبيعة هذا التماسـك والتلاحم في أداء الشـعائر الدينية يُؤدي إلى ضبط السلوك، والوقاية من الانحراف؛ لأن الإيمان الجمعي الـذي يظهـر من خلال المشـاركة في الشـعائر الدينيـة، والترابط بـين الفئات الدينيـة يُعزز من السـلوك الديني. وتوصل (دور كايـم) إلى عدد من النتائج في دراسـته عن (الانتحـار وارتباطه بالنـزعة الدينية) إلى أن طبيعة التماسـك في النسـق الديني تؤدي إلى ضبط السلوك والوقاية من الانحراف وأن للدين إسـهاماً واضحـاً في المجتمع لأنه يعتمد على خصائـص ومميزات تختلف عن غيرها، حيث تمتاز التجربة الدينية بالتفوق والسموّ[1].

ويـرى (بـراون Brown) أنّ الدين يقوم بوظيفة إشـباع حاجات الفرد والمجتمـع على حد سـواء من خلال التكامل الاجتماعي، والاسـتقرار الذي يدعـو إليـه وتوصل (بـراون Brown) في دراسـته للشـعائر والطقوس التي يؤديها الأفراد ومدى تأثيرها على السلوك الإنساني إلى أن السلوك الديني وما يُصاحبه من مشـاعر وأحاسـيس ومعاملات تؤدي إلى ضبط سـلوك الأفراد وتقيهم من الانحراف[2].

وفي هـذا نتفق مـع ما يذهب إليـه غالبية العلـماء والباحثين من ضرورة تنميـة الإيـمان في الفرد، وتدعيـم الذات الأخلاقية، كـما نتفق على أن ضعف الـوازع الدينـي واضطراب الـذات الأخلاقية، من شـأنهما أن يجعلا سـلوك الفرد يتسم بالاضطرابات النفسية، التي تؤدي إلى انحرافات سلوكية مختلفة.

---

(١) الحامد، معجب، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية، مصدر سابق، ١٩٩٥.

(٢) البـشر، خالـد بن سـعود، مكافحـة الجريمة في المملكـة العربية السـعودية، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

ويـرى (الربايعـة، ١٩٨٤) أنّ مـن أهـمّ وظائف الدين ضبط السـلوك الاجتماعي والإنسـاني، ويرى أيضاً أن الوظيفة الأخلاقية تعدّ أهمّ مُقومات التمسـك بالدين. فعـلاوة على أنّها تجعل الأفراد في حالـة تكيف مع بعضهم البعـض، فإنها كذلك تُقوي المشـاعر والعواطف الاجتماعيـة وتُوحدها، كما تقي سلوك الأفراد من الشوائب[1].

ولتأكيـد وظيفة الدين في المجتمع، بغض النظر عـن نوع المعتقد الديني لـدى تلك المجتمعات، نُشـير إلى دراسـة قام بها (بريتـزل Pretzel، ١٩٦٦) لبيان العلاقة بين الخلفية الدينية للفرد وإقدامه على الانتحار، وطبقت دراسته عـلى عيِّنة ممن يعالجون بمركـز الوقاية من الانتحار بلـوس أنجلوس، وركز على الحصـول على معلومات عن تطور الخلفية الدينيـة والاعتقادات الدينية لدى الأفراد وشـعورهم وإدراكهـم المتعلق بإقدامهم عـلى محاولة الانتحار، باسـتخدام منهج دراسة الحالة، وتوصل إلى نتيجة مؤداها: أنّ هؤلاء الأفراد يتسمون بضعف الخلفية الدينية، وعدم الإيمان بالاعتقادات الدينية مثل: عدم الإيمان بوجود الله سبحانه وتعالى، وعدم تدخله في حياتهم، وأنّ العبادات لا معنى لها، وأن الحياة والموت ليس لهما هدف أو معنى، وأنه ليس هناك إنسان لديـه فكرة واضحة عن حياة ما بعد الموت ما دعاه إلى القول: بوجود ارتباط بـين الاتجاه نحو الانتحار، وعـدم أو ضعف الخلفية الدينية لـدى أفراد عيِّنة الدراسـة. وهذه الدراسـة تعطي صورة عن ارتباط الانتحار بضعف الخلفية الدينية لدى الأفراد المقدمين على الانتحار.

---

(١) الربايعـة، أحمـد، أثر الثقافـة والمجتمع في دفـع الفرد إلى ارتـكاب الجريمة، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

وتتفق هذه النتيجة التي توصلنا إليها ـ بصفة عامة، مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: دراسة (الصنيع، ١٩٩٨)[١] حيث كان من ضمن فرضيات الدراسة أن متوسط درجات المنحرفين أقلّ بفرق دالّ إحصائيّاً من متوسط درجات الأفراد غير المنحرفين، بقيمة دالة عند مستوى دلالة (٠١ , ٠) وقيمة (ت) (٦١ , ١٨)، ودراسة (شمس، عقاد، ١٩٩٢)[٢] اللذين توصلا إلى أنّ ضعف الوازع الديني يقف في طليعة عوامل انتشار جريمة السرقة البالغ عددها (١٨) عاملاً، وأيَّد هذا العامل ـ الوازع الديني ـ (١ , ١٨٪) من أفراد العيِّنة، ودراسة (السهلي، ١٩٩١)[٣] التي تناولت بعض العوامل النفسية والاجتماعية المسهمة في ارتكاب الجريمة، وتوصل إلى احتلال عامل عدم الالتزام بالدين والقيم الخلقية لمرتبة متقدمة من بين العوامل النفسية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة، ودراسة (مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣)[٤]، ودراسة (المرواني، ١٩٩٧)[٥].

ودراسة (كرايج وبران Craig & Brown، ١٩٧١) اللذين توصلا إلى أن الالتزام بالدين ذو أهمية مؤثرة على حماية الفرد من الوقوع في الانحرافات السلوكية والإجرامية، ودراسة (بانتون Panton، ١٩٧٩) الذي توصل في

---

(١) الصنيع، صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة، مصدر سابق.

(٢) شمس، محمد محمود وعقّاد، عدنان عبد الحميد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، مصدر سابق.

(٣) السهلي، نايف محمد، بعض العوامل النفسية والاجتماعية المسهمة في ارتكاب الجريمة، مصدر سابق.

(٤) وزارة الداخلية، ظاهرة السرقات بالمملكة العربية السعودية ـ أبعادها وخصائصها. الرياض، مصدر سابق.

(٥) المرواني، نايف بن محمد، العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب جريمة السرقة، مصدر سابق.

دراسته عن الهوية الدينية إلى نتائج لخصها بالقول: إنه كلما ارتفعت الخلفية الدينية لدى الفرد ساعد ذلك على حُسن توافقه، وقلّة مشاكله، والعكس. ودراسة (تيتل وويلش Tittle &Welch، ١٩٧٢) عن العلاقة بين التديّن والانحراف اللذين توصلا إلى أنّ التديّن يبدو ذا قدرة على منع الانحراف خصوصاً وسط السياق الاجتماعي غير المنظم والمتمركز حول الحياة الدنيوية.

وهذه النتائج تدلّ على اتفاق يُمكن تبريره في ضوء ما سبقت الإشارة إليه بخصوص دور الدين في حياة الفرد والجماعة.

وتختلف دراستنا هذه مع نتائج بعض الدراسات الأجنبية مثل دراسة (استشافينبرج Aschaffenburg)، و (بونجيه Bonger) اللذين توصلا إلى أنّ الطائفة اليهودية هي الأقلّ تورطاً في الجريمة، ودراسة (ستاينر Steiner) الذي تناول في دراسته (٨٥,٠٠٠) سجين، فوجد أن (٦٨,٠٠٠) منهم يمثلون (٨٠٪)، عبروا له عن قوة تمسكهم بالدين، وقد وجد (١٥٠) سجيناً فقط، وصفهم بأنهم ليس لهم عقائد دينية.

وتختلف أيضاً مع دراسة (ماي May)، و (هارتشون Hartshorn) و (دون Dunn)، فيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة الدينية والسلوك، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسات إلى نتيجة واحدة وهي عدم وجود أي علاقة بين حُسن الخُلق والثقافة الدينية.

وفي رأينا فإن هذه الدراسات ـ مدار الاختلاف ـ المشار إليها ضعيفة في تقييمها النظري الإحصائي، حيث لم تستند إلى أساس علميّ مقبول، ولا إلى سبب موضوعي معقول، وأعدها باحثون ينتمون لمجتمعات تنظر إلى الدين كوظيفة اجتماعية فقط، وينتمون أيضاً لديانات تُخالف العقيدة السمحة للدين الإسلامي بكافة تعاليمها.

وعلّـة هذا عندنـا تكمن في وجود نسـبة عالية من أفـراد العيِّنة حصلوا على درجات متدنّية في مقياس مستوى المعتقدات الدينية، كما بينته (الفرضية الثالثة) رغم أنّ الدين في المجتمع السعودي يُشكل ركناً مهمّاً وأساسيّاً حيث يُعتـبر الأداة الأولى في الضبـط الاجتماعـي وهـو الـذي يُحدد سـلوك الأفراد داخـل المجتمع، إلا أنه نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها المجتمع السـعودي في العقدين الأخيريـن، ربما أدَّى إلى شيء من الضعف في الوازع الديني لدى نفر قليل، وربما تكاسل البعض منهم عن الأداء المتواصل للشـعائر الدينيـة، وخصوصاً الصلاة. وتلاشـت لدى نفر آخـر بعض القيم المنبثقة من هذا الدين مثل الصدق والأمانة والقناعة وغيرها من القيم البناءة. بل إن تلك التغيرات أدت إلى إدمان بعض الشباب السفر إلى الخارج، فكانت النتيجة اكتساب بعض الأخلاق الغريبة والعادات والسلوكيات البعيدة عن أعراف المجتمع السعودي وقيمه.

ولم يَعُـد الوازع الديني لـدى البعض هو المعيار الثابت للقيم في المجتمع كـما كان الحـال في السـابق، لكـن مـع ذلـك تبقى وسـائل الضبـط الشرعي والتربـوي والأمنـي والثقـافي قائمة ونشـطة، تسـعى جاهـدة للمواءمة بين التغـيرات والتحـولات التنمويـة، مـع الاحتفـاظ بقيـم المجتمـع وثوابتـه وأخلاقياته المسـتمدة من الدين الإسـلامي، ولا نظـّن أن ذلك النفر المعدود الذي تأثّر بحساب متعجل غير مدروس ذو تأثير على الإطار المجتمعي العام للمملكة[1].

(١) البـشر، خالـد بن سـعود، مكافحـة الجريمة في المملكـة العربية السـعودية، مصدر سابق، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

الفصل الرابع
دراسة الحالة ـ الحالات ـ النتائج

٤ . دراسة الحالة ـ الحالات ـ النتائج

دراسة الحالة Case Study لعيِّنة من ستة أفراد من المحكوم عليهم بالسجن لارتكابهم جرائم السرقة:

من أجل مزيد استقصاء العوامل والأسس التي تسبب الانحراف والاضطراب في السلوك، مثلما يحدث عند المنحرفين من السارقين، ولتلافي جوانب القصور ـ إن وجدت ـ من خلال تحقيق المقاربة الكيفية والنوعية لتكون الدراسة شاملة بالبحث والتقصي لجوانب الانحراف الذي أدى بهم لارتكاب جريمة السرقة، ورغبة منا في تأكيد أهمية تحديد دور العوامل الأسرية والتربوية والإعلامية في الجنوح وارتكاب الجرائم. ولإيضاح فاعلية هذه العوامل في التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرية، فقد استخدمنا منهج «دراسة الحالة Case Study » عبر استبانة قمنا بتصميمها لاستطلاع آراء عيِّنة من ستة أفراد من المتهمين بجريمة السرقة المودعين في السجن، بهدف تحديد أسباب انحرافهم وجنوحهم إلى السرقة.

و«دراسة الحالة» تُعدّ من مناهج دراسة الظواهر الاجتماعية، من خلال التحليل المتعمق لحالة فرديّة، قد تكون شخصاً، أو جماعة، أو حقبة تاريخية، أو عملية، أو مجتمعاً محليّاً، أو مجتمعاً كبيراً، أو أي وحدة أخرى في الحياة الاجتماعية[1].

ويقوم هذا المنهج على افتراض أن الحالة قيد الدراسة، يمكن أن تصلح نموذجاً لحالات أخرى مُشابهة، أو على نفس النمط. ولذلك فمن الممكن

---

(١) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ١٧٦-١٧٩.

عـن طريق التحليـل الموضوعـي، التوصـل إلى تعميمات قابلـة للتطبيق على حالات أخرى تتماثل مع نفس النموذج.

ويُعرِّف (معن خليـل العُمر، ٢٠٠٠)[١] (دراسـة الحالةCase Study) بأنها "اختبار مُفصل لمثال واحد، أو لظاهرة واحدة، وهي دراسـة لاستطلاع تقديم معلومات معتمدة على شريحة اجتماعية واسـعة، لكونها غالباً ما تكون مفيـدة ونافعـة في المرحلـة الأولية للبحـث والتقـّصي، طالما تسـتطيع تقديم فرضيات يمكن اختبارها بشـكل منسـق مع عدد كبير من الحالات المشابهة، وتُسـتخدم دراسـة الحالة أحياناً في البحوث الاجتماعية، وفي بعض الأحيان تُمثـل دراسـة أوليـة لأبحـاث متقدمة. لكـن أغلـب اسـتخداماتها تكون في المراحل الأولية والبحوث الابتدائية، وبالذات عندما تكون المصادر قليلة أو يصعب الحصول عليها، وعندئذ يذهب الباحث إلى اسـتخدام دراسـة الحالة من أجل الحصول على فكرة أولية عن موضوع الدراسـة، أي اختيار حالات للدراسة لتمثيل أو تحديد القاعدة النظرية لانطلاق الدراسة. واستخدم علماء الاجتماع مثـل الإثنوغرافيـين آلية الملاحظة بالمشـاركة في (جمـع المعلومات) التي تستغرق وقتاً طويلاً، في حال كونهم لا يحصلون على مساعدات بحثية، إذ عندئـذ تكـون دراسـة الحالـة أداة جيـدة في إعطـاء معلومـات لهـا قيمتها البحثية، قد يصعب الحصول عليها من مسـوحات شـاملة، لكن مهما كانت نتائـج دراسـة الحالة عميقة وشـاملة فإنها يصعب تعميمها عـلى كافة مجتمع الدراسة أو الحالات المشابهة لها».

---

(١) العمـر، معـن خليل، معجـم الاجتماع المعـاصر، ط١، عـمان (الأردن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

هذا وتمثل طريقة دراسة الحالة أسلوباً معيناً في التحليل، أكثر من كونها مجموعة من الإجراءات المستحدثة في البحث، فهي اتجاه في الدراسة، ينظر إلى وحدة اجتماعية نظرة كلية.

وأول من طبق طريقة دراسة الحالة هم علماء التاريخ، حينما اهتموا بتقديم دراسات وصفية عن الشعوب والأمم، تبعتها بحوث تفصيلية عن جماعات أصغر، وقبائل وحالات فردية.

وتسعى الطريقة إلى الفهم المتعمق من خلال التحليل والوصف الدقيق الذي تعتمد عليه، حيث يلاحظ أن معظم البحوث التي استخدم فيها منهج دراسات الحالة، كانت تتجه نحو التركيز على السلوك الفردي في السياق الاجتماعي الشامل، الذي يظهر فيه. وأثبتت هذه الطريقة أنها ذات جدوى في استطلاع قيم الأفراد واتجاهاتهم، وتعريفاتهم، للمواقف المحيطة بهم، ومن ثم يمكن الاستفادة من نتائج دراسة الحالة في تحديدٍ أدقّ للاضطرابات والاختلالات السلوكية، والتي قد تكون سبباً في ارتكاب الجرائم.

هذا وقد قمنا بدراسة حالات ستة أفراد من المحكوم عليهم بجرائم السرقة، واستخدمنا استبانة لهذا الغرض، وقمنا بتحليل نتائجها، ليتبين مدى اتفاق نتائج التحليل مع ما سبق من إجراءات البحث عن عوامل الجنوح عامة، واضطراب السلوك عند ارتكاب جرائم السرقة.

وتعكس طبيعة البيانات والإجراءات المستخدمة في استخدام منهج دراسة الحالة الاهتمام بالسلوك الفردي والإطار الاجتماعي الواسع، حيث الاهتمام بالبحث والحصول على وثائق شخصية، وخطابات وسجلات الهيئات الاجتماعية، وتواريخ الحياة، والسير الذاتية، إضافة إلى الاعتماد على المقابلات المتعمقة. كما أن الفحص الشامل للمعلومات والبيانات الشخصية

التي تستخدم فيها دراسة الحالة، يُمكن أن تفيد في تقديم فروض وفئات تخضع للاختبار، عن طريق الأساليب الإحصائية. واستخدام منهج دراسة الحالة التي يُمكِّن من خلال ما يُطرح من استقصاء لأحوال عيِّنة من المنحرفين من السارقين، أنّ نتبيَّن العوامل الأساسية، التي يستشعرها هؤلاء المنحرفون خلال مراحل تنشئتهم الاجتماعية، وخاصة العوامل ذات الأثر مثل:

١ ـ دور الأسرة.

٢ ـ دور المدرسة.

٣ ـ دور الجانب الديني والقيمي الأخلاقي.

٤ ـ الوسائط والتأثير الإعلامي.

وقد قمنا بتصميم استبانة لتحديد العوامل ذات الصلة في كلّ من المؤسسات الاجتماعية المشار إليها، من أجل استقصاء مُحدد لمؤثرات هذه المؤسسات في انحراف الناشئة من الأبناء، وأثر هذه المحددات في اتباع السلوك المنحرف سواء في السرقة أو غيرها من الانحرافات.

وفيما يتعلق بهذه العوامل فإنّ:

١ ـ الأسرة Family (العائلة)

تُعرف على أنها الجماعة الاجتماعية البيولوجية الأساسية النظامية التي تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواج مُقدرة (شرعية) وأبنائهما، ومن أهمّ الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية وممارسة العلاقات التي أحلَّها الله، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم برعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.

وهذه الجماعة التي تكون على الأساس السابق وتُمارس هذه الوظائف

تختلف في بنائها اختلافاً واضحاً، وهي وفقاً لأدوارها الاجتماعية تُقسم إلى:

أ ـ الأسرة النواة Family Nuclear

أو ما تعرف بـالأسرة المباشرة أو البيولوجية أو الأولية المحدودة. وهذا النمط من الأسرة ينتشر في كافة المجتمعات.

ب ـ الأسرة الممتدة Family Extended

وهناك مُسـميات أخرى للأسرة وفقاً لطبيعة بنائها، إلا أنه من المعروف أن دور الأسرة يمثـل تتابـع الأحداث التي تمرّ بأسرة معينـة منذ قيام الزواج وحتـى وفـاة الزوجين، وما يحدث خـلال هذه الفترة ـ طالـت أو قصرت ـ من ميـلاد أو زواج للأبنـاء والعمليات والمناسـبات المختلفة التـي تُواجهها وتربية الأطفال وتنشـئتهم، إلى جانب الظروف العديدة التي تُصاحب سـّن الشيخوخة[1].

ومـن الناحيـة الاجتماعية تُعتـبر الأسرة أُولى المؤسسـات الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السوية واللاسوية (المنحرفة) لأبنائها.

٢ ـ المدرسة School

تُعـرف عـلى أسـاس أنها مـن المؤسسـات التربويـة، التي تُعد مسـؤولة مسؤولية تربوية وتعليمية وثقافية وأخلاقية للناشئة، وتعمل بصورة متضامنة مع الأسرة، وكلما كان هناك اتصال دائم وتعاون بين ما تقدمه الأسرة لأبنائها والمدرسة، أدى ذلك إلى تنشئة سليمة للأجيال.

---

(١) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ١٧٦-١٧٩.

٣ ـ الجانب الديني والقيمي الأخلاقي Moral Values

الدين أساس الحياة لكل المجتمعات وفق أديانها المتبعة، ومنه تُستمد القيم الأخلاقية[١]، التي تُوجه سلوك الأفراد ضمن إطار ما يُسمَّى بالثقافة الدينية. ولا تكفي الثقافة الدينية ليكون الفرد مُتديِّناً أو حتى مُجرَّد معرفته لأسس الدين، بل لا بد من الممارسة والتطبيق لتعاليم الدين من إقامة الشعائر الدينية كالصلاة والصوم والأمانة والتحلي بالأخلاق الإسلامية الفاضلة التي تنعكس إيجاباً على سلوك الأفراد في المجتمع.

وانتشار الثقافة الدينية (أحد الأديان السماوية) في أي مجتمع لا يعني ارتفاع المستوى الأخلاقي والقيمي للفرد وعدم إقدامه على ارتكاب انحرافات سلوكية، بل لا بد أن يكون العلم بالدين مصحوباً بالإيمان قولاً وعملاً واتباع ما جاء به الحقّ من عنده، حتى يمكن الحكم على دور تأثير الجانب الديني والقيمي الأخلاقي في السلوك الذي يمكن أن يمنع من ارتكاب الجريمة.

---

(١) القيمة (Value) تُعتبر من الحقائق الأساسية المهمة في البناء الاجتماعي، وهي تعالج من وجهة النظر السوسيولوجية على أنها عناصر بنائية تشتق أساساً من التفاعل الاجتماعي. وهي مبدأ مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي القوي، كما يوفر لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة، ولذلك تضع القيم مجموعة المستويات العامة للسلوك التي تكون المعايير الاجتماعية التعبير الواضح والملموس لها، على أن الطبيعة العامة التي تتميز بها القيم تجعل من الممكن للأفراد الذين يشتركون في نفس القيم أن يختلفوا على بعض المعايير المندرجة تحتها.
للمزيد انظر: غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٥٠٤.

٤ ـ الوسائط والتأثير الإعلامي Information Media

أو ما يعرف بوسائط الاتصال الجماهيري Mass Media، وهي تُمثل الوسائط (الأدوات والوسائل) غير الشخصية للاتصال، التي عن طريقها تنقل كل المعلومات السمعية والبصرية بشكل مباشر إلى الجماهير وتشمل: التلفزيون والراديو والصور المتحركة وقنوات الاتصال عبر الإنترنت والصحف والمجلات والكتب وغير ذلك.

والمصطلح المشار إليه يتضمن جانبين:

١ ـ ما يتصل بالوسائل الفنية للنقل والاتصال.

٢ ـ ما يتصل بالجمهور.

والأعضاء الذين يتكون منهم الجمهور كثيرون وغير متجانسين ويستجيبون لكل وسيلة من وسائل الاتصال كأفراد منفصلين[١].

وفيما يلي استجابات العيِّنة التي طبقنا استبانة دراسة الحالة عليها، وهي عيِّنة من ستة أفراد من مُرتكبي جرائم السرقة والمحكوم عليهم بالسجن.

أولاً: البيانات الشخصية Personal Statements والسيرة الذاتية لأفراد عيِّنة دراسة الحالة

تشمل استمارة الحالة معلومات شخصية عن أفراد عيِّنة دراسة الحالة تخصّ: (العمر الزمني، المهنة، الحالة الاجتماعية)، وتضمنتها الجداول رقم (٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩) وقد أمكن حصر استجابات كل فرد من أفراد العيِّنة كالآتي:

---

(١) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٢٨١-٢٨٢.

الجدول رقم (٤٦)
الاستجابات العامة لأفراد عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية موزعة حسب استجابة كل فرد

الاستجابات لأفراد عيِّنة دراسة الحالة					
الحالة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
٢١ سنة	٢١ سنة	٢١ سنة	٢٢ سنة	٢٢ سنة	٢٤ سنة
بدون عمل	بدون عمل	بدون عمل	بدون عمل	طالب	موظف قطاع خاص
أعزب	أعزب	أعزب	أعزب	أعزب	مُطلق

وقبل القيام بتحليل استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة مُجتمعة، للربط بين العوامل التي أدَّت إلى انحرافهم، قمنا باستعراض كل حالة منفردة لإلقاء الضوء على السيرة الذاتية، وتاريخ الحالة عبر حياة كلّ فرد من أفراد العيِّنة، منذ طفولته وحتى وقتنا الحاضر (وجوده في السجن) وذلك على النحو التالي:

«الحالة الأولى»

- السن/ ٢٤ سنة.
- المهنة/ موظف قطاع خاص.
- الحالة الاجتماعية/ مُطلق.
- المستوى التعليمي/ متوسط.
- مستوى تعليم الأب/ ثانوي.
- مستوى تعليم الأم/ ثانوي.

ـ طبيعة الإقامة/ يعيش لوحده بعيداً عن والديه (مع صهره).

ـ عدد أفراد الأسرة/ ١٤ فرداً.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة الأولى:

أسرتنا تتكون من ١٤ فرداً من ضمنهم الوالدان، وترتيبي بينهم الثاني، أربعة من الذكور وثمان من الإناث، تزوج الخمسة الكبار ويعيش كل منا منعزلاً عن الآخر، تزوج والدي بامرأة ثانية وعمري ١١ سنة، ولم يعد يهتم بنا أو يسأل عنا، فقد كان والدي يعاملني بقسوة، وكانت والدتي تدافع عني، مما عودني على عدم تحمل المسؤولية والانهيار أمام أي مشكلة، وكنت دائماً أشعر بغربة عندما أبتعد عن بلدي (مقر إقامتي) حيث إنني أعمل في قرية مجاورة في مجال (الحراسات الأمنية الخاصة) وكنت في طفولتي أشعر برغبة في السيطرة على غيري من الأطفال، وكنت قليل الاهتمام بمظهري، ولم يكن لدي قُدرة على مواجهة الضيوف الغرباء، وفي المدرسة كنت أخاف من زملائي الذين يتصفون بالشجاعة، وفي مواقف كثيرة أحاول إظهار قوتي ولكني أفشل وأخجل.

وأتذكر أنه عند بلوغي شعرت بتغير مفاجئ في حياتي وخاصة في أسلوب معاملتي مع الآخرين، فكنت سيّء الطبع أرد الإساءة ولو كان المسيء أقرب الناس إليّ.

وكنت أعتقد بأن أسلوب الخيانة والغدر من سمات القوة والحصول على حقوق الآخرين دون إرهاق. وبدأتُ وأنا في المرحلة الإعدادية أفهم الأمور الدينية وبدأت أتغيَّر من القسوة إلى اللين، ولكن زاد غضبي على الأسرة لعدم اهتمامها، واشعر بأن أسرتنا غير حقيقية بل مجرد أسرة فقط، خالية من كل مقومات الأسرة التي نعرفها والتي بيَّنها لنا الدين الإسلامي من مودة ورحمة

وعطف واحترام وتقدير. إلا والدتي فأنا أحبّها جدّاً وعلاقتي بها قوية، على عكس والدي فهو قاس في تعامله ويُسمعني السباب والشتائم ويوبخني بكلام بذيء بسبب تأخري الدراسي، مُعتقداً بأن ذلك سيُحقِّق نتيجة..

وحاولت أن أهرب من ذلك لأشغل وقت فراغي مع الأصحاب في لعب كرة القدم، ولكن مشاكلي ازدادت سوءاً وشعرت بأنني أقلّ شأناً من أصدقائي، لأن ظروفنا المادية صعبة جدّاً، ومنزلنا صغير جدّاً يحتوي على ثلاث غرف مُقابل عددنا الكبير، وكنت أحلم بتغير الحال مع مرور الزمن، وحصلت على شهادة الثانوية العامة، بعد ست سنوات عن طريق الدراسة في المساء، وكنت وقتها متزوجاً، فوالدي زوجني ابنة عمي وعمري ١٧ سنة، ولم أعرف أمور الحياة الزوجية ولم يكن لدي مصدر رزق معيَّن، اعتمدت على مساعدة والدتي، وكنت أسكن في منزل شعبي صغير وقديم يملكه والد زوجتي، وحاولت مسايرة الحياة والظروف وأن أكون أحسن من غيري أو على الأقلّ بمستوى من هم حولي..

وبدأت أفكر في طريقة لزيادة الدخل وعرضت الفكرة على أحد أصدقائي في العمل من الذين يعملون في الفترة المسائية لأن طبيعة العمل بنظام (مناوبات) وقدم لي نوعاً من الحبوب المخدرة علمت بأن اسمه (الكبتاجون) وأعرف أنه ينشط ويُساعد على السهر، واستمررت على هذه الحال إلى أن عرض عليَّ سرقة أحد المحلات التجارية القريبة من عملنا، وخطط هو وحدد لي الدور، وبالفعل قمنا بالسرقة، وكان مقدار المبلغ الذي تمت سرقته يصل إلى عشرين ألف ريال سعودي، وشَكَّت زوجتي بالأمر، وأبلغت والدها، واتهموني بالسرقة وأنكرت ذلك، إلى أن احتدم النقاش بيننا وبدأت المشكلات والمشاجرات تزداد يوماً بعد يوم وانتهت حياتنا بالطلاق. شعرت بالوحدة وكره الناس لي، وحاولت الهرب من كل المشكلات

بالانعـزال والاسـتمرار على ارتـكاب جريمة السرقة مسـتغلاً ظروف عملي المسـائي، وبالفعل كـررت ذلك ما يقارب خمس مرات وبأسـلوب واحد إلى أن قُبـض عليّ وسُـجنت لمـدة عامـين، وكان وقتها عمري ١٩ سـنة، وأطلق سراحـي، ولم أجـد بعد إطلاق سراحي مـا يعينني على الحيـاة، فلقد فُصلت مـن الوظيفـة، واضطررت لمعـاودة جريمة السرقة، وأقدمـت عليها وبنفس الأسـلوب السـابق، وأثناء قيامي بالسرقة حاول حـارس الأمن القبض عليّ وتشاجرت معه، وأحدثت به إصابات بليغة وتمَّ القبض عليّ، وها أنذا أقضي عقوبة السرقة بالسجن لمدة خمس سنوات مضى منها أربع.

«الحالة الثانية»

- السن/ ٢٢ سنة.
- المهنة/ بدون عمل.
- الحالة الاجتماعية/ أعزب.
- المستوى التعليمي/ أول ثانوي.
- مستوى تعليم الأب/ ابتدائي.
- مستوى تعليم الأم/ أمي.
- طبيعة الإقامة/ مع الوالدين.
- عدد أفراد الأسرة/ ٩ أفراد.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة الثانية:

كنت الطفل الأول والوحيد في الأسرة إلى أن صار عمري ١٠ سنوات، وبعدهـا تزوج والدي بامـرأة ثانية وأنجبت ثمانية، ثلاثـة من الذكور وخمس

من الإناث، أكبرهم يصغرني بعشر سنوات وهو من الذكور، ونقيم في منزل واحـد، أي: إخوتي ووالـدي وزوجته، ومنزلنا مسـتأجر وصغير يتكون من غرفتـين وفناء كبير، في طفولتي كنت الابـن المدلَّل، لأني الوحيد حتى تزوج والدي فأهملني ووالدتي، وسـبب زواجه أن والدتي مريضة بسـبب تعرضها لحـادث مـروري رفق خالي نتـج عنه كسر في فقـرات ظهرها مـا أقعدها عن كثـير من مسـؤولياتها. واتجه والدي لرعاية زوجته الثانيـة وكانت أمي تنتقم منـي بالـضرب، ويزيد عليّ والدي بالـضرب أيضاً والشـتائم، وكانا يفعلان ذلك معي بحجة الخوف عليّ، ولا يسـمحان لي بالخروج من المنزل، وأستغلّ خـروج والـدي الدائم من المنزل للخروج مع (الشـلة)، وأقول لوالدتي إنني ذاهـب للمذاكرة مع أبناء عمي، إلى أن أبلغت المدرسـة والدي بغيابي وتدني مسـتواي الـدراسي، قـام والدي عـلى إثرها بـضربي أمام زملائي بالمدرسـة، وهربت من المنزل إلى أحد أصدقائي من الذين تشابه ظروفه ظروفي، ولم يكن لدينا مصروف، وكان يسكن معنا في المنزل أشخاص من الجاليات الإسلامية غير العربية، ونجتمع في المسـاء على مشـاهدة الأفلام في الفضائيات، وأفلام الفيديـو، خاصـة الإجراميـة، واسـتهوتنا بعض المشـاهد التي تُجسِّـد جرائم السرقـة، واقتنعنـا بالفكرة التـي تتمثل في سرقة المنازل الخالية بسـبب سـفر مُلاكهـا، وأخذنا ننفذ مخططاتنا ونقـوم بمراقبة المنازل الخالية من خلال عدم وجـود إضـاءة وعدم تـردد أحد عليهـا، ونفذنا مـا نريد وأَقْدَمْنـا على سرقة منـازل عـدَّة، وحصلنـا على مبالـغ كبيرة ومجوهـرات. وكنت أسـتغلّ وقت وجود الناس في الصلاة لكي أنفذ جريمتي.

ولم يكن والدي يسـأل عنـي حتى قبل ضربي وهربي مـن المنزل، إضافة إلى أن رقابـة الأسرة شـبه معدومـة، ولم يكـن للمدرسـة أي دور في توجيهنا وتبصيرنا بما يضرّ وينفع.

وأتذكر أنه في السنوات الأولى من الدراسة كنت مجتهداً ومتفوقاً في المدرسة ومُطيعاً لوالديّ، ولكني كنت مسلوب الإرادة لا كلمة لي ولا رأي، معتمداً اعتماداً كليّاً على والدتي، ووجدت أن زواج والدي هو فرصتي الوحيدة للخروج من هذا المأزق. بعد هروبي من المنزل شعرت بأنني صاحب كلمة ويحترمني أصحابي، وإنني أعيش حياة حقيقية فيها الحرية والرجولة، ولا كلمة لأحد عليّ، وكانت طموحاتي كبيرة جدّاً، أهمها أن أملك سيارة خاصة فارهة؛ لأني أعتقد أن امتلاكها يؤكد وجودي ويحترمني من حولي من أصدقائي، وقررت أن أجمع المال بأي وسيلة كانت بغض النظر عن مشروعيته (حلال أو حرام) لكي أستقرّ طالما أن والدي يرفضني، بدليل أن أحداً من الأسرة لم يسأل عني إطلاقاً بعد غيابي الذي استمرّ لمدة ثلاثة أشهر، وأسمع من أبناء عمومتي بأنّ والدي يردِّد براءته مني وإنكاره لي، ويصلني من خلالهم التهديد والوعيد، لدرجة أن والدي شوه سمعتي أمام أقربائي..

وكلّ هذه الضغوط النفسية أفقدتني الأمان، وزادت عندي من حبّ الانتقام لنفسي منه، فأقدمت على ارتكاب جرائم تلو الأخرى، وأصبحت بالفعل من معتادي الإجرام وأرباب السوابق، وكان في داخلي صراع غريب، فأحياناً أبكي عندما أتذكر أسرتي ورضاء الوالدين والحلال والحرام لدرجة أنني أصلي أحياناً وأدعو الله أن يهديني إلى الصراط المستقيم، ولكن الطريق مغلق أمامي من كل الجهات، وعندما ألتقي بأصدقائي وأقتنع بأفكارهم يذهب الصراع وأقول لنفسي: إنني على حق فيما أقوم به من تصرفات، لأنني لا أستطيع أن أعيش عالة على أحد فمن أين أحصل على المصروف؟ إلى أن أتت النهاية السيئة فقُبِضَ عليّ عندما ارتكبت حادثاً مروريّاً وكانت السيارة التي بحوزتي مسروقَة، وكنت مدار بحث لدى الجهات الأمنية، وكانت نهايتي السجن الذي أعتقد أنه بداية النهاية لحياتي المأساوية... فقدت أسرتي

ومستقبلي وأحلامي الخيالية الموثقة بعقوبة سجن مدتها ثماني سنوات أمضيت منها خمس سنوات من العذاب والحسرة والألم.

«الحالة الثالثة»

- السن/ ١٢ سنة.
- المهنة/ بدون عمل.
- الحالة الاجتماعية/ أعزب.
- المستوى التعليمي/ الابتدائي.
- مستوى تعليم الأب/ أمي.
- مستوى تعليم الأم/ أمي.
- طبيعة الإقامة/ يعيش مع والده لأن والدته مطلقة وتُقيم خارج البلاد «بمصر».
- عدد أفراد الأسرة/ ٨ أفراد.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة الثالثة:

الأسرة مهمة جدّاً في التربية وخَلْق علاقة بين أعضائها لتخاف الله، وهذا ما لم يتوفر في أسرتنا، فقد كان الجو الأسري كئيباً، والدتي مطلقة وتعيش عند أهلها في (مصر) ولا نراها إلا نادراً، أنجبت ثمانية منهم ثلاثة أشقاء، أخ يكبرني بسنتين وأخ يصغرني بست سنوات، وخمسة غير أشقاء جميعهم إناث يعيشون مع والدتي إلى جانب زوجها.. ترتيبي الثاني بين إخوتي، وعلاقتي بوالدتي قوية جدّاً، طلقها والدي عندما كان عمري ١٢ سنة، بعد أن اتهمها بعرضها، وطُلِّقت عن طريق المحكمة الشرعية (الخُلع).

أمَّا علاقتي بوالدي فهي سيئة ولا أستطيع أن أجرؤ حتى على سؤاله عن أي شيء، ولا أستطيع الحديث معه خوفاً من أن يضربني؛ لأنّه لا يعاملني وإخوتي إلا بالضرب، ومن الغريب أنني لا أستطيع أن أقول له: أبي. ودائماً يفضل أخي الأكبر عليّ وحياتي كلّها خوف نتيجة الضرب والتحطيم، وبعد طلاق أمي أهملنا فلا يسأل عنا. وأصبح وضعنا الاجتماعي سيئاً وأطلق علينا أبناء الحي لقب أبناء المُطلقة ويجرحوننا بكلام بذيء، وأصبح هذا مثل الوصم[1] في حياتنا.

وانقطعت عن الدراسة بعد وصولي للصف السادس الابتدائي بسبب ظروفي الأسرية الصعبة من جراء معاملة والدي والمجتمع الذي لا يرحم مما أثَّر على سلوكي حتى في تعاملي مع الآخرين. ولأنّ المدرسين ينظرون إلي

---

(١) الوصم: هو المصطلح الشائع في بيئتنا المحلية، بينما علميّاً يسمى: الوسم.. ولعلم الاجتماع الجنائي رأي في ذلك يتجلى في نظرية الوسم الانحرافي التي تفترض أن الانحراف عملية اجتماعية، تحدث نتيجة لرأي الجمهور عن الحادثة السلوكية التي تقوم بين طرفين: الانحراف نفسه، وردّ فعل الآخرين تجاه هذا الانحراف. إنّ الأشخاص المنحرفين لا يعتبرون عملهم عملاً إجراميّاً، بل يرونه عملاً تافهاً لا يستحقّ الذكر، ولكن عندما تدرك الجماعة أن هذا العمل عمل إجراميّ فهي بذلك تصفهم بالوصف الذي يُصبح وصفاً لهم في النهاية كمجرمين ومنحرفين.
للمزيد انظر: الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مصدر سابق، ص ٩٨-١٠١.
ويقابل مصطلح (وصم) ما يسمى بالوصمة الاجتماعية، وتعني علاقة ازدراء تلصق بفرد معين عن طريق أفراد آخرين أو جماعة اجتماعية، ويشير المصطلح في الاستعمال الشائع إلى أي جزاء سلبي أو تعبير عن استهجان لعدم الامتثال. انظر: غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع. مصدر سابق، ص ٤٤١.

نظرة سيئة ويسيئون معاملتي وأصبحت بدون عمل وأشعر بأنني شخص انطوائي وغير مرغوب فيه، لأنه لا فائدة مني، ولم أستفد حتى من دراستي.. مما دفع بي للإحباط [1]، والتفكير في ارتكاب جريمة السرقة للهروب من هذا الواقع المؤلم، ومن أقوى وأهمّ الأسباب التي دفعتني لارتكاب الجريمة: الحاجة إلى المال، والضغوط النفسية، والانعزال لعدم وجود صديق أو قريب. ورغم أنني لا أرتكب جريمة السرقة وأنا تحت تأثير المخدر كما يقولون، إلا أنه ينتابني شعور ودافع قويّ لا يمكن إدراكه أو وصفه، فدخلت السجن أول مرة، ثم تذكرت الله وتبت، وعدت مرة أخرى وارتكبت جريمة السرقة (سطو مسلَّح) مع ثلاثة من أصدقاء السوء لاعتدائنا بالسلاح والضرب على صاحب أحد المحلات التجارية، وسرقة المحل، ومضى على سجني عامان ونصف ولم يحكم علينا، وأتوقع أن يحكم علينا بالإعدام.

---

(١) الإحباط Frustration (الخيبة) تثبيط/ فشل.. هو إعاقة المرء عن بلوغ هدف ما، وسد الطريق التي يسلكها نحو الوصول إلى هدفه، سواء أكان السعي نحو الهدف سعياً واعياً أم غير واع. وتُطلق لفظة الإحباط مجازاً على كل نوع من العراقيل التي تحول دون بلوغ الهدف المنشود والاقتراب منه.. يمكن لهذه العرقلة أن تُعاش على صورة إخفاق مباشر أو رد في مشاركة من جانب الوعي.. وهذا ما تجسد في شخصية صاحب الحالة.
للمزيد انظر: زروق أسعد، موسوعة علم النفس، مراجعة عبد الله عبد الدايم، مصدر سابق، ص ١١.

«الحالة الرابعة»

- السن/ ٢١ سنة.
- المهنة/ طالب.
- الحالة الاجتماعية/ أعزب.
- المستوى التعليمي/ متوسط.
- مستوى تعليم الأب/ ثانوي.
- مستوى تعليم الأم/ أمي.
- طبيعة الإقامة/ مع الوالدين.
- عدد أفراد الأسرة/ ١١ فرداً.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة الرابعة:

حياتنا الأسرية تتمتع بجو مريح خالٍ من المشاكل، وعلاقتي بوالدي ممتازة جدّاً. ترتيبي بين إخوتي الخامس، منحتني أسرتي الثقة ولم يراقبني والدي لثقته بي خاصة بعدما كبرت، ولكن قبل السنة السابقة لدخولي السجن كان يرافقني بحكم مروري بمرحلة المراهقة كما يقول، ويسحبني بالقوة من بين أصدقائي حينما أكون معهم. علاقتي بإخوتي جيدة وجميعهم ملتحقون بالمدارس ومستواهم الدراسي جيد. ووضْعُنا الاجتماعي معقول جدّاً، ودخلت السجن وأنا مستمرّ في الدراسة في الصف الثالث المتوسط رغم رسوبي سنتين في الصف الأول والثاني وسنة في الصف الثالث نفس المرحلة. ولتوقعي برد فعل زملائي والمدرسين لابد أن أغير المدرسة بعد خروجي من السجن. ولا يمكن أن أسرق وقت الامتحانات لأن الحصول على شهادة أهمّ من السرقة.

ولا أعتقد بأن المواظبة على الحضور للمدرسة شرط للاستقامة، لعلمي بـأن بعض الأشـخاص من المنحرفين مسـتمرون في دراسـاتهم. علـماً بأنني مواظـب عـلى الصلوات في المسـجد عـدا صلاة الفجـر، وملتحق بمدرسـة تحفيـظ القرآن الكريم إرضـاء لوالدي فقط. ولم أتعـاط المخدرات، وارتكبت جريمـة السرقة كنوع من التسـلية وغواية من الشـيطان، ولحاجتي للمال رغبة في شراء سـيارة، ولوجـود فـراغ كبـير في حيـاتي. ولم أكـن أتوقـع القبض عليّ خاصـة أنني سرقت المـرة الأولى ولم يقبض عـليّ، وكان ذلك مع بداية الفصل الـدراسي الأول. وفي المـرة الثانيـة قبـض عـليّ لإقدامي على سرقـة عديد من المحلات التجارية (مراكز الهاتف العمومي) وارتكبت الجرائم بمفردي وقت أداء الصـلاة، إذ لا يتمّ إقفال المراكز بصورة جيدة.. وحكم عليّ بالسـجن لمدة ثلاث سـنوات أمضيت منها سـنتين. ترتب على سـجني تعرضي لمرض نفسي فأنا الآن أراجع مستشفى الصحة النفسية، وأتعاطى عقاقير مهدئة (فاليوم)[1]، والأدهى من ذلك أن والدتي تعرضت لجلطة في الدماغ وهي طريحة الفراش.

(١) أفاد طبيب السجن بأن هذه الحالة تُعاني من أعراض مرض الاكتئاب النفسي وفق تشخيص الطبيب النفسي.
والاكتئاب من منظور التعلم السلوكي هو: «الشعور بالبؤس وعدم الارتياح، وانتقـاص قيمـة الـذات، والشـعور بالذنب والإحسـاس الفعـلي بالإرهاق والانعزال الاجتماعي والشكاوى البدنية، وانخفاض معدل السلوك».
للمزيد حول موضوع الاكتئاب انظر: عسـكر، عبد الله: الاكتئاب النفسي بين النظرية والتشخيص. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨، ص ٢١-٤٧.

«الحالة الخامسة»

- السن/ ٢٢ سنة.
- المهنة/ بدون عمل.
- الحالة الاجتماعية/ أعزب.
- المستوى التعليمي/ الابتدائي.
- مستوى تعليم الأب/ ثانوي.
- مستوى تعليم الأم/ ابتدائي.
- طبيعة الإقامة/ يعيش مع والده لأن أمه مطلقة.
- عدد أفراد الأسرة/ ١١ فرداً.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة الخامسة:

منذ أن فتحت عينيَّ على الوجود والمشكلات مستمرّة بيني وبين والدي، وزادت بعد طلاق أمي بسبب تحريض زوجته الثانية، فنحن خمسة أشقاء ثلاثة ذكور أنا أكبرهم وبنتان، وأربع أخوات وأخوان من الزوجة الثانية، وفارق السنّ بيننا قريب، وكان والدي يعاملني وإخوتي الأشقاء معاملة غير عادلة، ويُفضل أبناءه الآخرين علينا، وذلك بتأثير زوجته الثانية التي هي سبب رئيس لكل المشكلات وفقدان الأسرة لعوامل نجاحها واستقرارها. رغم أن والدي رجل متديِّن ويخاف الله ويحلّ مشكلات الآخرين وذو سمعة جيدة في مجتمعنا. ويعمل في التجارة البسيطة وأرغمني على ترك الدراسة لمساعدته، ولأنني أيضاً كرهت المدرسة بسبب رسوبي المتكرر لمدة ثلاث سنوات ولعصبية المدرسين خاصة مع الطلبة الأقلّ مستوى مادّياً. وعلاقتي بوالدي سيئة لأنه لمجرد تأخري عن البيت، ولو لساعة واحدة يطردني بعد

ضربي وتوبيخي، فهو يريد متابعتي دقيقة بدقيقة وكأني مجرم رغم أن عمري في ذلك الوقت ١٣ سنة، لدرجة أنني أذهب معه للصلاة بدون وضوء، وأتذكر في آخر مرة طردني ذهبت إلى أخوالي في مدينة أخرى، ولم أشاهد والدي لمدة ثلاث سنوات، وإذا حاولت الاتصال به فإنه يغلق الخطّ في وجهي.. ويُريد مني العودة للدراسة ومواصلتها بعد انقطاعي عنها لمدة سبع سنوات، وأنا لا أرغب بمواصلة الدراسة إطلاقاً؛ لأنّ والدي يهمه كلام الناس، ويقول لهم إن ابني يدرس ولم ينقطع عن الدراسة.

وحاولت عائلتي التوسط لكنه رفض، وأصبحت متشرداً ولا يوجد من يرعاني[1]. فكل أب يحب لابنه الخير والنجاح ولكن أسلوب التربية يختلف، فالضرب والطرد لا يؤديان إلى نتيجة فالإحساس لديّ قد مات، وأصبحت أتقصد عناده وهو لا يثق بي أبداً.

وأتعاطى المُسكر والدخان وتوقفت عنهما ذات مرة عندما هداني الله للصلاة بالمسجد وسماع الخطبة وتأثيرها عليّ عندما تُذكر الجنة والنار. ولكن أين أذهب وأنا أفتقر للكلمة الطيبة والمعاملة الحسنة، ولو استخدم والدي هذا الأسلوب لما كنت هنا في (السجن) وقلت له: إن الضرب لا ينفع.. وعدت للتدخين والمخدرات وأخيراً للسرقة للحصول على المال مع

---

(١) التشرُّد يُعتبر مدخلاً للانحراف، حتى في الحالات التي لا يتورط فيها المتشرِّد بأعمال جنائية. وتُشير إحصاءات محاكم الأحداث الفرنسية بأن عدد المتشردين يُقدرون بـ(٢٥٠٠) قاصر كل سنة، أكثرهم من الذين فرُّوا من منازلهم العائلية، وهذا الفرار يؤدي غالباً بالفتيات إلى الفجور والبغاء، كما يؤدي بالفتيان إلى الانحراف والشذوذ الجنسي.
للمزيد انظر: شازل، جان: الطفولة الجانحة. (ترجمة: انطوان عبده) بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٢م، ص ١٤.

رفقاء السوء الذين اهتموا بي أكثر من والدي وأسرتي، فوالدي كما ذكرت لم أشاهده منذ ثلاث سنوات أو أناقشه. وهذا أثَّر على حياتي وأصبحت عصبيّاً صاحب مشكلات. ولم يسبق لوالدي أن وجَّهني أو نصحني لكن نصائحه يُسديها للآخرين فقط. وإلى الآن لم يزرني أو يسمح لأحد من أسرتي بزيارتي، ولا يهتم بأي شيء يحدث لي بعد أن تدهورت حالتي الصحية بالسجن حيث إنني مريض بالقلب بسبب التدخين، ونتيجة الضغوط النفسية التي عشتها طوال حياتي، وزاد الألم في السجن، وعقوبتي مدتها ثلاث سنوات، ومضى منها سنة وثمانية شهور تقريباً. فقد قُبِض عليّ وأنا في حالة سكر داخل منزل لقصد السرقة.

«الحالة السادسة»

- السن/ ٢١ سنة.
- المهنة/ بدون عمل.
- الحالة الاجتماعية/ أعزب.
- المستوى التعليمي/ الثانوي.
- مستوى تعليم الأب/ ابتدائي.
- مستوى تعليم الأم/ أمي.
- طبيعة الإقامة/ مع الوالدين.
- عدد أفراد الأسرة/ ٩ أفراد.

وفيما يلي ما ورد من بيانات شخصية خاصة بالحالة السادسة:

أسرتنا مستقرة وعلاقتنا جيدة كإخوة، فأنا الابن الأكبر والأول في الأسرة. علاقتي بوالدي أقوى علاقة، والأفضل بين إخوتي، ويحبني أكثر

مـن إخوتي، وعلاقتـي بوالدتي جيدة،.. فَقَدَ والدي ثقتـه بي عندما علم أنني أدخن. وكان عمري وقتها ١٢ سـنة،. وأصبح يراقبني مراقبة شديدة، وكان لـديّ اعتقـاد خاطئ بأن الشـخص لكـي يتعلم من الحياة لابـد له أن يشرب الدخان ويحشش ويعمل كل ما هو ممنوع، وهذا هو الذي دمَّر حياتي. ولم يكن للمدرسـة دور مهمّ في الانضباط؛ لأن برامج التوعية منصبة على المخدرات ومبالغ فيها رغم أننا لم نصل أصلاً لهذه الدرجة من التعاطي، كما أنني أعرف بعض الأشـخاص في المدرسة من المجرمين. وكذلك الصلاة فأنا كنت أصلي في المسـجد تحت تأثير الوالد دون خشـوع. وأحياناً أصلي أمـام الناس لأُبعد عن نفسي شبهة السلوك المنحرف.

حـاول والـدي أن يُصلحني ويُحسـن علاقتنا ولم ينجـح لأني أصبحت منحرفـاً بينـي وبين نفسي، فقـد كنـت أسرق النقود من والـدي دون علمه، وأسرق مـن المحـلات الصغـيرة (نشـل) إلى أن قُبـض عـليّ وسُـجنت بدار الملاحظة وكان عمري وقتها خمس عشرة سـنة، وكانت القشّـة التي قصمت ظهر البعير.. تبدد كلّ أمل في تحسـين العلاقة مع الأسرة. وساءت أوضاعي المادية ولا بد لي من دخل مادي ولا أرضى بالقليل، وأرغب بأن يكون مقامي كبيراً بين الناس ولا طريق لتحقيق ذلك إلا المخدرات والسرقة.

ارتكبت جريمة السرقة لوحدي دون مشـاركة أحد فأحيانا أجد محفظة داخل سيارة فأقوم بسرقتها، وهذا يعتمد على توفر سهولة الهدف لأنها كانت في طريقـي فقـط ولا أبحـث عنها. فلا يمكـن أن أكسر متجـراً مُقفلاً وأقوم بسرقتـه. ولكن أدخـل المتجر لشراء حاجـة وعند ملاحظتي انشـغال البائع أقوم بسرقة ما أريد وارتكبت بهذه الطريقة حوالي خمساً وعشرين سرقة. ولا يمكن أيضاً أن أقفز إلى منزل أو أسرقه حتى لو وجدت الباب مفتوحاً لأنني

لم أخطط لارتكاب أي جريمة ولكن ارتكبت الجريمة فقط حينما تكون في طريقي أي بالصدفة [1].

نتائج فحص حالات عيِّنة البحث من حيث الأوضاع الاجتماعية والبيانات الشخصية:

بعد أن تمَّ عرض الحالات الست كلاًّ على حدة، ولكونها تصطبغ بالتواتر لاقتراب معظم خصائصها من العمومية لدى أصحابها، من حيث تشابه وتداخل الظروف والعوامل التي أدت إلى انحرافهم وارتكاب جريمة السرقة. وحتى لا يكون هناك تكرار مُخل بالعرض، فسوف نتناول استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة مجتمعة، لأننا لا نعتقد في وجود عامل واحد معيَّن هو الأبرز أو المُسبِّب للانحراف، بل نرى أن هناك مجموعة من العوامل

(١) نجد أن العوامل الخارجية والداخلية التي أشرنا إليها عند عرض هذه الحالة، قد تصيب عمل وظائف المراقبة الذاتية. وهذه الوظائف يكف عملها تحت تأثيرات غرائزية عنيفة، مفاجئة، أو تحت طاقة عصبية مكبوتة. وفي حالات أخرى تكون وظائف المراقبة الذاتية العليا ـ كوعي المواقف وإمكانات الإرادة ـ تكون مصابةبنقص أو عيب، أو جهل، أو تعطيل. وذلك نتيجة لسوء التوافق، أو خطأ في إعداد وتركيب القيم الأخلاقية، على صعيدي الوعي والانفعال.
وبسبب هذه العوامل قد يحصل أو لا يحصل الانتقال لفعل الجنوح. كما أنّ الانتقال إلى الفعل أو عدمه يتوقف غالباً على أهمية المخالفة. فالمنحرفون الذين يرتكبون جُنحاً صغيرة لا يستردون شيئاً من المراقبة الذاتية أمام خطورة العمل الإجرامي، فيدركون ما ينتج عن مثل هذا العمل من أضرار فادحة لهم ولضحاياهم.
ولعلنا نُفسِّر اختيار هذه الحالة لهذا النوع من السرقة لحرص السارق على اختيار الوسط نفسه من حيث المكان والزمان كي يسرق بسبب التسهيلات التي يُقدمها له هذا الوسط في ارتكابه السرقة.. فالمنحرف غالباً تجذبه الأماكن التي (لم يُضبط فيها) ويمكن أن نسمي هذا النوع من السرقة تجاوزاً ـ بالسرقة الفجائية. وهذا التفسير لا يلغي، على أي حال، تفسيرات أخرى عميقة هي أيضاً.
للمزيد انظر: شازل، جان: الطفولة الجانحة. مصدر سابق، ص ٦٥-٦٩.

والمسببات الأخرى التي تصطبغ بها شخصية المنحرف، وبهدف الوصول من خلال العرض والتحليل إلى تحقيق المقاربة الكيفية والنوعية التي سبقت الإشارة إليها سلفاً، ولكي يتحقق الهدف المنشود من دراسة الحالة، فإننا نعرض فيما يلي تحليلاً عامّاً لاستجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة [المذكورين فيما تقدم] التي سبق ذكرها من قبل:

تحليل استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة بالنسبة للبيانات الشخصية[1]

١ ـ الفئات العمرية لمرتكبي جرائم السرقة:

بمراجعة بيانات استمارة الحالة اتضح أنّ عمر الأفراد من مرتكبي جرائم السرقة، والمحكوم عليهم بالسجن، وفق ما ورد في استمارة دراسة الحالة لكل من أفراد العيِّنة كالآتي:

الجدول رقم (٤٧)

للفئات العمرية لعيِّنة دراسة الحالة من مرتكبي جرائم السرقة

الفئة العمرية	التكرار
٢١ سنة	٣
٢٢ سنة	٢
٢٣ سنة	ـ
٢٤ سنة	١
المجموع	٦

(١) نرى أنّ الاستجابات كمفهوم تتسم بالشمولية للموضوع بخلاف السرد لتاريخ الحالة (مدار الدراسة) ولأنّ الاستجابة في المفهوم الدينامي تنطوي على كل ما يصدر عن الحالة من أقوال وأفعال مباشرة تتم خلال العلاقة المتبادلة بين الحالة والباحث في المقابلة.

مـن هذا يتبين أن المدى العمري لأفراد عيِّنة دراسـة الحالة، ينحصر بين ٢١ ـ ٢٤ سـنة، ويتفـق هـذا المدى العمري مـع ما توصلت إليه الدراسـات السـابقة مـن أن أعمار المجرمين تقع في المدى العمـري المنوه عنه آنفاً، وهو ما يُقابل العمر الزمني للشباب، أو أواخر مرحلة المراهقة.

فيـما يتعلـق بمدى اتفاق نتائج اسـتجابات عيِّنة دراسـة الحالة مع نتائج الدراسـات السابقة، تبيِّن اتفاق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة الاستطلاعية التـي قمنـا بها، فقـد بلغت أعلى نسـبة عمرية لأفـراد العيِّنـة (المنحرفين) من (٢٢ ـ ٢٦ سنة) وفق ما ورد في الجدول رقم (٣) فيما تم عرضه من الدراسة الاستطلاعية.

كـما تتفـق نتائج عيِّنة دراسـة الحالـة أيضاً مـع نتيجة الفرضيّـة الثانية في الدراسـة الاسـتطلاعية والتي تنـصّ على أنّ «عامـل العمر الزمنـي مؤثِّر له دلالتـه، حيـث يتبع أسـلوب السرقـة المراهقون والشـباب أكثر مـن الفئات العمريـة الأخـرى» وكانـت نتيجـة هـذه الفرضية هـي: وجود فـروق ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى (٠,٠٠١) بين تكـرارات أعـداد المنحرفين (السارقين) حسـب الفئات العمرية المختلفة. وذلك لصالح الأفراد المنتمين إلى الفئة العمرية ما بين (٢٠/ ٢٤)، فقد كانت نسـبة المنحرفين من أبناء هذه الفئة العمرية تبلغ (٥١,٣٪) وهي النسـبة الأعلى بين نسـب مختلف الفئات العمرية الأخرى.

٢ ـ نوع المهنة لمرتكبي جرائم السرقة قبل الحكم عليهم بالسجن:

الجدول رقم (٤٨)
نوع المهنة لعيِّنة دراسة الحالة من مرتكبي جرائم السرقة

نوع المهنة	التكرار
بدون عمل (عاطل)	٤
طالب	١
موظف قطاع خاص	١
موظف حكومي	-
المجموع	٦

من هذا يتبين أن المهنة التي كان يُمارسها أفراد عيِّنة دراسة الحالة قبل الحكم عليهم بالسجن لارتكابهم جرائم السرقة: أنّ أربعة منهم بدون عمل أي (عاطلون)، وواحد منهم موظف في قطاع خاص، وواحد طالب. ويعني ذلك أن توزيع المجرمين في المجتمع على قطاعات ومِهَن مختلفة، وعدم تمركزهم في مهنة دون أخرى.

هذه النتيجة تؤيدها نتيجة الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها، والتي تبيَّن منها أن الانحراف السلوكي وارتكاب الجرائم يقوم به فئة العاطلين عن العمل، إذ بلغ العدد في الدراسة الاستطلاعية (٦٢) فرداً من أصل (١٦٥) فرداً من المنحرفين (السارقين) كما هو مبيَّن بالجدول رقم (١٧) في الدراسة الاستطلاعية.

٣ ـ الحالة الاجتماعية لعيِّنة دراسة الحالة من مرتكبي جرائم السرقة:

الجدول رقم (٤٩)

الحالة الاجتماعية لعيِّنة دراسة الحالة من مرتكبي جرائم السرقة

الحالة الاجتماعية	التكرار
أعزب	٥
متزوج	-
مُطلّق	١
المجموع	٦

من هذا يتبين أن الحالة الاجتماعية لأفراد عيِّنة دراسة الحالة كالآتي:

خمسة من أفراد العيِّنة من العُزَّاب، وهي نسبة عالية، وواحد فقط مطلّق. وتُبيِّن هذه النتيجة أهمية الزواج في حياة الأفراد ودوره في تحصينهم من المنكرات، وتحمّل المسؤولية تجاه الزوجة والأبناء، وانشغال ربّ الأسرة بهم، بدلاً من انتهاج سلوكيات منحرفة لإشباع حاجاتهم المختلفة سواء بارتكاب الجرائم الأخلاقية، أو جرائم الأموال (السرقات). ويتفق في هذا السلوك غير المتزوج والمطلّق.

هذه النتيجة تتفق مع نتيجة الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها: فقد تبيَّن بأن أفراد العيِّنة (المنحرفين) مُعظمهم من العُزاب حيث بلغ العدد (١٣٨) فرداً من أصل (١٦٠) فرداً من المنحرفين، كما هو مُبيَّن بالجدول رقم (٤) في الدراسة الاستطلاعية.

ثانياً: العوامل الأسرية Family Factors

لبيان دور العوامل الأسرية في حياة المنحرفين جرى تطبيق استبانة دراسة الحالة عليهم، وقد تضمن هذا الجانب عدداً من الأسئلة التي تتعلق بالأسرة من جميع جوانبها، وبلغ مجموع الأسئلة سبعة عشر سؤالاً مُبينة في الجدول رقم (٥٠).

الجدول رقم (٥٠) الاستجابات العامة لعيِّنة أفراد دراسة الحالة عن أسئلة العوامل الأسرية موزعة حسب استجابة كل حالة

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١	في حياتك العائلية، ما أهمّ العوامل المؤثرة في حياتك الأسرية؟	الأولى	لا يوجد
		الثانية	لا يوجد
		الثالثة	لا يوجد
		الرابعة	التمسك بالدين ورضاء الوالدين
		الخامسة	المشاكل العائلية
		السادسة	الوحدة وعدم وجود صديق وطلاق الوالدة
٢	هل كنت تعيش في أسرة صغيرة؟	الأولى	لا
		الثانية	لا
		الثالثة	لا
		الرابعة	لا
		الخامسة	لا
		السادسة	لا

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٣	هل تعيش مع والديك؟	الأولى	والدتي
		الثانية	والدي
		الثالثة	مع الوالدين
		الرابعة	مع الوالدين
		الخامسة	مع الوالدين
		السادسة	لا أعيش معهما
٤	إذا كانت الإجابة لا، فمع من كنت تعيش؟	الأولى	والدتي
		الثانية	والدي
		الثالثة	مع الوالدين
		الرابعة	مع الوالدين
		الخامسة	مع الوالدين
		السادسة	مع صهري
٥	كم عدد أفراد أسرتك؟	الأولى	أحد عشر فرداً
		الثانية	ثمانية أفراد
		الثالثة	تسعة أفراد
		الرابعة	تسعة أفراد
		الخامسة	تسعة أفراد
		السادسة	أربعة عشر فرداً
٦	ما ترتيبك بين أفراد الأسرة؟	الأولى	الأول
		الثانية	الأول
		الثالثة	الأول
		الرابعة	الأول
		الخامسة	الثاني
		السادسة	الثاني

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٧	وضِّح كيف كان تعامل الأسرة معك وأهمية التعامل في حياتك؟	الأولى	مهمة لأنني أعيش معهم ويهتمون بي
		الثانية	هي مصدر التربية
		الثالثة	مصدر مهم للاستقرار
		الرابعة	مهمة للغاية لخلق علاقة قوية وخلق الخوف من الله
		الخامسة	مهمة لأنني أعيش بين الوالدين والإخوة
		السادسة	مهمة وخاصة للصغار
٨	اشرح الجو الأسري والتعامل الذي كنت تعايشه؟	الأولى	جو طبيعي خال من المشاكل
		الثانية	جو جيد
		الثالثة	خال من المشاكل
		الرابعة	مشاكل عائلية وتفضيل أبناء الزوجة الثانية.
		الخامسة	في البداية المعاملة بالضرب، وبعد طلاق الأم الإهمال، ولا يَسْأل الأب، وجو الأسرة كئيب
		السادسة	لا نشعر بالأسرة الحقيقية
٩	كم زوجة لدى والدك؟	الأولى	واحدة
		الثانية	واحدة
		الثالثة	واحدة
		الرابعة	واحدة
		الخامسة	اثنتان
		السادسة	اثنتان

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١٠	ما العلاقة بينك وبين والدك؟	الأولى	جيدة
		الثانية	جيدة
		الثالثة	خلافات كثيرة وخاصة أيام المراهقة
		الرابعة	أشعر أنه يكرهني ويطردني
		الخامسة	جيدة وإن كنت أفضل الانعزال
		السادسة	سيئة حيث أخاف منه ولا أقول أبي.
١١	وضِّح علاقتك بوالدتك؟	الأولى	جيدة
		الثانية	جيدة
		الثالثة	جيدة
		الرابعة	ممتازة
		الخامسة	قوية
		السادسة	تعيش في مصر ولم أرها منذ طلاقها
١٢	هل كان والداك يقومان بمراقبة سلوكك وتوجيهك إلى السلوك السوي؟	الأولى	قوية مع اختيار الأصدقاء
		الثانية	معدومة
		الثالثة	أكذب عليه وأخرج عند خروجه من المنزل
		الرابعة	في الصغر يراقبني والآن بعد عملي لا يراقبني
		الخامسة	لم تكن هناك رقابة ولكن أخيراً بدأت الرقابة والضرب
		السادسة	أحياناً
١٣	ما المستوى التعليمي لوالدك؟	الأولى	أمي
		الثانية	ابتدائي
		الثالثة	ابتدائي
		الرابعة	ثانوي
		الخامسة	ثانوي
		السادسة	ثانوي

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١٣ مكرر	ما المستوى التعليمي لوالدتك؟	الأولى	أمي
		الثانية	أمي
		الثالثة	أمي
		الرابعة	أمي
		الخامسة	ابتدائي
		السادسة	ثانوي
١٤	هناك بعض الأفراد يتأثرون بسجل والديهم الإجرامي، ما رأيك في ذلك؟	الأولى	ليس دائماً
		الثانية	لا يتأثرون عند عدم معاقبة الأب
		الثالثة	صحيح؛ لأنه يقلد والده
		الرابعة	يختلف من فرد لآخر
		الخامسة	لا ينطبق حيث إن الوالد في سجن والابن في سجن آخر
		السادسة	لا
١٥	هل أحد من أفراد الأسرة [الوالد أو الإخوة أو الأقارب] سبق وأن حُكم عليه في جريمة وأُودع السجن؟	الأولى	لا أدري
		الثانية	لا أدري
		الثالثة	لا
		الرابعة	لا
		الخامسة	والدي سجين في قضية مالية في مدينة أخرى (جدة)
		السادسة	أخوالي أثروا فينا باستعمال المخدرات
١٦	ما رأيك في الأسرة التي يتم فيها إنجاب أطفال، ويستشعر الأب أنه مسؤول عن أبنائه، هل يمنع الأب من ارتكاب جريمة السرقة. وضِّح رأيك؟	الأولى	نعم بسبب الاستقرار والمسؤولية بين الزوجة والأولاد
		الثانية	الخوف على أسرته وما يترتب على سجنه من تأثير العائلة
		الثالثة	ينشغل بعائلته ولا يقدم على ارتكاب جريمة
		الرابعة	صحيح بحكم الارتباط والابتعاد عن المشاكل
		الخامسة	المسؤولية تمنع
		السادسة	لا أعتقد حيث إن هناك بعض الأشخاص لديهم أطفال ومع ذلك يرتكبون جرائم وسبب ذلك رفقة السوء.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١٧	إذا كنت متزوجاً ولك أبناء هل تُقدم على ارتكاب جريمة السرقة؟	الأولى	لا، لأنه ليس هناك ضرورة لارتكاب جريمة
		الثانية	لا، لخوفي على أسرتي
		الثالثة	لا، لأنه لدي أسرة ومسؤولية
		الرابعة	نعم، أرتكبها لحاجتي للمال
		الخامسة	لا، لأني سأرتبط بالأسرة
		السادسة	لا، لأن الشخص عندما يكبر ينضج ويتخلى عن الجرائم والمشاكل؛ لأنّ الأطفال سيصبحون مجرمين.

يتضح من الجدول السابق وجود استجابات مُختلفة ومتباينة لعيِّنة أفراد دراسة الحالة يتبين منها ما يلي:

١ ـ العوامل المؤثرة في الحياة الأسرية

تبـيَّن: أن ثلاثـة من أفراد العيِّنة أفادوا بعـدم وجود أي عوامل مؤثرة في حياتهـم الأسرية، وفرد واحد ذكر التمسـك بالدين ورضـاء الوالدين كأهمّ العوامـل المؤثـرة في حياته الأسرية، وفـرد واحد كذلك أفاد بأن المشـكلات العائليـة في طليعة العوامـل المؤثرة في حياته الأسرية، وفـرد واحد أيضاً ذكر بأن الوحدة وعدم وجود صديق وطلاق والدته كانت من أهمّ العوامل التي أدت إلى انحرافه.

وتؤكـد هذه النتيجـة أهمية الأسرة ودورهـا في حياة الأبنـاء والمجتمع، ذلـك لأن الأسرة هي مصـدر ثقافة الأبناء، وهي الوسـط الاجتماعي الأول في التنشـئة الاجتماعيـة، وأنهـا تُعتـبر أهم مؤسسـات الضبـط الاجتماعي في الحيـاة الاجتماعيـة بصفـة عامـة، إذ تُعتـبر أقـوى مؤسسـة اجتماعيـة يعتمد عليهـا المجتمع في عملية التنشـئة الاجتماعية، فهـي ذات تأثير فاعل في تنمية

شـخصيات أفرادهـا. وهـي التي تُحدد شـخصياتهم وتُشـكلها وتوجهها إلى الخـير أو إلى الـشر، إلى الصحـة أو إلى المـرض، إلى السـواء أو إلى الانحراف. وقد تتصدع الأسرة لظرف من الظروف، فتُعتبر أسرة مريضة، نتيجة الطلاق وكثرة المشـكلات العائلية وهي ظروف تهيئ لعوامل الجريمة، فالطلاق مثلاً يُمثل صدمة عاطفية للأبناء وحرماناً لهم من مشـاعر الرعاية والحنان. فضلاً عـن حرمانهم من الرعاية الوالدية، التي من خلالها يتمّ تعليمهم واكتسـابهم مهارات اجتياز صعوبات الحياة، فالعائلة هي التي تهيئ لهم أسبابها.

وقـد تبـيَّن أنّ الأسرة التي انفصلـت ركيزتاها سـواء كان هذا الانفصال انفصـالاً إراديّاً أو عارضاً، كاملاً أو كامنـاً، تظهر مظاهر الانحراف والجريمة بين أبنائها، بشكل واضح. وتتفق كلّ الإحصاءات التي تمت في إظهار أن نسبة تتراوح بين (٧٠٪) من المنحرفين قد نشـأوا في أسر منفصلة[١]. وهذا من شأنه أن يجعل الأبناء يشـعرون بالاغتراب والوحدة والانعزال في محيطهم الأسري ثم في المجتمع، وهذا الشـعور يُمهد للانحراف الذي يُصبح السـلوك السـائد لـدى المنحـرف؛ لإثارة اهتمام الآخرين وإشـعارهم بوجوده، مثـال ما يتبع في السرقـة القسرية الرمزية دون مبرر مادي لعدم القدرة على ضبط السـلوك، أو الإقدام على أشـكال أخرى من السلوك الانحرافي، وكأن هذا النهج هو الذي لا يستطيع المنحرف مبارحته، بل يصعب عليه تعديله إلى السلوك السوي.

لذلك فإن توافق الحياة الأسرية وسـلامة البيئة الاجتماعية الأسرية التي يعيـش فيها الأبناء، تُمثل الضمان الفاعـل الذي يحول بينهم وبين أي انحراف سلوكي، أو أي لون من ألوان المرض النفسي، أو أي اضطرابات في تكوينهم الشخصي والنفسي.

---

(١) الشرقـاوي، أنـور محمـد: انحراف الأحـداث. القاهرة: دار الثقافـة للطباعة والنشر، ١٩٧٧، ص ١٠٦.

٢ ـ نوع الأسرة التي ينتمي إليها الفرد

تبين من السؤال عما إذا كانت الأسرة صغيرة أم كبيرة، أن جميع أفراد العيِّنة الستة أجابوا بأنهم لا يعيشون في أسرة صغيرة، بل يعيشون في أسر كبيرة تُسمَّى الأسرة المركَّبة Compound Family وهي تُمثل نموذجاً أسريّاً يُصاحب نظام تعدد الزوجات أو تعدد الأزواج، إذ تتحد أسرتان نوويتان أو أكثر. وهذا يُشير إلى أنّه كلّما زاد عدد أفراد الأسرة الواحدة، مثل ما في أسر أفراد العيِّنة الحالية، فإنّه قد يصعب تحقيق الرعاية المنشودة من قبل الوالدين، إضافة إلى صعوبة توجيه الأبناء والسيطرة عليهم، بخلاف الأسرة الصغيرة التي تتكون من عدد قليل من الأبناء فإنه يسهل مراقبتهم وتوجيههم. وفي الأسرة الكبيرة يكثر عدد أفراد العائلة ويُصبح المنزل مكتظّاً بالأفراد، ما يخلق جوّاً من عدم الراحة والاستقرار وسوء التوافق بين أفراد الأسرة. وقد أخبر أفراد العيِّنة بمعاناتهم من هذا الواقع ـ تعدد أفراد الأسرة ـ وما يُسببه صغر المكان من انزعاج وعدم راحة، وعدم قيامهم بأداء واجباتهم العملية والمدرسية، ما يؤدِّي إلى الإخلال بالراحة الضرورية للجسم والعقل معاً، وتوافر الأمن النفسي، وما يتبع ذلك من أزمات نفسية صعبة، يُعبرون عنها بانحرافات سلوكية مُختلفة.

وتُشير نتائج بعض الدراسات، إلى أنّ الجانحين في الغالب ينحدرون من أسر عدد أفرادها كثيرون[1].

---

(1) Sheldon and Eleanor Glueck, Uuravelling Juvenile Delinguency, Cambridga, Harvard Univ. Press. 1950

٣ ـ هل تعيش مع والديك؟

تُبين الاستجابات أن ثلاثة من أفراد العيِّنة يعيشون مع والديهم، وواحد يعيش مع والده، وآخر يعيش مع والدته، وواحد لا يعيش مع والديه. وقد يكون سبب عيش بعض الأفراد مع والدهم أو والدتهم أو بدونهما نتيجة للطلاق أو الوفاة، ما يؤثر على الاستقرار الأسري الذي لا يمكن إغفاله في حياة الطفل، وفي تربيته وتنشئته وتشكيل شخصيته، وبمقدار صلاح هذا الدور بين الوالدين، تصلح شخصية الطفل ويصلح نموه، وبقدر اضطراب هذا الدور تضطرب شخصيته، وهذه الآثار المهمة لا تقتصر على مرحلة الطفولة، بل تتعداها إلى كل حياة الطفل ومراحل عمره المختلفة، وتُشكل مستقبل حياته فيما بعد.

وعلى العكس من ذلك فإن غياب أحد الوالدين أو كليهما له آثاره السلبية على حياة الأبناء، ويؤكد هذا الجانب ما تضمنته نتائج دراسة أُجريت في المجتمع السعودي توصلت إلى أن (٥ر٤٤٪) من أفراد العيِّنة البالغ عددها (٣٤٨) سجيناً، يُعانون من غياب أحد الوالدين[١].

٤ ـ مع من يعيش في حال تعذر العيش مع الوالدين

تبيَّن من الاستجابات أن إجابات اثنين تُشير إلى أنهما يعيشان بعيداً عن الوالدين. واثنان ذكرا بأنهما لا يعيشان مع والديهما بسبب طلاق الأمّ. واثنان يعيشان مع صهريهما.. استجابات أفراد العيِّنة عن هذا السؤال مُرتبطة

---

(١) شمس، محمد محمود، وعقَّاد عدنان عبد الحميد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، مصدر سابق، ص ١٢٩.

بالسؤال السابق (الثالث) والذي تضمن التعليق على استجاباتهم، بهدف تناول أهمية الأسرة في ظل وجود الوالدين وحياة الأبناء تحت كنفهما.

٥ ـ عدد أفراد الأسرة

تبيَّن من الاستجابات أن جميع أفراد العيِّنة ينحدرون من أُسر عدد أفرادها بين (٨ ـ ١٤) فرداً وهو عدد كبير ولا شك، وتؤكد هذه النتيجة ما جاء في إجابات أفراد العيِّنة عن السؤال الثاني فقد تضمنت إجاباتهم بأنهم جميعاً ينتمون لأسر كبيرة.

وهذه النتائج قد تعطي بعض الدلالات على خطورة إهمال تربية الأبناء في حال كثرة عدد أفراد الأسرة أو عند تعدد الأمهات. ما يؤكد أهمية الاهتمام بالأبناء وتربيتهم، ومعاملتهم معاملة متساوية خصوصاً إذا وُجد غير الأشقاء، مما يقيهم من الانحراف الذي ينشأ عن الإهمال في التربية وشعور الأبناء بأنهم لا ينالون حقوقهم كما يحصل عليها إخوانهم الآخرون.

وتُماثل هذه النتيجة نتيجة الدراسة الاستطلاعية لدراستنا التي توصلت إلى أن إجمالي عدد إخوة أفراد العيِّنة من الذكور والإناث بلغ (٣٢٨) فرداً، كما هو مُبين بالجدول رقم (١٢) في الدراسة الاستطلاعية.

٦ ـ ترتيب أفراد العيِّنة بين أفراد الأسرة

تبيَّن من الاستجابات أنّ أربعة أفراد ترتيبهم الأول في الأسرة، واثنين ترتيبهما الثاني بين أفراد الأسرة، وهذا يعني أن جميع أفراد العيِّنة هم من ذوي الترتيب المتقدم في أُسرهم.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات مثل: دراسة (السعيد،

١٩٨٨)[١]، التي أوضحت نتائجها أن نسبة من كان ترتيبه الأول بين أفراد أسرته يُمثلون أعلى نسبة لأفراد عيِّنة متعاطي المخدرات، ودراسة (الفالح، ١٩٨٧)[٢]، التي توصلت إلى أن غالبية أفراد العيِّنة من المنحرفين، كان ترتيبهم هو الابن الأول بين أفراد أسرهم، حيث بلغت نسبتهم (٣, ٣٣٪) من مجموع العيِّنة.

ولقد أثبتت بعض الدراسات عن الانحراف «أن ترتيب الشاب بين إخوته في الأسرة يُعد شيئاً مؤثراً»[٣]. كما أثبتت دراسة عن الإدمان والمدمنين في المجتمع السعودي أن غالبية مُتعاطي المخدرات هم من الأفراد الذين احتلوا الترتيب الأول والثاني على التوالي بين أفراد أسرهم[٤].

وقد يرجع ذلك إلى ما يوليه الوالدان للابن الأول من تدليل مُفرط، وحماية زائدة تجعلهما يُعاملانه برقة يشوبها التساهل، وإظهار الحب المبالغ فيه، إضافة إلى تجاهلهما لبعض أخطائه في البداية حيث يكون ردّ فعل هذه الأخطاء الصغيرة، من جانب الابن بعد ذلك إلى نوع من أنواع اللامبالاة، وتُصبح المعاملة بإفراط في التساهل وعدم محاسبة الابن على أخطائه، ما يجعل

---

(١) السعيد، أحمد عبد الله، (دراسة لبعض الجوانب النفسية لمتعاطي الحشيش بمنطقة الرياض)، رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٨.

(٢) الفالح، سليمان قاسم، (عوامل تعاطي المخدرات: دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض)، رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٧.

(3)Life cycle: A conceptual Framework For Al ksne, Hatold. The Examination of careers in Drug Abuse. P: 1980. Unpublished Ph. D. Dissertetion, Submitted to City university of New York.

(٤) المرواني، نايف محمد، الإدمان والمدمنون: دراسة نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص ١٤٨.

من السـهل تأثير الآخرين عليه في حياته العامة، إذ إنّ التبعية التي تنجم عن التدليـل الزائد في التنشـئة الاجتماعية تُعد أساسـاً في الانحـراف عند الكبر، وخاصة عندما ينعدم التوجيه والضبط الأسري خوفاً على الابن، أو خوفاً من مُجرَّد إغضابه، وتتحول اللامبالاة إلى مظاهر متعددة من السـلوك المضطرب في حيـاة الابن، وتُصبح نظرته إلى كلّ أمور حياته قائمة على اللامبالاة وعدم الاكـتراث بالعواقـب. وما ينطبق على تنشـئة الابن الأول ينطبـق على الابن الثـاني في كثـير من الأحوال. وهذا ما ينطبق على معظم الحالات في الدراسـة الاستطلاعية.

ولذلـك نجـد الأبنـاء لا يقـدرون المسـؤوليات، لأنهم لم يتعـودوا على الاعتماد على أنفسـهم، لأنهم لا يتمتعون بالاسـتقلالية بـل تقوم حياتهم على الاعتماد على الغير ويشـعرون بالنقص والارتباك، وعدم الثقة بالنفس، الأمر الذي يجعلهم أكثر عُرضة للسلوك الانحرافي.

٧ـ كيفية تعامل الأسرة وأهمية التعامل في حياة الفرد

تبـيَّن مـن الاسـتجابات أن جميع أفـراد العيِّنـة أجمعوا على أهميـة تعامل الأسرة مـع الأبنـاء، وردود أفعال المعاملة الوالدية على ذلـك مؤثرة وإيجابية عـلى حياتهم، فقـد أفاد كل واحـد منهم بإجابة مُسـتقلّة يلتقـي مضمونها في الاتفـاق عـلى أهميـة معاملـة الأسرة في حياتهـم، وتتبلـور إجاباتهـم كالآتي: ((مهمة؛ لأنه يعيش معهم ويهتمون به.... هي مصدر التربية.... هي مصدر لاستقرارهم... مهمة للغاية لخلق علاقة قوية وخلق الخوف من الله... مهمة لأنني أعيش بين الوالدين والإخوة... مهمة وخاصة للصغار).

وتُعد استجابات أفراد العيِّنة عن هذا السؤال واقعيَّة فيما يجب أن تكون

عليه معاملة الأسرة، وفي إدراك الأبناء لأهمية التعامل في حياتهم داخل الأسرة، حيث إنه في حال عدم إدراك الأبناء لأهمية تعامل أسرهم، يكون ذلك من العوامل التي تُساعد على عدم الوقوع في براثن الانحراف والجريمة.

٨ ـ الجو الأسري والتعامل

تبيَّن من الاستجابات أن ثلاثة من أفراد العيِّنة أجابوا بأنه جو طبيعي خال من المشكلات الأسرية، وجيد، والثلاثة الآخرون أجابوا بإجابات سلبية مُبينة على النحو التالي:

(مشكلات عائلية...وتفضيل أبناء الزوجة الثانية...بداية التعامل... والمعاملة بالضرب... وبعد طلاق الأم الإهمال...ولا يسأل الأب... وجو الأسرة كئيب...لا يشعر من خلاله الابن بالتماسك الأسري...بل يستشعر التفرق... وعدم التآلف...والتراحم بين الأفراد).

وعادة ما تكون الأحوال والظروف السائدة في البيت، لها آثارها العميقة الجذور في سلوك الطفل وبناء شخصيته. وقد أجرى (بولدوين، ١٩٤٨) دراسة في هذا الشأن على (٦٧) طفلاً في نحو الرابعة من العمر بإحدى مدارس الحضانة، وكشفت دراسته عن آثار وجود قدر من الديمقراطية داخل المنزل على نمو شخصية هؤلاء الأطفال، وذلك من خلال مُلاحظتهم في مواقف لعب حرة، وقد تم رصد سلوك الأطفال على سلم تقديري بواسطة ملاحظين مستقلين قاموا أيضاً بتقدير مدى روح الديمقراطية أو التسلطية التي تسود البيت الذي قدم منه الطفل، وقد لوحظ أن تفشي روح الديمقراطية في البيت من شأنه أن يخلق أطفالاً ميَّالين للحركة والنشاط

ويتصفـون بالجرأة وروح العدوان وحبّ الاسـتطلاع، وبُعد النظر والميل إلى شقّ عصا الطاعة، والزعامة[1].

مـن ناحيـة أخرى فقـد لوحظ أن الأطفـال الذين تتم نشـأتهم في بيوت تسود فيها روح التسـلط، ميَّالون للهدوء، وأن سلوكهم حسن، ولا يميلون إلى العـدوان، وأن قدراتهم على الابتكار محـدودة، وأيضاً على التخيل وحبّ الاستطلاع[2].

وتؤكـد هـذه الدراسـة النتيجـة التي أفاد بهـا أفـراد العيِّنـة الحالية، من حيـث تأثير الجو الأسري والظروف السـائدة في المنزل كعوامل قد تؤدي إلى الانحراف.

٩ ـ عدد زوجات آباء أفراد العيِّنة

تبيَّن من الاسـتجابات أن أربعة منهـم، أفادوا بأن الوالد متـزوج بواحدة، واثنين ذكرا بأن أبويهما متزوجان كل باثنتين. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة الاسـتطلاعية لدراسـتنا والتـي تبيَّن منهـا أنّ (٩٣) مـن آباء أفـراد العيِّنة البالغ مجموعها (١٦٠) فرداً تزوجوا بواحدة، و(٧٧) من الآباء متزوجون باثنتين.

وهذه النتيجة تُشـير إلى أن عامل تعدد زوجات الأب، يشترك مع عوامل أخـرى في حصـول الانحراف عنـد الأبنـاء، إذ إن غياب ربّ الأسرة بسـبب الزواج من أخرى له أثره السلبي على الأبناء وينجم عنه سلوك غير سويّ.

---

(١) الشرقـاوي، مصطفـى خليـل، علـم الصحة النفسـية، بـيروت: دار النهضة العربية، (د.ت)، ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) الشرقـاوي، مصطفـى خليل، علم الصحـة النفسـية، مصدر سـابـق، ص ٢٠٥، ٢٠٦.

وقد أثبتت دراسة (الحامد، ١٩٢٢) على عيِّنة من المنحرفين في المجتمع السعوديّ أنّ (٦٠٪) من الآباء المتزوجين بأكثر من واحدة، أبناؤهم ينتمون إلى عيِّنة المنحرفين[١].

١٠ ـ العلاقة بين أفراد العيِّنة والآباء

تبـيَّن من الاستجابات أن اثنين منهم أجابوا بأنها جيدة، وواحداً ذكر بأنها جيدة ولكنه يُفضل الانعزال، وثلاثة أفاد واحد منهم بوجود خلافات كثيرة وخاصة أيام المراهقة، والثاني أفاد بأنه يشعر بأن والده يكرهه ويطرده من المنزل لأتفه الأسباب، والثالث ذكر بأنّ علاقته بوالده سيئة ويخاف منه ولا يُناديه بأبي. فهناك من الآباء من يتعامل بالصرامة والقسوة، وتأخذ هذه الصرامة مظاهر مختلفة من الأمر والنهي والنقد والعقاب البدني والمعنوي والمقاومة لرغبات الأبناء، لدرجة أنّ كلمة (لا) تكون دائماً على لسان هذا النوع من الآباء، إذا ما أقدم أبناؤهم على عمل من الأعمال، أو طلبوا مطلباً لا يجد قبولاً لديهم.

إنَّ مثال هؤلاء الآباء يتصفون بالقسوة والغلظة في معاملتهم لأبنائهم، لأن أسلوب تربيتهم يقوم في أساسه على السيطرة والتحكم الزائد، فضلاً عن أنهم في كثير من الأحيان يطلبون من أبنائهم القيام بأعمال صعبة شاقة، كما يحملونهم من المهام والمسؤوليات ـ في سن مبكرة ـ ما يجعلهم يشعرون بالعجز والقصور عن مواجهة المواقف. ويترتب على ذلك انعزالهم وكرههم لمن حولهم، والتعبير عن هذه الحالة بصورة أفعال عدوانية في محيط الأسرة،

---

(١) الحامد، معجب، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية، مصدر سابق. ص ٣٥٥.

ومن ثَمَّ قيامهم بارتكاب سلوكيات منحرفة ضدّ المجتمع، كنوع من التعويض عن الحرمان والإحباط، وإثبات لوجودهم أمام الآخرين.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن بعض المجرمين المدانين في جرائم قتل وسرقة كانوا قد تعرضوا خلال طفولتهم لإحباطات فسيولوجية وسيكولوجية أكثر من إخوتهم بشكل ظاهر، كما أنهم كانوا أقلّ من حيث قدراتهم على تنفيس الطاقات العدوانية لديهم بشكل مقبول اجتماعيّاً[1].

١١ ـ العلاقة بين أفراد العيِّنة وأمهاتهم

تبيَّن من الاستجابات أن ثلاثة منهم أفادوا بأنها جيدة، وواحداً ذكر بأنها قوية، وآخر يقول ممتازة، وواحداً لم ير والدته منذ طلاقها بسبب عيشها خارج المملكة (مصر). وفي هذا الصدد يذكر (فهمي، ١٩٨٧) أن «أول أساس لصحة النفس، إنما يُستمدّ من العلاقة الوثيقة الدائمة التي تربط الابن بأمِّه، ومن يقوم مقامها بصفة دائمة، وأي حالة تحرم الابن من هذه العلاقة تُسمى (الحرمان الأمومي) وهذا الحرمان إما أن يكون حرماناً كاملاً، كأن يكون الابن منفصلاً عن الأم بسبب من الأسباب. وإما أن يكون جزئيّاً، كأن يعيش معها ولكنها لا تستطيع أن تمنحه الحّب والرعاية اللذين يحتاج إليهما، إما لعدم وجود الجو الأسري إطلاقاً، أو وجود الجو الأسري ولكن بالصورة غير الملائمة»[2].

---

(١) منصور عبد المجيد سيد أحمد، والشربيني، زكريا أحمد، سلوك الإنسان بين الجريمة ـ العدوان ـ الإرهاب. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣، ص ١٨٧.

(٢) فهمي، مصطفى، الصحة النفسية: دراسات في سيكولوجية التكيف. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧، ص ٨٨، ٨٩.

فالأم إذن هي المصدر الأساس الذي يؤثر في الأبناء منذ المراحل الأولى لطفولتهم، من خلال دورها البارز في تكوين هوية الطفل منذ الصغر، عن طريق المعايير والقواعد التي يُكونها الطفل من خلال مُخالطته لها، وما تُضيفه من خلال هذه المخالطة من مُعتقدات وقيم ومفردات ونماذج لغوية[1]. والابن الذي لا يحسّ بالأمن بل يفتقده، لا يستشعر رعاية الأمّ وحنوها عليه، بل قد يسيء تفسير الأحداث من حوله، وتنعدم ثقته في نفسه وفي الآخرين، وتُحوله إلى عدو للجماعة التي يعيش بينها، ثم يمتدّ الشعور ويعمّ إلى المجتمع كلّه.

١٢ ـ مراقبة الوالدين لسلوك الأبناء وتوجيههم

تبيَّن من الاستجابات أن أفراد العيِّنة مختلفون من حيث الإقرار بمراقبة الوالدين وإنكارها، وتتمثل الاستجابات على التوالي: (قوية مع اختيار الأصدقاء... معدومة... أكذب عليه وأخرج عند خروجه من المنزل... في الصغر يُراقبني والآن بعد عملي لا يُراقبني... لم تكن هناك رقابة ولكن أخيراً بدأت الرقابة والضرب أحياناً).

والمعروف أن الآباء يحرصون على توجيه أبنائهم ومراقبة سلوكهم في كافة مراحلهم العُمرية، وقد يسيء بعض الآباء أو الأمهات التعامل مع الأبناء، ويترتب على ذلك اضطرابات نفسية حادة أو تمزق في الروابط بين الأبناء والآباء، نتيجة التسلط الأبوي أو التراخي في التعامل، ينجم عن ذلك سوء في التربية وضعف في التنشئة الاجتماعية. وقد يكون هناك حرمان من الرعاية الأبوية تجاه الأبناء، وتقصير في إشباع الحاجات الأساسية، أو

(١) منصور عبد المجيد سيد أحمد، والشربيني، زكريا أحمد، الأسرة على مشارف القرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠، ص ١١٨، ١١٩.

إفـراط في التدليـل والإفسـاد وما يتبـع ذلك مـن الاتكالية التـي يتصف بها الأبنـاء، أو التسـلط والقـوة الزائدة ومـا يتبعها مـن عدوانية، كـما أنّ انعدام الرقابـة على الأبنـاء من قبل الأسرة يجعلهم متمردين يرغبون في التحرر من التبعية الطفولية، ومندفعين نحو الرغبة في تحقيق الذات وتحقيق الاسـتقلال العاطفـي، خاصة عند الاقتراب من النضج واكتـمال النموّ. ويدلّ ذلك على تأكيـد الـذات ومقاومة السـلطة الوالديـة في إصدار الأوامـر والنواهي التي تجـب طاعتها دائماً. والأبناء ـ آنئذ ـ لا يقيهم مصدر السـلطة حتى لو كانت من أقرب الناس إليهم وأكثرهم رعاية لهم وحناناً وعطفاً»[1].

١٣ ـ المستوى التعليمي لوالدي أفراد العيِّنة

تبيَّن من الاستجابات أنَّ المستوى التعليمي لآباء ثلاثة من أفراد العيِّنة هو الثانوي. واثنان مستواهما التعليمي ابتدائي وواحد أمي. والمستوى التعليمي للأمهات معظمهنّ أمّيات أفاد بذلك أربعة من أفراد العيِّنة، وواحد ذكر بأن مستوى تعليم والدته ابتدائي، وآخر ثانوي.

وكلـما ارتفـع المسـتوى التعليمـي والثقافي بـين أفـراد الأسرة الواحدة، وخاصـة عندمـا يتعامل الآباء مـع أبنائهم بطريقة تتسـم بالتسـامح والأُبوة الحانية، ويتناقشون معهم في أمور حياتهم، وما قد يتبع ذلك من تمسك بالرأي من قبل الأبناء، وصعوبة الإقناع في المسـائل والشـؤون الأسرية والعلاقات الأسريـة الداخلية والعلاقـات الخارجية، مـع الأقران والأقـارب والجيران ومجتمـع الحـّي. كلّ هذا مـن شـأنه أن يُقلل مـن الاختلافات بـين الوالدين

(١) منصور عبد المجيد سـيد أحمد، والشربيني، زكريا أحمد، الأسرة على مشـارف القرن الحادي والعشرين. مصدر سابق، ص ١١٨، ١١٩.

والأبناء، ويُصبح المستوى التعليمي والثقافي للآباء من وسائل وقاية الأبناء من الانحراف والوقوع في الجريمة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية في دراستنا هذه، حيث بلغ مجموع من يقع مستواه التعليمي بين (الأمي ـ والابتدائي) (١٤٠) فرداً من أصل (١٦٠) فرداً. وتتفق أيضاً مع نتيجة دراسة (شمس، عقاد، ١٩٩٢)[1]. حيث اتضح أن نسبة الأمية بين آباء المسجونين مُرتفعة جدّاً، حيث بلغت (١ , ٦٥٪) وبين الأمهات (٨٤٪) وأن من يحملون الشهادة الابتدائية بلغ آباؤهم نسبة (٦ , ١٧٪)، ومن هم في مستوى الإعدادي والثانوي والجامعي نسبة (٨ , ١٨٪) ومن هم في مستوى أعلى بقليل بلغ آباؤهم نسبة (٧ , ٨٪).

١٤ ـ رأي الأفراد بتأثرهم بسجل والديهم الإجرامي

تبيَّن من الاستجابات أن واحداً من أفراد العيِّنة أجاب بعدم التأثُّر بوالده، أمّا البقية فكانت إجاباتهم مُتفاوتة على النحو التالي: (ليس دائماً... لا يتأثرون عند عدم معاقبة الأب... صحيح لأنه يُقلد والده، يختلف من فرد لآخر...).

ورغم ما تُشكله القدوة من أهمية في حياة الأبناء، خاصة عندما يكون القُدوة هو المربي (الأب) فإن التأثير يكون بالغاً، ومباشراً، وقد يكون التأثير بصورة اضطرابات نفسية قد تدفع الابن إلى القيام بألوان السلوك التي تُعتبر مضادة للمجتمع، فيصبح بذلك جانحاً مُنحرفاً خارجاً عن الجماعة، لا يقوى على تحمل المسؤوليات ولا يستطيع أن يُشارك في الحياة مشاركة فاعلة.

(١) شمس، محمد محمود، وعقَّاد عدنان عبد الحميد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، مصدر سابق.

١٥ ـ الرأي حول ما إذا كان حُكم على أحد أفراد الأسرة (الوالد أو الإخوة أو الأقارب) في جريمة وأُودع السجن

تبيَّن من الاستجابات أن خمسة من أفراد العيِّنة أفادوا بالنفي وعدم المعرفة، وواحد ذكر بأن أخواله أثروا فيه باستعمال المخدرات. وآخر ذكر بأنّ والده سجين في قضية مالية في مدينة أخرى (جدة).

ولعلّ ما تُسفر عنه هذه النتيجة يتمثل في حرص غالبية أفراد العيِّنة على عدم ذكر الحقيقة لاعتقادهم أنه يقصد من السؤال متابعة ذويهم وتقديمهم للعدالة، كما حدث مع العيِّنة في الدراسة الاستطلاعيَّة لدراستنا حيث أفاد عدد قليل بارتكاب أحد أفراد أسرهم جرماً ما بواقع (٤) أفراد كما يتضح من الجدول رقم (١٤) في الدراسة الاستطلاعية.

«ولا يخفى ما يتبع دخول الوالد إلى السجن من أثر سلبي على حياة الأسرة، فبالإضافة إلى الفراغ الذي يتركه عدم وجود عائل أسرة في المنزل، فسوف يترتب عليه بروز نتائج بعضها اجتماعي وبعضها اقتصاديّ، فعلى الصعيد الاجتماعي تُصاب الأسرة بصدمة معنوية تؤدي إلى انكماشها على نفسها، ولعلّ ما يُقلق الأسرة، هو تساؤل الأولاد عن سبب وجود والدهم في السجن ما يترك أثراً سلبيّاً في نفوسهم، ولاسيما إذا كان السبب مُعيباً. أمّا على الصعيد الاقتصادي فلا تقل آثاره سوءًا، ويظهر هذا في صورة عجز واضح في ميزانية الأسرة، ولاسيما إذا كان الأب هو العائل الوحيد للأسرة، مما يترتب عليه عبء جديد ليس من السهولة مُواجهته والتغلب عليه»[١].

---

(١) الخوري، توما جورج، سيكولوجية الأسرة. ط١، بيروت: دار الجليل، ١٩٨٨، ص ٨٦.

١٦ ـ الرأي عن الأسرة التي يتم فيها إنجاب أطفال، وعندما يستشعر الأب أنه مسؤول عن أبنائه، هل يمتنع عن ارتكاب جريمة السرقة

تبيَّن من الاستجابات أن الإجابات عن هذا السؤال إيجابية، بمعنى: أن وجود الأسرة والأبناء تمنع الأب من ارتكاب جريمة السرقة بسبب الاستقرار والمسؤولية، وخوف الأب على الأسرة وما يترتب على سجنه من آثار سلبية، ولأنّ انشغاله بالأسرة مانع من التفكير في ارتكاب الجريمة، وواحد فقط من أفراد العيِّنة أضاف أنه قد يكون رفقاء السوء سبباً في ارتكاب الجريمة.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة الدراسة الاستطلاعية لدراستنا حيث تبيَّن بأن (١٣٨) من أفراد العيِّنة البالغ مجموعها (١٦٠) فرداً من غير المتزوجين (العُزاب) كما هو مُوضح بالجدول رقم (٤) من دراستنا. مما يُشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في حياة الأفراد من خلال تحصين الأبناء بالزواج، وهذا ما افتقر إليه مُعظم عيِّنة الدراسة الاستطلاعيّة المتحدث عنها سابقاً. وهذه النتيجة أيضاً تقلل من إمكانية إقدام المتزوجين وأرباب الأُسر على ارتكاب الجريمة.

١٧ ـ الرأي حول ما إذا كان المحكوم عليه بالسجن متزوجاً ولديه أبناء هل يُقدم على ارتكاب جريمة السرقة

تبيَّن من هذه الإجابة أنها تُماثل إجابة السؤال السابق (السادس عشر) فقد أجاب خمسة من أفراد العيِّنة بعبارة (لا)، ما عدا واحداً فقط أجاب بـ(نعم)، وتبين بأنه يُعاني من تصدع أُسري ومنفصل عن زوجته بسبب انحرافه، وليس لديه أبناء، ويقدم على ارتكاب جريمة السرقة لحاجته للمال. وهي الحالة الأولى المتحدث عنها سابقاً.

ثالثاً: العوامل المدرسية

لبيـان دور المدرسـة في حياة المنحرفين، تضمنت اسـتبانة دراسـة الحالة عدداً من الأسـئلة بلغ مجموعها عشرة أسئلة، عن المدرسة كمؤسسة تربوية، تُشـكل ركيزة أساسـية في التربية في حياة الأفراد وتـأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد الأسرة، والجدول رقم (٥١) يُبين اسـتجابات أفراد العيِّنة حول هذا الموضوع.

الجدول رقم (١٥)

استجابات عيِّنة دراسة الحالة على الأسئلة المتعلقة بدور المدرسة في حياة المنحرفين

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١	ما مؤهلك الدراسي؟	الأولى	الابتدائي
		الثانية	الابتدائي
		الثالثة	المتوسط
		الرابعة	المتوسط
		الخامسة	الصف الأول ثانوي
		السادسة	الثانوي
٢	إذا كنت قد انقطعت عن تعليمك ـ ما سبب توقفك عن الدراسة؟	الأولى	من أجل مساعدة دخل والدي لأنّ أهلي بحاجة إلى المال.
		الثانية	لا أزال مسـتمرّاً، ولتوقعي بـردّ فعـل زملائي ومدرسي فأنا لازم أغير المدرسة، ولذلك لا يمكن أن أسرق وقت الامتحانات لأن الحصول على شهادة أهم من السرقة.
		الثالثة	نظرة المدرسـين وسوء معاملتهم، ومعاملة والدي السيئة أثَّرت على سلوكي.
		الرابعة	بسـبب صعوبة مـادة الرياضيات والإنجليزي ورسـوبي أكثـر من مرة أهـرب من المدرسـة لأني أكرههـا، خاصة عصبية المدرسين مع الطلبة الأقلّ مستوى دراسيّاً.
		الخامسة	التحاقي بالوظيفة حيث إنني موظف منذ ستة أشهر.
		السادسة	لا ولكن تم القبض عليَّ خلال فترة الدراسة.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٣	وضِّح رأيك في أن الالتزام والمواظبة على استمرار الدراسة، يعمل على بناء شخصية ملتزمة؟	الأولى	ليس المدرسة فقط، وإنما البيت معها لأنهما يُرشدان إلى الصواب والخطأ.
		الثانية	نعم لوجود المواد الدينية، وتأثير بعض المدرسين الجيدين في سلوكهم.
		الثالثة	صحيح.
		الرابعة	ليس شرطاً لعلمي بأنّ بعض الأشخاص منحرفون ومع ذلك يستمرون في دراستهم.
		الخامسة	نعم، لاشتمالها على مواد دينية وتعلم الانضباط والعمل.
		السادسة	ليس بالضرورة، حيث إنني أعرف بعض الأشخاص في الجامعة وهم مجرمون.
٤	هل التربية والتعليم تُساهم في منع الانحرافات الخُلقية وارتكاب الجرائم؟ ما رأيك في هذا؟	الأولى	أكيد بتوجيهك إلى الضار والنافع والصواب والخطأ.
		الثانية	ليس لها تأثير عدا المواد الدينية.
		الثالثة	ليس لها تأثير عدا المواد الدينية.
		الرابعة	عند اشتمال المنهج التفاصيل يكون الرادع أقوى.
		الخامسة	لها تأثير بهدف الحصول على وظيفة.
		السادسة	الدراسة تُبعد الطالب عن رفاق السوء ولا يمضي وقته في الشارع.
٥	إذا كنت على دراية بمضمون برنامج الوقاية من الجرائم، كيف يمكن للمدارس تنمية ذلك بين المتعلمين؟	الأولى	لا يوجد برنامج.
		الثانية	لا يوجد برنامج.
		الثالثة	لا يوجد برنامج.
		الرابعة	يقترح أن تكون هناك برامج لإيضاح عقوبة السرقة.
		الخامسة	لا توجد ولكن قد يشرح المدرس بعض طرق الوقاية من الانحرافات.
		السادسة	لا أعرف برنامج الوقاية.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٦	كيف ترى تأثير هذه البرامج لمنع جريمة السرقة بين المتعلمين؟	الأولى	كانـت هناك كتيبات ومحاضرات عن المخدرات لم أقرأها لعدم رغبتي والحضور كان اختياريّاً.
		الثانية	كانـت هناك كتيبات ومحاضرات عن المخدرات لم أقرأها لعدم رغبتي والحضور كان اختياريّاً.
		الثالثة	محاولة المدرسـين الإصلاح بين الطـلاب وإن كان المدير يميز بعض الطلبة دون البعض لخوفه منهم.
		الرابعة	برامج عن المخدرات مبالغ فيها وكذا التوعية الدينية بشكل عام.
		الخامسة	برامـج عن المخـدرات مبالغ فيهـا وكذا التوعيـة الدينية بشكل عام.
		السادسة	لا توجد في المدرسة برامج.
٧	ما رأيك في تأثير البرامج الدراسية والتربوية على سلوك المتعلمين؟	الأولى	هناك تأثير ولكن تأثير رفقاء السوء أقوى.
		الثانية	هناك تأثير ولكن تأثير رفقاء السوء أقوى.
		الثالثة	الدراسة من أجل النجاح والحصول على شهادة.
		الرابعة	هناك تأثير وقتي.
		الخامسة	هناك تأثير وقتي.
		السادسة	يُفترض أن تكون الأنشطة كثيرة.
٨	اشرح هل تُشارك في الأنشطة غير الدراسية داخل المدرسة أو خارجها؟	الأولى	الرسم.
		الثانية	الرسم ولعب كرة القدم.
		الثالثة	لا توجد نشاطات.
		الرابعة	الكشافة.
		الخامسة	لم أشترك.
		السادسة	كرة القدم.
٩	إذا كانت الإجابة بنعم؟ فما هي هذه الأنشطة؟ وما الدافع إلى ذلك؟	الأولى	لأنني أهواها.
		الثانية	لأنني أهواها.
		الثالثة	لا يوجد.
		الرابعة	هواية الرسم.
		الخامسة	لم أرشَّح من قبل المدرسة وكنت ألعب في بعض الأندية.
		السادسة	ليس لدي هوايات أو رغبات.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١٠	إذا كانت الإجابة لا، فلماذا؟	الأولى	لانشغالي مع والدي، ولأن الرحلات المدرسية فيها نظام يُبعد جو النزهة عنها.
		الثانية	لأنني شخص انطوائي.
		الثالثة	لا توجد لديّ هوايات.
		الرابعة	لا توجد لديّ هوايات.
		الخامسة	لا توجد لديّ هوايات.
		السادسة	لا توجد لديّ هوايات.

من الجدول السابق الذي يتضمن استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلّقة بالمدرسة يتضح الآتي:

١ ـ المؤهل الدراسي لأفراد العيِّنة

تبيَّن من الاستجابات أن اثنين منهم حاصلان على مؤهل المرحلة الابتدائية، واثنين حاصلان على مؤهل المرحلة المتوسطة، وواحد في الصف الأول ثانوي، وآخر حاصل على مؤهل إتمام المرحلة الثانوية. ومُعظمهم لم يجتز أيَّ مرحلة دراسية إلا في سنتين أو أكثر.

وهذه النتائج تُشير إلى انخفاض المستوى التعليمي لدى أفراد العيِّنة. وقد دلت نتائج بعض الدراسات في المجتمع السعودي أنّ الأقلّ تعليماً يُشكلون النسبة الكبيرة من مُرتكبي الجريمة، ومن النتائج أيضاً أن مُدمني المخدرات في السعودية يُعانون من نقص في التعليم، وأنّ هذا النقص ينعكس سلباً على كثير من نواحي حياتهم مثل طموحاتهم المهنيّة، فهي غالباً محدودة، وبعضهم يُصبح عاطلاً عن العمل، كما أن نظرتهم لذواتهم دونية، وأن أنشطتهم وهواياتهم بسبب نقص التعليم تكون محدودة وأحياناً معدومة[١].

(١) المرزوقي، حمد وآخرون: التورط في المخدرات. دراسة نفسية اجتماعية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٩٠.

كما تبيَّن أن نسبة الأمية في أوساط السجناء بقضايا المخدرات في المملكة نحو (٢٠٪)، والجرائم الأخرى تتفاوت حسب تفاوت المستوى التعليمي، وفي دراسة أخرى بعنوان (التدين علاج الجريمة)، أجريت على مجموعة من السجناء وُجد منهم (٩ر٤٦) دون المرحلة الإعدادية (المتوسطة)[١].

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة الاستطلاعية في دراستنا حيث توصلت إلى أن الحاصلين على مؤهل دون مؤهل المرحلة الثانوية (١٤٦) فرداً من إجمالي أفراد العيِّنة البالغ (١٦٠) فرداً من المتهمين في قضايا السرقة، كما هو مبين بالجدول رقم (٥) في دراستنا.

أمَّا من ناحية تأثير التعليم على ارتكاب الجريمة فالغالب أنه لا يتحقق إلا إذا صادف التعليم إنساناً له ميول واستعدادات إجرامية، فالتعليم هنا يُصقل مواهبه الإجرامية، ويجعله يبتكر وسائل وطرقاً لتنفيذ الجريمة مع إمكانية لإخفاء معالم جريمته بوسائل تتناسب مع ثقافته وتعليمه.

وفي المقابل فإن التعليم له تأثيره الرادع من ارتكاب الجريمة، فهو يقضي على ما قد يُسيطر على تفكير الشخص من أفكار عدوانية وشيطانية، ويجعله مُقدراً للعواقب، بل يمنحه التعليم القدرة على اختيار أفضل الحلول، بدلاً من ارتكاب الفعل الإجرامي للوصول إلى أهدافه، ولاسيما وأن التعليم ينعكس على سلوكيات الأفراد ويجعلهم أكثر حرصاً لاختيار السلوك الصحيح[٢]. وهكذا يصبح العلم من وسائل وقاية الإنسان من الانحراف والوقوع في الجريمة.

---

(١) الصنيع، صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة، مصدر سابق، ص ٢٦٢.
(٢) البشر، خالد بن سعود، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص ٣٦٦.

٢ ـ سبب الانقطاع عن مواصلة التعليم

تبـيَّن من الاسـتجابات أن أربعة من أفـراد العيِّنة انقطعـوا عن مواصلة تعليمهم للأسـباب التالية: مساعدة الأب لحاجة الأسرة للمساعدة المالية... ولصعوبـة مادَّتَي الرياضيات واللغة الإنجليزية، والرسـوب أكثر من مرة... وبسـبب الالتحـاق بوظيفـة... ولسـوء معاملة الوالـد... ونظرة المدرسـين وسـوء معاملتهـم... وأفاد اثنان من أفراد العيِّنة بأنهـما لم ينقطعا عن التعليم، ولكن قُبِض عليهما خلال فترة الدراسـة، ويذكر أحدهما بأنه سيعود لمواصلة الدراسـةَ، ويُغـير مدرسـته لتـلافي ردّ فعل زملائـه ومُعلِّميـه، وأن لا يسرق وقت الامتحان؛ لأن الحصول على الشـهادة أهم من السرقة. والأفراد الذين انقطعوا عن الدراسـة يعتبرهـم النظام التعليمي متسربين دراسـيّاً، (لأنهم لم يُنهـوا المراحل التعليمية الإلزامية)، وقد يـؤدِّي التسرب إلى حرمان المجتمع من بعض أصحاب القدرة العقلية الذين يُمكنهم أن يُسهموا في نموّ المجتمع وتطـوره، خاصة عندما تُتاح لهم فُرَص اسـتكمال تعليمهـم بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وقـد دلـت بعض الدراسـات أن المتسربين غالبـاً ما يتعرضـون للبطالة لافتقارهـم إلى المهـارات الضروريـة في المجـالات المختلفة، وبذلك يُشـكل المتسربـون من التعليـم عبئاً غير مرغـوب فيه على حالة البطالـة في المجتمع، ويتّسـمون بخصائص نفسـية مُعينة قد تؤثر على صحتهم النفسـية وقدراتهم عـلى التكيف الاجتماعي، ممـا يدفعهم إلى الإقدام على ارتـكاب الانحرافات السلوكية[1].

---

(١) المهنـا، إبراهيـم عبـد الكريـم: عوامـل التسرب الـدراسي لـدى المنحرفين. الرياض: مؤسسة اليمامة، ٢٠٠١، ص ١٣٦، ١٣٧.

٣ ـ الالتزام بالمواظبة على الدراسة يعمل على بناء شخصية ملتزمة

تبـيَّن من الاسـتجابات أن أربعة مـن أفراد العيِّنة يؤيـدون الرأي القائل بأنّ الالتزام والمواظبة على استمرار الدراسة يعمل على بناء شخصية ملتزمة، ويعـزون ذلك لوجود المواد الدينية، وتأثير بعض المدرسـين الجيدين، ولأنها تُعلِّـم الانضبـاط والعمـل والصـواب والخطأ. وأفـاد اثنان من أفـراد العيِّنة بقولهما ليس شرطاً أن اسـتمرار الدراسـة، يعمل على بناء الشخصية لمعرفتهما بأشخاص مجرمين لا يزالون على مقاعد الدراسة.

وكـما هو معـروف فإنّ دور المدرسـة مُكمل لـدور الأسرة، بـل لا يقلّ أهميـة عنهـا، ففي المدرسـة يجـب أن يتحقق للطفل مـا يتحقـق في المنزل من حاجته لعطف الكبار، وشـعوره بالانتماء إليهم بصورة تُحقق حاجته للشعور بالاطمئنـان وقسـط وافر من الحرية التـي يقوم بضبطهـا وتوجيهها المربون، وتنمية الإحساس بالمسـؤولية الاجتماعية. وتحقيق حُسن التوافق الاجتماعي والانفعـالي، وتحقيـق ذلـك يتوقـف بدرجـة كبيرة عـلى الإمكانـات العقلية والمعرفيـة المتوافـرة لـدى المتعلمين، وعلى نـوع المعاملة التـي يتلقونها داخل المدرسـة، وفشـل هؤلاء في الدراسـة يتأتى نتيجة لاضطراب عقلي أو عوائق جسـدية مُعيَّنة تُعرضهم لتوبيخ المعلم والأهل وسـخرية زملاء الدراسة، ما قد يدفع بهم إلى الشعور بالنقمة والهروب من المدرسة والانضمام إلى أصحاب السوء، والسير بطريق الانحراف بشكل أو بآخر[١].

---

(١) جعفر، علي محمد: الأحداث المنحرفون – دراسـة مقارنة. مصدر سابق، ص ٦٧.

٤ ـ ما تُساهم به التربية والتعليم لمنع الانحرافات الخُلقية وارتكاب الجرائم

تبيَّن من الاستجابات أن خمسة من أفراد العيِّنة، يرون بأن التربية والتعليم تمنع من الانحرافات وارتكاب الجرائم، واقترنت آراؤهم بما يُفيد أن التوجيه لمعرفة الضار والنافع والصواب والخطأ، ويكون الرادع أقوى عند اشتمال المنهج على التفاصيل، ولأنّ التعليم يُعين على الحصول على وظيفة، ويُبعد الطالب عن رفاق السوء، وجاءت إجابة واحدة فقط من أفراد العيِّنة تُشير إلى عدم تأثير التربية والتعليم في منع الانحرافات وارتكاب الجرائم، ما عدا تأثير المواد الدينية.

فالمدرسة تقوم بتوجيه وإرشاد المتعلمين نحو حُسن استغلال أوقات الفراغ، فتُشجع اتجاهاتهم العلمية، وتُساعد في كشف القدرات الخاصة، والمواهب الكامنة في نفوسهم وتوجهها وتدعمها، لكي تجعل من الفراغ إشباعاً لهوايتهم وإبداعاً لموهبتهم. وينبغي على المدرسة أن لا تُركز على تعليم الحقائق المتعلقة بالجريمة والانحرافات السلوكية فحسب، بل يجب أن تمدّ المتعلمين بمهارات تُمكنهم من الاستفادة من المعلومات والإجراءات الوقائية التي حصلوا عليها، كما تُنمي لديهم ميولاً واتجاهات تُحارب الجريمة، وتغرس فيهم قيماً اجتماعية، ومعايير تحميهم من الانحراف. وهناك حقيقة مُهمة وهي أن بوادر الانحراف تظهر لدى الأحداث في المدرسة، وخاصة بالنسبة لمخالفة القوانين الداخلية والنظام، ومن المتوقع أن تقوم المدرسة ببعض المهام التي هي من المسؤوليات المنوطة بالأسرة، ذلك لأن سلوك الحدث الخاطئ يُمكن أن يُلاحظه المعلم قبل أي شخص آخر، وقد يُعزى انتشار الجريمة إلى نقص الإمكانات الموجودة في المدرسة، والنقص في إعداد المعلم، ونقص في العناية الفردية بالمتعلمين[1].

---

(١) جعفر، علي محمد: الأحداث المنحرفون – دراسة مقارنة. مصدر سابق، ص ٧٢.

مـن هـذا يتبين أهميـة دور التربيـة والتعليم مـن خلال المدرسـة في منع الانحرافات والجرائم.

٥ ـ الـرأي حـول مضمون البرامـج الوقائية من الجرائـم، وكيف يمكن للمدارس تنمية ذلك بين المتعلمين

تبيَّن من الاسـتجابات أن خمسـة من أفراد العينة أفادوا بعدم وجود أي برنامـج، وواحد منهم يقترح بأن تكون هناك برامج لإيضاح عقوبة السرقة، وآخـر منهم ذكر بأنّ المدرس قد يشرح في بعض الأحيان أشـياء عن الوقاية، وأفاد واحد من أفراد العيِّنة بعدم معرفته بالبرنامج أصلاً.

ولعـلّ الحـل الأشـمل والأكثـر فعاليـة واسـتمراراً في تعديل السـلوك والوقايـة مـن أسـباب الانحـراف، ما يقـوم على برامـج الوقاية التـي تتم في المـدارس بالتنسـيق بينها وبـين الشرطة، وتكـون برامج طويلة المدى تتسـم بالاسـتقرار في أسـاليب التنشـئة في مجال الوقاية من الانحرافات السـلوكية، ضمـن برنامـج يتضمن ذلـك، ويتدرج بالمواطـن مع تدرجـه التعليمي بدءًا بالمرحلـة الابتدائيـة إلى المتوسـطة إلى الثانويـة وانتهـاءً بالجامعـة، ومثل هذه البرامج سـتؤدي إلى تشكيل بُنية شخصية لسلوكيات الطلاب في الوقاية من الانحراف وتُسهم في خلق روح من الوعي واليقظة.

٦ ـ الرأي حول تأثير برامج الوقاية لمنع جريمة السرقة بين المتعلمين

تبـيَّن من الاسـتجابات أن أربعة من أفراد العيِّنـة أجابوا بوجود محاضرات وكتيبـات وبرامج عن المخـدرات، وبعضهم أفاد بعـدم قراءته الكتيبات وعدم حضور المحاضرات لأن الحضور كان اختياريّاً. وبعضهم أفاد بأنّ برامج التوعية عـن المخدرات مبالغ فيها، واثنان من أفـراد العيِّنة ذكر أحدهما بوجود تمييز من قبل مدير المدرسـة بين الطلاب، وآخر أفاد بعدم وجود أي برامج في المدرسـة،

وهنا تكمن خطورة عدم وجود برامج للوقاية في المؤسسات التعليمية، حيث إنّ المدرسة هي البيئة الخصبة لنجاح البرامج، خاصة تلك المتعلقة بتعديل السلوك؛ لأن الطالب يتعلم في المدرسة الكثير من السلوكيات التي يُشاهدها أو يسمع عنها، ويحتاج إلى التوجيه والإرشاد الجيد ليعرف الصواب من الخطأ، والنافع من الضارّ، إلى جانب برامج الخدمة الاجتماعية والنفسية والإرشادية في المدارس لحلّ المشكلات وتقويم ما يتبادر من الانحراف لدى الأبناء في مراحله المبكرة.

٧ـ الرأي حول تأثير البرامج الدراسية والتربوية على سلوك المتعلمين

تبيَّن من الاستجابات أن ثلاثة من أفراد العيِّنة أجابوا بوجود تأثير وقتي، ولكن تأثير رفقاء السوء أقوى، وواحد ذكر بأنه يدرس من أجل النجاح والحصول على شهادة، وواحد آخر يفترض أن تكون الأنشطة كثيرة.

والواقع أنّ الهدف الأسمى والهدف البعيد للتربية والتعليم، هو مساعدة الشخصية الإنسانية على أن تنمو نموّاً انفعاليّاً واجتماعيّاً سليماً، يحررها من التنابذ والكراهية والحقد والضغينة، ويدفع إلى إقامة مجتمع يتمتع بالأمن والطمأنينة. وإذا نجحت التربية في تكوين هذه الاتجاهات، أصبحت قوة مُحركة، تهدف إلى سعادة الكائن البشري، وإلى تزويده بالوسائل والإمكانات التي تجعله قادراً على العمل والإنتاج، والأخذ والعطاء، وضبط النفس والسيطرة عليها، وأن يأخذ دون أن يستأثر، وأن يؤدي واجبه دون أن ينسى حقوقه، وأن يكون شاعراً بالطمأنينة، متواضعاً، حساساً، متسامحاً، بارّاً بأسرته، مُخلصاً للجماعة التي ينتمي إليها، والدولة التي يعيش في كنفها[1].

---

(١) فهمي، مصطفى: الصحة النفسية، دراسات في سيكولوجية التكيف. مصدر سابق، ص ٣٠٩.

٨ـ الرأي عن المشاركة في الأنشطة غير المدرسية داخل المدرسة أو خارجها

تبـيَّن من الاستجابات أنّ اثنين من أفراد العيِّنة أجابا بمشاركتهما في نشاط الرسم، وواحد في الكشافة، وآخر في كرة القدم، بينما أجاب اثنان بعدم المشاركة في الأنشطة المدرسية.

وتُشير بعض الدراسات إلى أهمية الأنشطة غير المدرسية لتحقيق الصحة النفسية، حيث إنها مجال لتنظيم خبرات التلاميذ في نواحي العلاقات الاجتماعية والهوايات، فالأنشطة تعمل على أن تكون عوناً كبيراً على بناء شخصيات التلاميذ في مجالات النشاط الجماعي والفردي، كما أنها تُعودهم على تحمل المسؤوليات والمشاركة الوجدانية والتعاونية، وهذه كلها صفات تعدهم للحياة الصحية السليمة[١].

٩ ـ إيضاح نوع الأنشطة وما الدافع إلى اختيارها، في حال الإجابة بـ (نعم) على السؤال الثامن

تبيَّن من الاستجابات أن الاثنين اللذين أجابا سابقاً بعدم المشاركة في الأنشطة المدرسية هما اللذان ذكرا بأنهما لا يهويان الأنشطة، وأجاب واحد من أفراد العيِّنة بهوايته للرسم وآخر لكرة القدم، وواحد أجاب بأنه يلعب الكرة في بعض الأندية ولكنه لم يُرشح من قبل المدرسة، وأجاب واحد آخر بأنه ليس لديه هوايات أو رغبات.

---

(١) فهمي، مصطفى: الصحة النفسية، دراسات في سيكولوجية التكيف. مصدر سابق، ص ٣٠١.

وتُعتبر الأنشطة غير الدراسية إحدى الوسائل التي تعتمد عليها المدرسة في تحقيق التنشئة الاجتماعية للمتعلم، فالنوادي المدرسية مثلاً تُضفي جوّاً ملائماً لممارسة النشاط الحرّ في أوقات الفراغ التي تتخلل اليوم المدرسي طوال العام الدراسي، وتهيئ للمتعلمين فُرصة الاشتراك الجماعي في أوجه مُختلفة من النشاط كالألعاب والهوايات الفنية. والنشاطات اللامنهجية الملائمة والتي تعتمد على أسس نفسية وتربوية تكون أكبر عون للمتعلم للتفكير بما يُفيده ويجعله قادراً على تحمّل المسؤولية كفردٍ يُسهم في بناء الجماعة، بدلاً من أن يكون نهباً لرفقاء السوء ووقت الفراغ الذي قد يدفعه إلى انتهاج سلوكيات منحرفة.

١٠ ـ في حال ما ورد بالسؤالين السابقين (التاسع والثامن) حول ما إذا كانت الإجابة بـ(لا)، أي لماذا عدم المشاركة في الأنشطة الدراسية

تبيَّن من الاستجابات أن أربعة من أفراد العيِّنة أجابوا بعدم وجود هوايات، وواحد ذكر بأنه انطوائي، وآخر أفاد بعدم مشاركته في الأنشطة بسبب انشغاله مع والده، ولأنّ الرحلات المدرسية كنوع من النشاط اللامنهجي تبعد عن جو النّزهة، ما يتطلّب إعادة النظر في البرامج المتعلقة بالنشاطات اللامنهجية في المدارس، والارتقاء بها إلى مستوى يُحقق القيمة التربوية التي هي من أسمى أهداف المنهج.

رابعاً: دور الجانب الديني والقيمي الأخلاقي في مقاومة الانحراف

لبيان هذا الجانب في حياة المنحرفين، جرى تطبيق استبانة دراسة الحالة على العيِّنة البالغ عددها (٦) حالات، وتضمن هذا الجانب عدداً من الأسئلة في الاستبانة بلغ مجموعها (٨) أسئلة، تتعلق بالجانب الديني والقيمي

الأخلاقي وأثره في السلوك، ودوره في تنمية المشاعر الدينية والتمسك بإقامتها لدى أفراد العيِّنة، كما هو مُبين بالجدول رقم (٥٢).

الجدول رقم (٥٢)

استجابات عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلّقة بدور الجانب الديني والقيمي الأخلاقي في مقاومة الانحراف

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١	هل يؤثر التمسك بالدين والقيمة الأخلاقية في سلوكك؟	الأولى	تأثير قوي.
		الثانية	تأثير قوي.
		الثالثة	الدين والأخلاق هما الصلاة، ومن يُصلي الفرض لا يُؤثر فيه الدين، بينما الذي يُصلي النوافل يستثمر دينه في العبادة وبالتالي تمنعه من الجريمة.
		الرابعة	الدين والأخلاق كل شيء في حياتي.
		الخامسة	يردّني عن الخطأ ولكن بغير مرافقة الشلّة.
		السادسة	لم أعرف الدين والقيمة إلا في المسجد.
٢	إلى أي مدى تُؤدي الصلاة؟ وهل تُصلي أمام الناس لتدفع عن نفسك شبهة السلوك المنحرف؟	الأولى	مُحافظ ومُواظب على الصلاة.
		الثانية	الصلاة في المسجد تحت تأثير الوالد دون خشوع.
		الثالثة	تركت الصلاة لرفقة السوء.
		الرابعة	في الفترة الأخيرة أصلي خوفاً من أبي وأحياناً بدون وضوء.
		الخامسة	الصلاة إرضاء للوالدين، وأمضيت أشهراً دون صلاة.
		السادسة	كنت مهملاً في أداء صلاة الجمعة والجماعة، وأحياناً أصلي لأبعد الشبهة عني.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٣	هل تسارع بالحضور إلى المسجد والاستماع لخطبة الجمعة، ولماذا؟	الأولى	غير محدد.
		الثانية	الصلاة دون الخطبة.
		الثالثة	أحضر بعد الخطبة، ولا أعلم بمدى تأثير الخطبة.
		الرابعة	لا وخاصة في الشهور الأخيرة أمضيت تسعة شهور دون صلاة الجمعة، وكنت أنام طوال يوم الجمعة.
		الخامسة	أحياناً.
		السادسة	إذا حضرت أستمع إلى الخطبة.
٤	خطبة الجمعة تسعى لإيجاد الرادع القوي لمنع الاختلالات الخلقية. كيف ترى هذا التأثير على نفسك؟	الأولى	نعم هي وقتية وبعد أيام أعود للجريمة.
		الثانية	نعم خاصة الأسلوب القصصي.
		الثالثة	نعم خاصة الأسلوب القصصي.
		الرابعة	التأثير وقتي ويزول بتأثير الشيطان.
		الخامسة	غير مُحدد.
		السادسة	غير مُحدد.
٥	هل تواظب على حضور المحاضرات الدينية في المسجد؟	الأولى	لا أحضر.
		الثانية	لا أحضر.
		الثالثة	لا أحضر.
		الرابعة	أحضر تحت تأثير تعاطي الحبوب وبضغط من والدي.
		الخامسة	خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة لم أمارس أي نشاط ديني.
		السادسة	نعم.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٦	هناك بعض الأفراد الملتزمين يرون أن التدين والالتزام بالقيم الأخلاقية له تأثير قوي على السلوك، كيف ترى ذلك؟	الأولى	هذا صحيح.
		الثانية	هذا صحيح.
		الثالثة	في حال الرفقة الصالحة يكون التأثير قويّاً.
		الرابعة	صحيح في حال التطبيق، ولكن عندما يكون هدفهم الحصول على منصب أو شهادة فقط.
		الخامسة	تأثير الشلّة جعلني أترك الصلاة، وأتخلّى عن القيم والأخلاق.
		السادسة	بعض المتدينين متشددون في تعاملهم.
٧	إلى أي مدى تلتزم بالتمسك بالشرائع الدينية؟ وهل أنت ممن يخون أو يغدر من أجل الحصول على حقوقك؟	الأولى	انعدام الالتزام بالدين بحكم معاشرة الشلّة. وأستخدم الغدر والخيانة من أجل الحصول على حقوقي دون إرهاق.
		الثانية	لم أكن متديناً.
		الثالثة	مُلتزم.
		الرابعة	ألتزمأحياناً.
		الخامسة	ألتزمأحياناً.
		السادسة	ألتزمأحياناً.
٨	هل تتعاطى مخدراً أو مسكراً حال ارتكابك للجريمة؟	الأولى	تحت تأثير المسكر.
		الثانية	تحت تأثير المسكر.
		الثالثة	تحت تأثير المسكر.
		الرابعة	لا، لأن تعاطيها يجلب الشيطان.
		الخامسة	يُعتبر المال أهمّ شيء في الحياة بغض النظر عن حلاله أو حرمته.
		السادسة	لا

من الجدول السابق المتضمن استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلقة بدور الجانب الديني والقيمي الأخلاقي في مقاومة الانحراف يتضح الآتي:

١ ـ أثر الدين والقيم الأخلاقية في السلوك

تبيَّن من الاستجابات أن اثنين من أفراد العيِّنة أجابا بأن تأثير الدين والقيم الأخلاقية قويّ، وأفاد واحد منهم بأن الدين هو الصلاة، ومن يُصلِّي الفرض لا يؤثر فيه الدين أو القيم، بينما الذي يُصلي النوافل يستثمر دينه في العبادة، وبالتالي تمنعه من الجريمة، وأفاد واحد آخر بأن الدين والأخلاق هما كل شيء في حياته، وأجاب آخر بأن الدين يردّه عن الخطأ بشرط أن يكون بعيداً عن رفقاء السوء، والأخير أفاد بأنه لم يعرف الدين والقيم إلا في المسجد.

والتمسك بالشرائع الدينية والقيم الأخلاقية تُوجه الأفراد وتدعوهم إلى التمسك بالأخلاق الحميدة، والسلوك الطيب الخيِّر، ويُوجه إلى اجتناب الإثم والخطيئة، وتلك هي أنساق أخلاقية مثالية، تتضمنها غالبية التعاليم الدينية المقدَّسة، وهذا جميعه يُشكل اللبنات الأساسية لبناء النظام العام في معناه الشرعي والاجتماعي معاً في المجتمع، ولذلك فإنّ الجريمة تُمثل خروج الأفراد على القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، وهذه القيم الأخلاقية النابعة من قيم دينية تحرص كلّ الجماعات على رعايتها وحمايتها ومعاقبة الخارجين عنها[1].

والتعاليم الدينية والقيم الأخلاقية تُهيئ للإنسان الطمأنينة النفسية، وتُكسبه قوة لمقاومة القنوط واليأس والخوف والقلق، كما ترسم للإنسان

---

(١) منصور عبد المجيد سيد أحمد: السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي، مصدر سابق، ص ٦٤.

الصـورة الكاملـة للانتماء النفـسي والانتـماء الاجتماعي الذي يُشـكل حجر الأسـاس في تكامل الشـخصية والصحة النفسـية، والعقلية، بل إنّ الشـعائر الدينيـة والقيم والأخـلاق تُنمي الثقة بالنفس، والإيـمان بقدراتها على تحقيق خير الإنسـان وسـعادته. وفي هذا ما يجعله يسلك السـلوك القويم ولا يقدم عـلى ارتـكاب المعاصي أو الذنوب، بل يتبع طريق الحقّ والرشـاد ويبتعد عن طريق الغواية والضلال.

وحـول أهمية القيـم والأخلاق كجوانـب مُرتبطة بالديـن، يرى (ماهر محمود عمر، ١٩٨٨) بأنّ «كل مجتمع يتأثَّر بمظاهر الثقافة العامة السائدة فيه حيث تشتق منها مجموعة القيم المُمثلة والمُعبرة عليها، والتي تنتظم مع بعضها وتترابط في نسـق خاص بها مُكونة ما يُسـمَّى بنظام القيم (Value System) في المجتمـع ويختلـف نظام القيم السـائد في مجتمع ما عن نُظم القيم السـائدة في المجتمعـات الأخرى حتى وإن اشـترك معها في بعـض ما تتضمنه من قيم متماثلـة، وذلـك تبعـاً للثقافـة العامة التي اشـتقت منهـا، ويُمثل نظـام القيم السـائد في أي مجتمع ضبطاً اجتماعيّاً لسـلوكيات أفـراده، فيحرص كلٌّ منهم عـلى ألا يحيد عنـه، وألاّ يخرج عليه في جميع أنشـطته العامـة في حياته اليومية حتى لا يوصف بالتمرد ولا يُتهم بالشـذوذ، ومن ثَمَّ يتمتع بالرضا العام من المجتمـع والتقبل من المحيطين به والمخالطـين له في جميع المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها [١].

ويـرى علـماء الاجتـماع والنفـس والتربيـة مـن خـلال دراسـاتهم عن الضبط الاجتماعي، أنّ الدين والأخلاق يُشـكلان حجر الأساس في المناهج الإصلاحية والتوجيهية، بما لهما من تأثير إيجابي على سلوك الفرد خاصة لدى فئة الشـباب، وهو في الغالب يحول دون الفـرد وارتكاب الخطيئة أو الجريمة

(١) عمـر، ماهر محمود. سـيكولوجية العلاقـات الاجتماعية. الإسـكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ١٥٩.

بحكم ما يوجد من علاقة بين القيمة الأخلاقية المشتركة لدى أعضاء الجماعة من خلال المشاركة في الاعتقاد والشعائر المرتبطة بالدين والقيم الأخلاقية[1].

٢ ـ أداء الصلاة المكتوبة وهل تتم أمام الناس بهدف دفع شبهة الانحراف

تبيَّن من الاستجابات أن واحداً فقط من أفراد العيِّنة أجاب بمحافظته ومواظبته على الصلاة، وآخر ذكر بأنه يُصلي أمام الناس ليدفع عنه شبهة السلوك المنحرف واتفق الأربعة الباقون على عدم الالتزام الكامل بأداء الصلاة، رغم تفاوت إجاباتهم التي كانت على النحو التالي: أُصلِّي في المسجد تحت تأثير الوالد دون خشوع... تركت الصلاة لرفقة السوء... أصلي خوفاً من أبي بدون وضوء... أصلي إرضاءً للوالدين... ومن أفراد العيِّنة من أجاب بأنه مهمل في أداء صلاة الجمعة والجماعة، وأحياناً يُصلي ليُبعد الشبهة عنه وهو المنوه عنه في الحالة السادسة.

ومن هذه النتائج يتجلى اعتراف من أفراد العيِّنة بتقصيرهم الكبير في أهمّ أركان الإسلام، وهي الصلاة؛ لأن الصلاة تنهى عن المنكر وتُضيق على النفس اتباع شهواتها وخاصة عند الميل لارتكاب الجرائم؛ لأنه لا يكاد ينتهي المرء من صلاة مكتوبة حتى يأتي موعد الصلاة الأخرى وهكذا. يقول (ابن قيم الجوزية) «إنّ هذا الأمر لكفيل بأن يمنع الجريمة إذا أديت الصلاة كما شُرعت بكل خشوع وحضور وطمأنينة، فالذي يؤديها على الوجه المطلوب

---

(١) نرى بأنه ليس بالضرورة أن تتجسد القيمة الأخلاقية لبعض الأفراد من خلال المشاركة في أداء العبادات والشعائر الدينية.. بل قد يستغلّ البعض القيم ويقدم على ارتكاب أفعال محرمة تحت ستار الدين وباسمه.. فمن خلال التجربة والمعايشة المهنية في العمل الأمني تم ضبط حالات ارتكاب جرائم النشل داخل المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، وحالات نشل للأشخاص الذين يقومون بتشييع الجنائز، رغم أنّ المفترض أن يكون في مثل هذه المواقع ممن يتصف سلوكه بالتدين.

كثيراً ما تبعد عنه غواية الأهواء والتمسك بالدنيا، حيث تتردد على أسماعه آيات القرآن الكريم فتنقي سريرته وتُوقظه من غفلته»[١].

كما أن بحوثاً كثيرة اتفقت نتائجها على أن مرحلة الشباب ـ وهي ما يقع ضمنها أفراد عيِّنة دراستنا هذه ـ هي المرحلة التي يظهر فيها أكثر من كل ما عداها الشعور الديني لدى الفرد، وحين يفتقد الشباب التربية الرشيدة والقدوة الصالحة، أو يتعارض مع ما يتلقاه في المدارس أو في الحياة مع الشريعة ينتقل إلى ألوان من الشك والاضطراب تسوقه إلى أنواع من الانحراف في الدين والقيم الأخلاقية[٢].

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المركز القومي للبحوث الاجتماعية ـ بالقاهرة ١٩٥٩) عن السرقة عند الأحداث حيث تناولت العلاقة بين جُنوح الأحداث وأداء فرائض الصلاة ووجدت الدراسة أنّ (٨ر٧١٪) من الأحداث المتهمين بجريمة السرقة لا يؤدون الصلاة[٣].

ودراسة (أبو الخير، العصرة، ١٩٦١) عن الأحداث المنحرفين لمعرفة علاقة عدم الاهتمام بالدين والجنوح، وتبيَّن أن جميع الأحداث الذين أُجريت عليهم الدراسة يؤمنون بالعقيدة الدينية، دون أداء الفرائض دوماً، وقد وُجد أنّ (٢٪) منهم يؤدون الصلاة بغير انتظام[٤].

---

(١) ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله: زاد المعاد في هدي خير البلاد. القاهرة: مكتبة الحلبي، ص ١١٤.

(٢) اللويحق، عبد الرحمن معلا: مشكلة الغلو في الدين (الأسباب، الآثار، العلاج). الجزء الأول، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩، ص ٣٧٢.

(٣) المركز القومي للبحوث الاجتماعية: السرقة عند الأحداث. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٩، ص ١٤٣.

(٤) أبو الخير، طه والعصرة، منير: انحراف الأحداث. الإسكندرية: منشأة المعارف: ١٩٦١، ص ٣٨٥.

وهذه النتائج إجمالاً تُوضح أنّ العلاقة بين الانحراف، والالتزام بالقيام بالفروض الدينية تتناسب تناسباً عكسيّاً، أي كلما قلّ أداء الفروض زادت نسبة الانحراف، وذلك لأنّ التعاليم الدينية والالتزام بأداء الصلاة اليومية وصلاة الجمعة تُقوي الأخلاق وتحث على السلوك السويّ.

٣ـ الرأي حول المسارعة بالحضور إلى المسجد (Mosque) والاستماع لخطبة الجمعة

تبيَّن من الاستجابات أن أربعة من أفراد العيِّنة يحضرون للمسجد بعد الخطبة ويؤدون الصلاة فقط ولا يستمعون إلى الخطبة، وواحد لم يُحدد الحضور من عدمه، وآخر ذكر بأنه يحضر أحياناً.

ويُعتبر المسجد من أبرز المؤسسات التربوية في الإسلام المؤثرة في اكتساب الصفات الخُلقيّة الحميدة، إذ يُحقق الأمن في المجتمع، ويُقلل من فُرص الانحراف والتعرّض للجريمة.

٤ـ الرأي في تأثير خطبة الجمعة على السلوك وكون خطبة الجمعة تسعى لإيجاد الرادع القوي لمنع الاختلالات الخُلقية

تبيَّن من الاستجابات أن اثنين من أفراد العيِّنة يؤثِّر فيهما الأسلوب القصصي للخطبة، واثنين أجابا بأن التأثير وقتيّ، وأحدهم أفاد بأنّه بعد أيام يعود للجريمة، وآخر ذكر بأن تأثير الخطبة يزول بتأثير الشيطان، واثنين آخرَيْن من أفراد العيِّنة لم يُحدِّدا أثراً لخطبة الجمعة. وهذه النتيجة تُعطي دلالة واضحة على عدم اهتمام أفراد العيِّنة بالحضور إلى المسجد والاستماع لخطبة الجمعة، التي تتضمن المواعظ الدينية والاجتماعية والتي تدعو الغافلين

والجاهلين إلى اقتفاء السلوك السوي، واتباع الصراط القويم، وتُثبت قلوب المؤمنين وتكون رادعاً قويّاً لمنع حدوث الانحرافات السلوكية.

٥ ـ مدى المُواظبة على حضور المحاضرات الدينية في المسجد

تبيَّن من الاستجابات أنّ أربعة من أفراد العيِّنة لم يتسنَّ لهم حضور المحاضرات الدينية إطلاقاً، وأحد أفراد العيِّنة ذكر بأنه يحضر إلى المحاضرات الدينية في المسجد وهو تحت تأثير المخدر، وواحد فقط ذكر أنه يحضر للمحاضرات الدينية في المسجد. ومن الناحية العقدية تُعتبر المساجد قلب المجتمع المسلم النابض، وتتحقق الوظيفة الاجتماعية للمسجد من خلال تقوية الوازع الديني لدى الفرد، حيث تُساهم في زيادة التديّن[١]، والتمسك بالعقيدة، وتقوية روح الإيمان الذي يحمي المسلم من الانحرافات التي يعجّ بها عصره. وهذه النتيجة تُعطي دلالة واضحة لعدم اهتمام أفراد العيِّنة بالحضور للمحاضرات الدينية في المساجد، ما قد يكون من أسباب انحرافهم وارتكابهم لجريمة السرقة التي أدت إلى دخولهم السجن[٢].

---

(١) التديـن: في الإسلام حتى يكون الإنسان متديناً يجب: أن يجمع بين التدين بكلّ من الاعتقاد والقول والعمل. وظهور ذلك على سلوكه بممارسة ما أمره الله به والانتهاء عن إتيان ما نهى عنه الله.
ويُعرف (روبف Rohrbaugh وجيسر Jessor) التدين على أنه «صفة للشخصية تعود إلى توجيهات عقلية (معرفية) عن الحقيقة الواقعة وراء نطاق الخبرة والمعرفة، وعن علاقة الفرد بهذه الحقيقة. والتوجهات موجهة ضمناً لكي تؤثر على الحياة الدنيوية اليومية للفرد، وذلك بمشاركته في تطبيق الشعائر الدينية».

(٢) الصنيع، صالح إبراهيم: التدين علاج الجريمة. مصدر سابق، ص ٥٦، ٢٩٥.

٦ ـ مدى تأثير التديّن والالتزام بالقيم الأخلاقية على السلوك

تبيَّن من الاستجابات أنّ أربعة أفراد أفادوا بوجود تأثير للتدين والقيم الأخلاقية على سلوكهم واشتراط أحدهم وجود الرفقة الصالحة، وآخر اشترط التطبيق الفعلي لأمور الدين، وأفاد واحد من أفراد العيِّنة بأن تأثير (الشلَّة) جعله يترك الصلاة ويتخلى عن القيم والأخلاق، وأفاد واحد آخر بقوله: إن بعض المتدينين متشددون في معاملاتهم.

فالدين من شأنه تقويم الخلق الشخصي وإكساب الشخصية السوية القوة المقاومة للإغراءات ومتاهات التجديد، وشرور الأنساق الوافدة التي تُسهم اليوم في ضياع شخصية الفرد وفقدان هويته[1].

وأثر الدين والأخلاق في مُقاومة الجريمة قبل حدوثها ذو أهمية بالغة، فهو يوقظ الضمير ويجعله دائماً مراقباً للسلوك مُحذِّراً الفرد بما سيلقاه من عقاب وينهاه عن ارتكاب الجريمة. وهو بذلك يُحاول القضاء على النية الخفية التي تُحاك داخل الصدر قبل ظهور السلوك والنتيجة بل ويُحرمها ويعتبرها أمراً مكروهاً. ومن هنا يتبيَّن تأثير التديّن والالتزام بالقيم الأخلاقية في مكافحة الجريمة وكيف أنها تقضي عليها في مهدها، وتُهذب سلوك الإنسان بالترغيب والترهيب بعيداً عن الغلوّ في الدين بالتشدد والتطرف في المسائل الدينية المختلفة، من أجل أن يفعل الدين تأثيره في سلوك الأفراد ويقف حاجزاً لهم عن ارتكاب الجريمة.

---

(١) منصور عبد المجيد سيد أحمد، السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي. مصدر سابق، ص ٦٦.

٧ ـ مدى ما يلتزم به الفرد بالتمسك في الشرائع الدينية والبُعد عن الغدر والخيانة

تبيَّن من الاستجابات أن ثلاثة من أفراد العيِّنة أفادوا بالتزامهم بالتمسك بالشرائع الدينية أحياناً، وذكر اثنان بأنهما غير متدينين أي أن التدين منعدم بحكم معاشرة رفاق السوء، بل أضاف أحدهم بأنه لم يُصلِّ إطلاقاً وأنه يلجأ لاستخدام الغدر والخيانة من أجل الحصول على حقوقه كما في الحالة الأولى، وواحد من أفراد العيِّنة فقط أفاد بأنه مُلتزم.

ويُقصد بالشعائر الدينية، العبادات من صلاة وصوم، وزكاة وعُمرة، واحترام حقوق الجيران، وبرّ الوالدين، والصدقات، والمعاملات الموثقة بالأعمال والأقوال والتصرفات.

وحول العلاقة بين التمسك بالشرائع الدينية والانحراف قام (عبد المتعال، ١٩٦٤) بإجراء دراسة عن أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث، ووجد أن أُسر الجانحين المتشردين أقلّ تديناً من أسر الأحداث الأسوياء[١].

ويرى غالبية العلماء والباحثين ضرورة غرس الإيمان في الفرد، وتدعيم الذات الأخلاقية لديه، فقد اتفقوا على أنّ عدم الالتزام بإقامة الشعائر الدينية، واضطراب الذات الأخلاقية من شأنه أن يجعل الفرد فريسة للأزمات النفسية، وللتأثير والتأثر برفاق السوء الذين يُهيئون الطريق للانحراف[٢].

---

(١) عبد المتعال، صلاح، أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٥٧.

(٢) الربايعة، أحمد، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. مصدر سابق، ص ٢٣.

وكلما تزعزع الوازع الديني وضعف عند الإنسان كان احتمال ارتكابه للمُحرمات أكبر منه عند أولئك الذين اتصفوا بقوة الإيمان، فالإيمان الحقيقي هو الذي يردع الإنسان عن مُجرَّد التفكير في ارتكاب الجريمة، فلا يقدم المؤمن الصادق على ارتكاب الجريمة طالما كانت صلته بربه قائمة وقوية.

٨ ـ الرأي حول تعاطي مُخدر أو مُسكر حال ارتكاب الجريمة

تبيَّن من الاستجابات أن ثلاثة من أفراد العيِّنة أفادوا بارتكابهم للجريمة، وهم تحت تأثير المخدّر، واثنين أفادا بعدم تعاطي المخدرات عند ارتكابهما للجريمة، وذكر واحد منهما بأن تعاطي المخدرات يجلب الشيطان، وذكر آخر بأن المال أهمّ شيء في الحياة بغض النظر عن حلاله أو حُرمته، بمعنى أنه لا يمانع من الإقدام على التعاطي وغيره من السلوكيات المنحرفة؛ لأنه لا يفرق بين الحلال والحرام.

وتُشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة بين تعاطي المخدرات أو المسكرات والجريمة، وهذه العلاقة سببية، بمعنى أن أحدهما يؤدي إلى الآخر فالتعاطي والإدمان قد يدفعها الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وخاصة السرقة من أجل الحصول على المال.

وفي دراسة أجريت في المجتمع المصري على عيِّنة قوامها (٥٠) سجيناً في قضايا مخدرات ومُسكرات، تبين منها أن سبب إيداعهم السجن ارتكابهم الجرائم التالية وهم تحت تأثير المخدر والمُسكر:

(٢٨) حالة أُدينوا في جرائم الاعتداء على المجتمع.

(٩) حالات أُدينوا في جرائم جنسية وأخلاقية.

(٧) حالات أُدينوا في جرائم اعتداء على الممتلكات.

(٤) حالات أُدينوا في جرائم اعتداء على أشخاص.

ما يدلّ على أن تعاطي المخدرات والمُسكرات يدفع إلى ارتكاب الجريمة[١].

والرأي السائد الذي تتفق عليه معظم دراسات الجريمة هو أن تأثير المخدرات والمُسكرات على الشخصية، يشير إلى أنّ المدمن شخص يُعاني من سوء التوافق النفسي والاجتماعي، إذ إنّ الإدمان هو طريقة للهروب من الواقع ما يجعل منه شخصاً عدوانيّاً أو إجراميّاً.

مما سبق يتبيَّن أن جميع استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلقة بدور الجانب الديني والقيمي الأخلاقي في حياة المنحرفين، تتفق بصورة كلية مع نتيجة الفرضية الثالثة في دراستنا التي تنص على أنه «يوجد فرق دال إحصائيّاً بين المنحرفين (السارقين) وغير المنحرفين في متوسط درجات مستوى المعتقدات الدينية» حيث تحققت صحة هذه الفرضية وتبين وجود فرق دال ما بين مجموعة الأفراد المنحرفين (السارقين) ومجموعة الأفراد غير المنحرفين من حيث متوسطي الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعتين حيث بلغت نتيجة (ت) T ـ test (٤٤ر١٤) وهي نتيجة دالة إحصائيّاً عند مستوى (٠٠١ر٠).

كما تتفق نتيجة استجابات أفراد عيِّنة دراسة الحالة عن نفس الأسئلة مع دراسة (الصنيع، ١٩٩٨) حيث تضمنت إحدى فرضيات دراسته ما نصّه «متوسط درجات الأفراد الذين ارتكبوا جرائم جنائية، والمودعين في السجن بمدينة الرياض، في مقياس مستوى التديّن، أقلّ بفرق دال إحصائيّاً من

(١) المغربي، سعد. ظاهرة تعاطي الحشيش: دراسة نفسية اجتماعية، ط٢. بيروت: دار الراتب الجامعية، ١٩٨٤، ص ٤٤.

متوسـط درجات الأفراد الذين لم يرتكبوا جرائم جنائية وهم خارج السجن بمدينـة الرياض» وتحققت صحة هذه الفرضيـة وكانت قيمة (ت) T ـ test دالة عند مستوى دلالة (٠١ر٠)[1].

خامساً: دور الوسائط والتأثير الإعلامي على الانحراف:

لبيان دور الوسـائط والتأثير الإعلامي في حياة المنحرفين وأثر ذلك على بناء شـخصياتهم وتشكيل سـلوكهم، جرى تطبيق الاستبانة الخاصة بدراسة الحالـة التـي تتضمـن عبـارات تقتـضي من أفـراد عيِّنة دراسـة الحالـة تحديد استجاباتهم حول هذا الجانب كما هو مبيَّن بالجدول رقم (٥٣).

(١) الصنيع، صالح إبراهيم: التدين علاج الجريمة. مصدر سابق، ص ٢٤٩.

الجدول رقم (٥٣)

استجابات عيِّنة دراسة الحالة عن الأسئلة المتعلقة بالوسائط والتأثير الإعلامي

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١	ما العوامل المُشجعة التي تُسهم في ارتكاب جريمة السرقة؟	الأولى	القنوات والأفلام التي تعرض ارتكاب جريمة السرقة.
		الثانية	القنوات والأفلام التي تعرض ارتكاب جريمة سرقة.
		الثالثة	القنوات والأفلام التي تعرض ارتكاب جريمة سرقة.
		الرابعة	القنوات والأفلام التي تعرض ارتكاب جريمة سرقة.
		الخامسة	عندما أشاهد فيلماً فيه مُشكلة مثل مشكلتي.
		السادسة	الاستعراض بسيارات فخمة، ليس لدي سيارة.
٢	من تجربتك، ما الأسباب التي دفعتك إلى ارتكاب جريمة السرقة؟	الأولى	الهدف من السرقة الحصول على المال لشرب الخمر.
		الثانية	الهدف من السرقة الحصول على المال لشرب الخمر.
		الثالثة	لا أشاهد التلفزيون ولا الأفلام.
		الرابعة	لا أشاهد التلفزيون ولا الأفلام.
		الخامسة	التلفزيون كلّه أخبار ولا أستفيد منه شيئاً.
		السادسة	التلفزيون كلّه أخبار ولا أستفيد منه شيئاً.
٣	ما الطريقة المُثلى في نظرك لمنع جريمة السرقة؟	الأولى	التركيز على الأسرة صاحبة الدور الأساس.
		الثانية	التوعية والمحاضرات وتوزيع المنشورات.
		الثالثة	التوعية والمحاضرات وتوزيع المنشورات.
		الرابعة	عرض العقوبة والتشهير بالسارقين في الصحف.
		الخامسة	عرض العقوبة والتشهير بالسارقين في الصحف.
		السادسة	الأسلوب الجيد في التوعية والبُعد عن الترهيب والوعيد.

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
٤	هل تستمع في الإذاعة والتلفاز لندوات ومحاضرات دينية تؤثر في سلوكك عند سماعها أو رؤيتها؟	الأولى	أسمعها أحياناً ولا تؤثر.
		الثانية	أسمعها أو أشاهدها مجاملة.
		الثالثة	لا أشاهد ولا أسمع أي برامج.
		الرابعة	لا أشاهد ولا أسمع أي برامج.
		الخامسة	ما يُعجبني أسلوب المشايخ في التوعية.
		السادسة	ما يُعجبني أسلوب المشايخ في التوعية.
٥	هل ترى بأن نشر أخبار الجرائم والمجرمين في الصحف يؤثر في سلوكك ويدفعك لارتكاب الجريمة؟	الأولى	نعم يؤثر وأستفيد منه عندما أفكر في جريمة.
		الثانية	نعم يؤثر وأستفيد منه عندما أفكر في جريمة.
		الثالثة	أتجنب الأخطاء التي تكشف الجريمة.
		الرابعة	بعض الجرائم ممكن أتعلمها وليس كل جريمة.
		الخامسة	أتعلّم الطريقة التي استخدمت في الجريمة.
		السادسة	أتعلم الطريقة التي استخدمت في الجريمة.

من الجدول السابق الذي يتضمن استجابات أفراد العيِّنة عن الأسئلة المتعلقة بالوسائط والتأثير الإعلامي يتضح الآتي:

١ ـ العوامل المُشجعة التي تُسهم في ارتكاب جريمة السرقة

تبيَّن من الاستجابات: أنّ أربعة من أفراد العيِّنة ذكروا بأنّ الأفلام التي تُعرض في بعض القنوات عن جريمة السرقة تُساعدهم على ارتكاب جريمة السرقة، وذكر واحد من أفراد العيِّنة إنه عندما يُشاهد فيلماً سينمائيّاً يعرض مُشكلة مثل مشكلته يكون عاملاً مُشجعاً لارتكاب جريمة السرقة، وذكر واحد من أفراد العيِّنة بأنه يتشجع على ارتكاب جريمة السرقة عندما يُشاهد استعراض سيارات فخمة في التلفزيون، وهو لا يملك سيارة.

وهـذه النتيجـة تؤكد الـدور الذي تقوم به وسـائل الإعلام في تشـكيل شخصيات الأفراد، من خلال ما تبثه من برامج مختلفة، تؤثر على سلوكياتهم وقد تدفع البعض من الأفراد لارتكاب الجريمة، فالمشاهد يُشاهد ما تعرضه القنـوات الفضائيـة ويتأثـر بأحـداث الأفلام التـي تُعرض بطريقة مشـوقة، وتصـور المجـرم كبطل ما يجعل بعـض الأفراد وخاصة الأطفـال والمراهقين يتخذونه رمزاً ونموذجاً لهم في السلوك.

ويتفق كثير من الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين على أنّ عرض الأفلام التي تُحاكي الجريمة والمجرمين من خلال وسـائل الإعلام سـبب من أسباب السلوك الإجرامي.

وهـذا الجانب تؤكده أيضاً اسـتجابة أفـراد العيِّنة الحاليـة، حيث مثَّلهم أربعـة أفراد بإرجاع أسـباب ارتكابهم للجريمة لمشـاهدة أفلام الجريمة التي تُعرض في بعض القنوات الفضائية.

وفي دراسـة تناولت أثر السـينما ودورها في الإجرام عـلى (٣٦٨) طفلاً مـن الأطفال المنحرفين من الجنسـين، قد ظهـر أن (١٠) منهم تأثروا مباشرة بالسـينما، وذكـر (٤٩٪) مـن الذكـور الجانحين أنهـم تأثروا تأثـراً مباشراً في حملهم للسـلاح، و(٢٨٪) منهم تعلموا طُرق السرقة من الأفلام السـينمائية، و(٢٠٪) منهـم تعلموا كيف يتمكنـون من الإفلات من القبض عليهم ومن العقاب، و(٤٥٪) منهم وجدوا أنّ الجريمة هي الطريقة السريعة لجمع المال، وأنّ (٢٦٪) تعلموا القسوة والعنف من الأفلام[1].

---

(١) الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن، دراسـات في علم الاجتماع الجنائي. مصدر سابق، ص ١٧٣-١٧٤.

ومن العوامل المشجعة في الإعلام والتي تُعدّ ذات أثر بالغ في الإسهام في ارتكاب الجريمة، ما ورد في استجابة أحد أفراد العيِّنة، من أنه يتأثّر بما يُشاهده من أفلام تُحاكي مشكلته ما يؤثر عليه نفسيّاً، وهذا التأثير النفسي يُحفز الكثير من العوامل الأخرى الكامنة في شخصيته، وتتفاعل مع كثير من الظروف المحيطة به سواء الأسرية أو المادية أو الاجتماعية وغيرها، فتُصبح هذه العوامل من الأسباب الكامنة الخفية إلى أن تُستثار وتُنفذ من خلال مؤثرات الأفلام الإجرامية، ومن ثم يُقدم على ارتكاب الجريمة. وهكذا بالنسبة للرغبات الشخصية كالحاجة إلى امتلاك سيارة أو أي من مستلزمات الحياة.

٢ ـ عن الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب جريمة السرقة:

تبيَّن من الاستجابات أن اثنين من أفراد العيِّنة أجابا بأنّ أسباب ارتكابهما جريمة السرقة نتيجة مشاهداتهما للبرامج الإعلامية وتأثرهما بما تعرضه عن الجرائم وخاصة جريمة السرقة، وأن اثنين من أفراد العيِّنة أجابا بأنّ أسباب ارتكاب جريمة السرقة هو الحصول على المال لشراء الخمر وشربه، وأربعة من أفراد العيِّنة أفاد اثنان منهم بعدم مشاهدتهما التلفزيون أو الأفلام، والاثنان الآخران ذكرا بأنّ التلفزيون كلّه أخبار ولا يستفيدان منه شيئاً. وهذه النتيجة تُعطي دلالة على عدم استفادة أفراد العيِّنة من الجوانب الإيجابية لوسائل الإعلام فيما ينفعهم وينفع مجتمعهم، واقتصر تأثرهم بالتلفاز على الجوانب السلبية مثل تناول القائمين على التمثيل بتعاطي المسكرات والمخدرات، ما حدا بالبعض من أفراد العيِّنة إلى القيام بالسرقة من أجل الحصول على المال وشراء المسكرات وتعاطيها. وهذه النتيجة ترتبط بنتيجة السؤال السابق (الأول) من حيث دور الإعلام في تشكيل سلوك الأفراد وشخصياتهم.

وتُشير نتائج بعض الدراسات إلى أن التلفزيون والسينما وغيرهما من

وسائل الإعلام قد تكون سبباً من أسباب ارتكاب الجريمة وتأثيرها على المشاهدين بما يُعرض من أفلام الإجرام بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق عرض أنماط من السلوك المنحرف التي تؤثر على الشخص وتقوده إلى ارتكاب الجريمة، إذ إنّ بعض الأشخاص يميلون إلى العنف والقسوة، والبعض منهم يكونون ضعيفي الإدراك وضعيفي الشخصية ما يجعلهم سريعي التأثر والتصديق بما يُعرض أمامهم.

٣ـ الرأي حول الطريقة الناجحة لمنع جريمة السرقة عبر الوسائط الإعلامية

تبيَّن من الاستجابات أن واحداً من أفراد العيِّنة ذكر بأنَّ الأسرة هي صاحبة الدور الأساس ويجب التركيز عليها، وطالب اثنان من أفراد العيِّنة بضرورة التوعية والمحاضرات، وتوزيع المنشورات، كما أفاد اثنان من أفراد العيِّنة بضرورة عرض العقوبة والتشهير بالسارقين في الصحف، وذكر واحد أنّ الأسلوب الجيد في التوعية والبعد عن الترهيب والوعيد عبر وسائل الإعلام يمنع الفرد من ارتكاب جريمة السرقة.

وهذه النتيجة تؤكد إدراك أفراد العيِّنة لأهمية وسائط الإعلام ودورها في تقديم النافع لهم ولمجتمعهم، والحافز على اتباع السلوك السوي، من خلال الحرص على عرض المعلومات الصحيحة الموثوقة، وإتاحة الفهم الصحيح لما يجري، والالتزام بالقيم، والتمسك بالعقيدة، وتوجيه المجتمع الوُجهة السليمة، فيُشكل ذلك عقول الشباب إيجابيّاً، ويُغذي نفوسهم بالقيم والمشاعر السمحة، ويصل حتى عبر برامج الترفيه إلى الفكر السليم، وتهذيب السلوك، إيماناً بأنّ المناخ الاجتماعي والأسري الذي يُعايشه الشباب ـ ضمن أفراد المجتمع ـ يؤثر تأثيراً بالغاً في تفكيره وسلوكه[1]. وتستطيع وسائل الإعلام المختلفة أن تُساهم في علاج الانحرافات السلوكية، عن

طريـق القيام بحملة دعائية جذّابـة لنشر الوعي حول مخاطر الجريمة وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات. كما يستطيع الإعلام أن يقوم بدور فاعل في إضعاف الرأي المؤيد للجريمة وتدعيم الرأي الواعي بأضرارها، ولكن ذلك يتطلـب خطة إعلامية متكاملة ذات برامج مدروسـة تتوخي نشر المعلومات والحقائق المتعلقة بالجريمة بموضوعية كاملة دون تهويل ومبالغة أو تهوين.

٤ ـ الـرأي حـول ما تبثه الإذاعـة والتلفاز من نـدوات ومحاضرات دينية تؤثر في سلوك الفرد عند سماعها أو رؤيتها

تبـيَّن مـن الاسـتجابات أن جميـع أفـراد العيِّنة أجابـوا بعدم اسـتماعهم للمحاضرات والندوات الدينية أو رؤيتها، وبالتالي عدم تأثير البث الإذاعي أو التلفـاز عـلى سـلوكهم، وتباينـت إجاباتهـم على النحـو التالي: (أسـمعها أحيانا... أسـمعها وأشاهدها مُجاملة... لا أشاهد ولا أسمع أي برامج... ما يعجبني أسلوب المشايخ في التوعية).

وهذه النتائج تُعطي دلالة على قصور ونقص الثقافة الإسـلامية للأفراد داخـل الأسرة، فقد ألحَّ أحـد أفراد العيِّنة على الاهتمام بها باعتبار أن لها دوراً أساسـيّاً في مقاومـة الانحراف. وهـذا النقص والقصور هما سـبيل الأشرار للانحراف عن الطريق السويّ، وبالتالي مدعاة للوقوع في براثن الانحراف.

---

(١) عثـمان، آمـال عبـد الرحيم: علم الإجـرام وعلم العقـاب. القاهـرة: دار النهضة، ١٩٧٧، ص ٦٨، ٧٩.

٥ ـ ما يُنشر من أخبار الجرائم والمجرمين في الصحف وما إذا كان النشر يؤثّر في سلوك الفرد ويدفعه لارتكاب الجريمة

تبـيَّن مـن الاسـتجابات أن جميـع أفـراد العيِّنـة يؤيـدون تأثـير ذلك على سلوكهم، وتباينت آراؤهم على النحو التالي: (نعم يُؤثر وأستفيد منه عندما أفكر في جريمة... أتعلم الطريقة التي استُخدِمَتْ في الجريمة... أتجنب الأخطاء التي تكشف الجريمة... بعض الجرائم ممكن أتعلمها وليس كل جريمة).

ويُعـد نـشر الجرائم والاضطرابات السـلوكية مصـدراً أساسـيّاً للإثارة في الأعـمال الصحفيـة، حيث تعتمد مهنة الصحافـة ـ في الغالب ـ على أخبار الجريمة والمجرمين، ومن ثم فإن الصحافة بدورها الإعـلامي تؤثّر تأثيراً بالغاً في انتشار الجريمة ومحاكاة السلوك الإجرامي، وذلك عن طريـق ما يأتي:

أ ـ تنـشر الصحافـة بكافة وسـائلها أسـاليب وأنماط ارتـكاب الجرائم، عـن طريق ما يتم نشره من وسـائل سرقة السـيارات، وإخفاء معالم ملكيتها، وكيفية تزوير الوثائق، ووسـائل الغـش التجاري وغيرها من أساليب الانحرافات السلوكية.

ب ـ قد تُبالغ الصحافة فيما تنشر من إثارات حول أخبار الجرائم، الأمر الـذي تظهر به الجرائم كسـلوك عـادي يوجـد في المجتمع، ولذلك تُخصص لها أحياناً بعض الأعمدة الخاصة في الصحف اليومية حيث تعرض الجرائم المحلية والعالمية.

ج ـ قـد تتعدى مجال الإثارة في عرض الجرائم أمام الأطفال والمراهقين، فقـد يقـود الخيـالُ الصِّغـارَ لتقليـد ومحـاكاة المجرمين المشـهورين، وبذلـك ينتشر الجنـوح وتكثر المغامـرات الطفولية التـي قد يترتب عنها مشكلات اجتماعية يُعاقب عليها القانون.

د ـ قد يكون من سلبيات إظهار جدوى الجرائم، إبراز وتأكيد طرق سلوك المنحرفين، إذ تتسم حياتهم بالبذخ والإسراف في الإقبال على مُتع الحياة المحرمة، أو تظهر بالمظهر الذي يدعو إلى الشفقة عليهم نتيجة لحياة التشرد والبؤس والتعاسة والهروب من العدالة، ما يُثير شفقة القارئ الذي يتسم سلوكه بمخالفة الضوابط الاجتماعية.

هـ ـ قد يتجلى من الصحافة بأن المجرمين يقومون بأعمال بطولية خارقة، وفي هذا ما يُشجع على اعتبار المجرمين نماذج حية أمام الأطفال والمراهقين.

و ـ قد تُبالغ الصحف ورجال الصحافة في تبني أحكام غير عادلة تجاه جرائم مُعينة، وبذلك تُثير الشعور العدائي ضدّ أجهزة الأمن والعدالة والمحاكم، وتُعطي مجالاً للتحايل على شرعية بعض النصوص القانونية، أو بعدم تجسيد مواقف بعض رجال القانون أو القضاء أو الشرطة في حالات خاصّة[1].

مما سبق قد يكون هناك دور سلبي للصحافة، في إعاقة بعض التنظيمات الخاصة بمعاملة المذنبين، الأمر الذي يدفع السلطات الأمنية بالتعاون مع الصحافة وباقي وسائل الاتصال إلى وقاية المجتمع من الانحرافات وخاصة بين الناشئة، حتى لا تكون الصحافة ـ في أسمى أهدافها ـ قائمة على مكاسب صحفية مؤقتة، تزول بزوالها ما تعرضه من مبالغات عن الجرائم والانحرافات والاضطرابات السلوكية.

---

(١) منصور عبد المجيد سيد أحمد، السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي. مصدر سابق، ص ٩٢، ٩٣.

الجدول رقم (٥٤)

استجابات عيِّنة دراسة الحالة على السؤال المتعلق بما يرغبون إضافته أو اقتراحه بما له علاقة بالأسئلة السابقة

تسلسل	العبارة	الحالة	استجابات أفراد دراسة الحالة
١	هل ترغب في إضافة أو اقتراح أي شيء له علاقة بالأسئلة السابقة المتعلقة بالأسرة أو المدرسة أو الجانب الديني الأخلاقي أو الوسائط والتأثير الإعلامي	الأولى	الرقابة المدرسية ضرورية حيث كنت أشرب الخمر لمدة ثلاث سنوات خلال الدراسة ولكن المدرسة لم تلاحظ أي تغيير أو تأثير.
		الثانية	شغل وقت الفراغ فيما ينفع.
		الثالثة	الزواج أقوى رادع لمنع الجريمة.
		الرابعة	لم يُحدد.
		الخامسة	لم يُحدد.
		السادسة	لم يُحدد.

٦ ـ الرأي عن توجيه أفراد العيِّنة عما إذا كانت لديهم رغبة في إضافة أو اقتراح أي شيء له علاقة بالأسئلة السابقة حول (الأسرة، المدرسة، الجانب الديني والقيمي الأخلاقي، الوسائط والتأثير الإعلامي)

تبيَّن من الاستجابات المنوَّه عنها في الجدول السابق: أن ثلاثة منهم لم يُحدِّدوا أي إجابة، وقد يكون مرجع ذلك ـ فيما يبدو لنا ـ أنهم لا يرغبون في الإفصاح عن الرأي لأمرٍ ما في نفوسهم، أو لعدم وجود ما يمكن أن يذكر، في حين اقترح واحد منهم ضرورة وجود الرقابة المدرسية؛ لأنه كان يشرب الخمر لمدة ثلاث سنوات خلال الدراسة ولم تلاحظ عليه المدرسة أي تغيير أو تأثير عليه، وواحد آخر اقترح بأن يُقضى وقت الفراغ فيما ينفع، كما يرى فرد من أفراد العيِّنة أن الزواج أقوى رادع لمنع الجريمة.

وهـذه النتيجـة تُعطي دلالـة واضحة لأهميـة ودور الإرشـاد والتوجيه داخـل المدرسـة في وقايـة الأبناء من الانحـراف، من خلال تفعيل الإرشـاد والتوجيه والمراقبة للطلاب بالتنسـيق والتواصل مع الأسرة؛ لأن المسـؤولية بين المدرسة والأسرة مسؤولية متضامنة، وتنشئة اجتماعيّة متوافقة.

وتُعطـي هـذه النتيجة أيضـاً دلالة عـلى أنّ الفراغ في حياة الناشـئة دون توجيه وإرشاد قد يكون مدعاة إلى ارتكاب بعض أنماط السلوك الانحرافي.

هـذا بالإضافة إلى أن عدم الزواج ودوره في فقدان الاسـتقرار الأُسري والاجتماعي لبعض الأفراد، قد يُعرضهم للوقوع في سلوكيات منحرفة نتيجة عـدم وجود مسـؤولية أسرية مُلقاة عـلى عاتقهم، مما يُفضي بهـم إلى ارتكاب الجرائم في حال اضطراب سلوكهم.

تعقيـــــب

بعـد اسـتعراض اسـتجابات أفـراد عيِّنـة دراسـة الحالـة والتعرف على خصائصهـم الأساسـية والصلـة بينها وبين سـلوكهم المنحـرف، بُغية تحقيق المقاربـة النوعيـة للأسـباب والدوافع التـي أدت إلى انحرافهـم واضطراب سـلوكهم، حاولنا بيان العوامل الأساسية للانحراف والإقدام على ارتكاب جريمة السرقة من خلال معرفة مدى تأثير ودور العوامل الأسرية والمدرسية والدين والأخلاق والإعلام في اتباع السلوك المنحرف.

ولعـل من طبيعة أي باحث ينوي دراسـة أي ظاهـرة كالجريمة وغيرها دراسـة علمية أن يتطلع إلى تناول مجموعة من الحالات ضمن نظام متناسـق، ليتمكـن مـن إبراز العلاقة الثابتـة وذات الدلالة بين المتغـيرات للوصول إلى نتائج واضحة.

ورغم محاولتنا حصر عدد من العوامل والدوافع [1] التي أدت إلى السلوك المنحرف إلا أنّ ذلك لم يُولّد القناعة المطلقة بكفايتها أو حتى شمول بحثنا للحدّ المعقول منها.. ومرجع ذلك أننا وجدنا دوافع عديدة في الحالة الواحدة أحياناً، يُعبر عنها المستجوب وهي متداخلة فيما بينها ومترابطة.. يقول أحد الجناة (صاحب الحالة الأولى) واصفاً حالته:

«والدي متزوج بأخرى، ولم يهتم بنا، ويعاملني بقسوة، وعودني على عدم تحمل المسؤولية، وأشعر بأن أسرتنا غير حقيقية بل مجرَّد أسرة فقط، طلقت زوجتي نتيجة للمشاجرات وعلم ذويها بأنني سارق... تناولت الحبوب المخدرة (الكبتاجون) لتنشطني وتُعينني على السهر؛ لأنّ عملي بنظام المناوبات».

---

(١) الدوافع: (Motive) حالة داخلية، جسمية أو نفسية، تُثير السلوك في ظروف مُعينة، وتواصله حتى ينتهي إلى غاية معينة. فالعالم لا يبرح يبحث ويُنقب ويقرأ ويستشير حتى يبلغ غايته ويُرضي دافع الاستطلاع عنده.. والطالب يدأب ويسهر الليالي ويُحاول بعد إخفاق بدافع الرغبة في النجاح أو التفوق أو الظفر بمركز اجتماعي لائق أو بهذه الدوافع جميعاً... لذا يُعرف الدافع أحياناً بأنه حالة من التوتر تُثير السلوك وتواصله حتى يخفّ هذا التوتر أو يزول فيستعسد الفرد توازنه. كأن الدافع اضطراب يخلّ توازن الفرد فيسعى إلى استعادة توازنه.
والدافع: اصطلاح عام شامل تحتوي اللغة على ألفاظ كثيرة تحمل معناه الإجمالي، لكن علم النفس يُحاول التمييز بينها، منها: الحاجة، الحافز، الباعث، الميل، النزعة، الرغبة، العاطفة، الاتجاه، الغرض، القصد، الإرادة. والدوافع حالات أو استعدادات لا نلاحظها مباشرة، بل نستنتجها من الاتجاه العام للسلوك الصادر عنها. فإن كان السلوك متجهاً نحو الشراب استنتجنا دافع العطش، وإن كان متجهاً نحو الاجتماع بالناس استنتجنا الدافع الاجتماعي.
للمزيد انظر: راجح، أحمد عزت: أصول علم النفس. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٧٨، ٧٩.

ففـي هذه الحالـة توفرت دوافـع عديدة منهـا المعاملة الوالدية السـيئة، وعدم تحمل المسؤولية، والتفكك الأسري، والطلاق، وتعاطي المخدرات.

ويقـول آخر (صاحب الحالة الثانية): « كنت الابن المدلل لأني الوحيد، أتعـرض للضرب والشـتائم من والـدي بحجة الخوف عليّ، أسـتغلّ خروج والدي الدائم من المنزل للخروج مع (الشـلة)... نجتمع في المسـاء مع الشلة لمشـاهدة أفلام عن الجريمة وخاصة السرقة... أستغلّ وقت وجود الناس في الصلاة لكي أنفذ جريمتي».

وأخـيراً.. يقول ثالث (صاحب الحالة الثالثة): «انقطعت عن الدراسـة بعد وصولي للصف السـادس الابتدائي بسـبب ظـروفي الأسرية الصعبة من جـرّاء معاملة والـدي والمجتمع الذي لا يرحم، ما أثَّر على سـلوكي حتى في تعامـلي مع الآخرين... ولأنّ المدرسـين ينظرون إليّ نظرة سـيئة، وأصبحت بـدون عمل... وأشـعر بأنني شـخص انطوائـي وغير مرغوب فيـه، لأنه لا فائدة مني، ما دفعني للإحباط».

ويلاحـظ تعـدد الدوافع المؤديـة للانحـراف في الحالات الثـلاث التي أوردنا مقتطفات مما رواه صاحب كل حالة فاجتمع العديد من الدوافع التي أدت إلى انحرافهـم مثـل: الحمايـة الزائدة مـن الوالدين، عـدم تقدير الذات، رفقاء السوء، تأثير وسائل الإعلام، غياب الرقابة الوالدية، استغلال انشغال الناس في العبادة، الانقطاع عن الدراسـة، النظرة السلبية للمجتمع (الوسم)، البطالـة، عدم وجـود دخل مـادي، بعض الاضطرابـات النفسـية كالانطواء والإحبـاط. ولكننا رغم تعدد وتنوع الدوافع المؤدية للسـلوك المنحرف قرّرنا ألا نعتـبر دافعاً واحداً مُحدّداً هو الـذي أدَّى إلى حدوث الفعل الإجرامي أو له دور حاسم فيه بالنسبة لكل حالة من الحالات التي توفرت فيها دوافع عديدة.

ومـن ناحيـة أخـرى فإنه وجـب علينا تجـاوز تنـوع الدوافـع وتعددها واختلافها، من خلال المقاربة الكيفية والنوعية لتُتاح لنا إمكانية إدراك بعض العلاقـات التي قـد تجتمع بين بعض المتغيرات كعمر الجـاني ومهنته، وحالته التعليمية والاجتماعية من جهة... ونوعية الدافع على ارتكاب جريمة السرقة من جهة أخرى.. وتبين التعدد للدوافع وتداخلها وفق ما تضمنته رواية كلّ حالة، وما تضمنته استجاباتهم أيضاً.

خلاصـة القـول... إن الدوافـع التي تـؤدِّي إلى ارتـكاب الجريمة بكل صورهـا وأشـكالها هي مُحصلـة عوامـل مُتعـددة ومتفاعلة بعضهـا فطريّ، والآخـر مُكتسـب، وبعضهـا مباشر، والآخر غـير مبـاشر، وبعضها رئيس، وبعضهـا ثانـوي. وتبنَّـى هذه الجوانب عديـد من المـدارس في علم الإجرام وعلـم الاجتماع وعلم النفس كالمدرسـة الفلسـفية والجغرافيـة والبيولوجية والسـيكولوجية والسوسـيولوجية والتكاملية إلى جانب التفسـير الإسلامي للسلوك الإجرامي.

وقد أصبح من المتفق عليه ـ في زمننا الحاضر ـ بين المشتغلين بدراسات الجريمـة وعلم الجريمة أنّ الجريمة ظاهرة تقـع نتيجة تضافر عدة عوامل كما أسلفنا.

ولتأكيـد هذه الحقيقة قام (برت) بدراسـة علمية شـملت نحو (٢٠٠) جانح من الأحداث، كشف عن وجود أكثر من (٦٠) عاملاً نوعيّاً للجنوح، يـبرز منها أربعة أو خمسـة عوامل في كل حالة فرديـة. وقد اتفقت نتائج بحثه مـع نتائـج أبحاث أخـرى في تأكيد مبـدأ تكامل العوامل المفضيـة إلى ظاهرة الانحـراف أو الجريمـة. وفي مقدمـة هـذه العوامـل: العوامـل الفيزيقيـة أو البيولوجيـة كالاسـتعدادات الوراثيـة والاضطرابـات العصبيـة والأمراض

الجسـمية والعوامل العقلية، وعوامل دينية ونفسـية تنجم عن التربية المنزلية الخانقة أو الكابتة أو المدللة أو الغافلة، أو عن فسـاد الجو الدراسي، وعوامل اجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة كالفقر ورفاق السـوء والأثر الضار لوسـائل الإعلام أو ثقافة الطبقة الاجتماعية أو ثقافة سكان الحيّ.

ويؤيـد علماء الاجتماع أن للجريمـة عوامل مُمهدة هي: الوراثة وخبرات الطفولة والتنشئة الاجتماعية، وعوامل مباشرة تظهر في السلوك الإجرامي[1].

ونـرى بـأنّ العوامل التي توصلـت إليها من خلال الاسـتجابات كافية للدلالـة على نوع الدافع لارتكاب جريمة السرقة، وفق ما يراه أنصار الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي والذي نرى أيضاً بأننا نتوافق مع اتجاهه نحو طريقة تفسير السلوك الإجرامي.

---

(١) السمالوطي، نبيل محمد.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

الباجوري، إبراهيم (١٩٧٤): حاشية الباجوري على شرح القاسم العزي. بيروت: دار المعرفة.

باظة، آمال عبد السميع مليجي (١٩٩٩): استمارة الحالة للمراهقين. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البحيري، سليمان عمر (١٩٥٠): حاشية البحيري على منهج المسماة التجريد لنفع العبيد. القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي.

بسيسو، سعدي (١٩٥٨): قضاء الأحداث علماً وعملاً. ط٢، دمشق: مطبوعات الشرف.

بسيسو، سعدي (١٩٥٨): محاكم الأحداث والمدارس الإصلاحية. بغداد.

البشر، خالد بن سعود (٢٠٠١): مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

أبو بكر، عبد المهيمن (١٩٦٨): قانون العقوبات وجرائم الاعتداء على الأشخاص والمال. القاهرة: دار النهضة العربية.

البهوتي، منصور إدريس (د.ت): الروض المربع. الرياض: مطابع الرياض.

ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين (١٩٨٨): التوبة. بيروت: مؤسسة التقويم الإسلامي.

ابن حزم، الأندلسي (د.ت): الأحكام في أصول الأحكام. القاهرة: مطبعة السعادة.

ثروت، جلال (١٩٨٧): الظاهرة الإجرامية. الإسكندرية.
الثقفي، سلطان بن أحمد (٢٠٠١): خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الطائف – دراسة تحليلية واستطلاعية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
جعفر، علي محمد (١٩٨٤): الأحداث المنحرفون – دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
الحافظ، نوري (١٩٩٠): المراهق. ط٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
الحامد، معجب (١٩٩٥): دور المؤسسات التربوية غير الرسمية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
الحنفي، سيف الدين (د.ت): البحر الرائق على شرح كنز الدقائق. بيروت: دار المعرفة.
حويتي وآخرون (١٩٩٨): علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
خلاّف، عبد الوهاب (د.ت): علم أصول الفقه. ط٢.
خوج، عبد الله محمد (١٩٨٦): مظاهر وأسباب الجنوح عند الأحداث. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الموسم الثقافي الأول.
الخوري، توما جورج (١٩٨٨): سيكولوجية الأسرة. ط١، بيروت: دار الجليل.
أبو الخير، طه والعصرة، منير (١٩٦١): انحراف الأحداث. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الـدوري، عدنان (١٩٨٤): أسـباب الجريمـة وطبيعة السـلوك الإجرامي، ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

الـدوسري، إبراهيم بن صالح (١٩٩٨): التوزيـع المكاني للجريمة في مدينة جـدة وخصائـص الجنـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والتعليميـة ـ دراسـة جغرافية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

راجح، أحمد عزت (١٩٨٥): أصول علم النفس. القاهرة: دار المعارف.

راشـد، عـلي (١٩٧٤): القانون الجنائـي ـ المدخل وأصـول النظرية العامة. القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢.

راغب، محمد عطية (١٩٦١): جرائم الحدود في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي. القاهرة: مكتبة القاهرة.

الرافعـي، مصطفى صادق (د.ت): وحي القلـم. الجزء الأول، بيروت: دار الكتـاب العربي.

رمضـان، السـيد (١٩٨٥): الجريمـة والانحـراف من المنظـور الاجتماعي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

زهـران، حامد عبـد السـلام (١٩٧٦): الصحة النفسـية والعـلاج النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

زهران، حامد عبد السـلام (١٩٧٥): علم نفس النمو – الطفولة والمراهقة. ط٥، القاهرة: عالم الكتب.

أبو زهرة، محمد (د.ت): الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. بيروت: دار الكتاب العربي.

الـسراج، عبـود (١٩٩٠): علـم الإجـرام وعلـم العقـاب ـ دراسـة تحليلية

في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي. الكويت: دار السلاسل، ط٢.

سعفان، حسن شحاتة (١٩٦٦): علم الجريمة. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

السعيد، أحمد عبد الله (١٩٨٨): (دراسة لبعض الجوانب النفسية لمتعاطي الحشيش بمنطقة الرياض). رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السلطان، عبد العزيز صالح (١٩٨٥): دراسة لبعض المتغيرات الشخصية المرتبطة بالسلوك الإجرامي لمدمني المخدرات ومرتكبي جرائم السرقات في سجن الدمام بالمملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

السمالوطي، نبيل محمد (١٩٨٣): الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. جدة: دار الشروق.

السمالوطي، نبيل محمد (١٩٧٧): دراسات في علم الاجتماع. القاهرة: دار الجبلاوي.

السمالوطي، نبيل محمد: الدين والبناء العائلي. جدة: دار الشروق للنشر.

السهلي، نايف محمد (١٩٩١): بعض العوامل النفسية والاجتماعية المسهمة في ارتكاب الجريمة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالمدينة المنورة.

شازل، جان (١٩٧٢): الطفولة الجانحة. (ترجمة: انطوان عبده) بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٢م

الشتا، السيد علي (١٩٨٤): علم الاجتماع الجنائي. الدمام: دار الإصلاح.

الشربيني، زكريا أحمد (١٩٩٤): المشكلات النفسية عند الأطفال. القاهرة: دار الفكر العربي.
الشرقاوي، أنور محمد (١٩٧٧): انحراف الأحداث. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
الشرقاوي، مصطفى خليل (د.ت): علم الصحة النفسية. بيروت: دار النهضة العربية.
الشمراني، سفير محمد (١٩٩٩): مفهوم الذات لدى مرضى القلق النفسي والاكتئاب النفسي بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى.
شمس، محمد محمود وعقّاد، عبد الحميد (١٩٩٢): تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات ـ دراسة كمية وكيفية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
الصنيع، صالح إبراهيم (١٩٩٨): التدين علاج الجريمة. الرياض: مكتبة الرشد.
الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن (١٩٨٣): دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.
عارف، محمد (١٩٨١): الجريمة في المجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
عاقل، فاخر (١٩٨٦): أعرف نفسك ـ دراسات سيوكولوجية. ط٩، بيروت: دار العلم للملايين.
عبد الستار، فوزية (١٩٨٥): مبادئ علم الإجرام والعقاب. بيروت: دار النهضة العربية.

عبـد المتعال، صلاح (١٩٨٠): أثر العوامـل الاجتماعية في تشرد الأحداث. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة.
عبيد، رؤوف (١٩٧٢): مبادئ علم الإجرام. القاهرة. دار الفكر العربي.
عبيـدات، ذوقـان وآخـرون (١٩٩١): البحث العلمي (مفهومـه ـ أدواته ـ أساليبه). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
عثـمان، آمال عبـد الرحيم (١٩٧٧): علم الإجرام وعلـم العقاب. القاهرة: دار النهضة.
عجوة، عبـد الفتـاح (١٩٨٦): البطالة في العالم العـربي وعلاقتها بالجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
عسـكر، عبـد الله (١٩٨٨): الاكتئـاب النفـسي بـين النظرية والتشـخيص. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
عمـر، ماهـر محمـود (١٩٨٨): سـيكولوجية العلاقـات الاجتماعيـة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
العوجي، مصطفى (١٩٨٠): التصدي للجريمة. بيروت: مؤسسة نوفل.
العوجي، مصطفـى (١٩٨٠): دروس في العلم الجنائي –الجريمة والمجرم ـ ج١، بيروت: مؤسسة نوفل.
عـودة، عبد القـادر (١٩٧٧): التشريع الجنائي الإسـلامي مقارنـاً بالقانون الوضعي. الجزء الأول، بيروت: دار الكتاب العربي.
العيسـوي، عبد الرحمـن (١٩٩٢): علم النفس الإكلينيكـي. القاهرة: الدار الجامعية.
غانم، عبد الله عبد الغني (١٩٨٨): جرائم المسـنين في العالم العربي: دراسـة إحصائيـة تحليليـة. الريـاض: دار النشر بالمركز العربي للدراسـات الأمنية والتدريب.

الغزالي، محمد (١٩٧٧): أثر الإيمان في مكافحة الجريمة. أبحاث الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب.

الفالح، سليمان قاسم (١٩٨٧): (عوامل تعاطي المخدرات ـ دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض). رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فهمي، مصطفى (١٩٨٧): الصحة النفسية ـ دراسات في سيكولوجية التكيف. القاهرة: مكتبة الخانجي.

القرضاوي، يوسف (١٩٨١): الإيمان والحياة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله (١٩٦٠): زاد المعاد في هدي خير البلاد. القاهرة: مكتبة الحلبي.

اللويحق، عبد الرحمن معلا (١٩٩٩): مشكلة الغلو في الدين (الأسباب، الآثار، العلاج). الجزء الأول، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مخيمر، صلاح (١٩٦٩): تناول جديد للمراهقة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المرزوقي، حمد وآخرون (١٩٨٧): الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنُزلاء السجون من غير مُرتكبي جرائم المخدرات في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المرزوقي، حمد وآخرون (١٩٩٠): التورط في المخدرات. دراسة نفسية اجتماعية. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المرواني، نايف محمد (١٩٩٢): الإدمان والمدمنون: دراسة نفسية اجتماعية. دمشق: دار البيروتي.

المـرواني، نايـف بن محمـد (١٩٩٧): العوامل الاجتماعيـة الدافعة لارتكاب جريمة السرقة. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

المغربي، سـعد (١٩٨٤): ظاهرة تعاطي الحشـيش – دراسة نفسية اجتماعية. ط٢، بيروت: دار الراتب الجامعية.

الملك، شرف الدين (١٩٩٣): ظاهرة السرقات في المملكة العربية السعودية – أبعادها وخصائصها. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المليجي، حلمي (د.ت): علم النفس المعاصر. بيروت: دار النهضة العربية.

المليجي، عبد المنعم (١٩٥٥): تطور الشعور الديني. القاهرة: طبعة مصر.

مليكة، لويس كامل (١٩٧٧): علم النفس الاكلينيكي ـ التشخيص والتنبؤ في الطريقة الاكلينيكية. ج١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

منصور عبد المجيد سيد أحمد، والشربيني، زكريا أحمد (٢٠٠٠): الأسرة على مشارف القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار الفكر العربي.

منصور عبد المجيد سيد أحمد، والشربيني، زكريا أحمد (٢٠٠٣): سلوك الإنسان بين الجريمة ـ العدوان ـ الإرهاب. القاهرة: دار الفكر العربي.

منصـور، عبد المجيـد سـيد (١٩٨٧): دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمـع العـربي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسـات الأمنية والتدريب.

منصـور، عبـد المجيـد سـيد أحمـد (١٩٨٧): السـلوك الإجرامي والتفسـير الإسـلامي. الجزء الأول، الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المهنـا، إبراهيـم عبـد الكريـم (٢٠٠١): عوامـل التسرب الـدراسي لـدى المنحرفين. الرياض: مؤسسة اليمامة.

نقره، التهامي (١٩٨٨): دور الشباب العربي المسلم في دفع النهضة العربية المعاصرة. (ندوة الشباب وأمن المجتمع)، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الهاشمي، عبد الحميد محمد (١٩٨٤): علم النّفس التكويني. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الوليعي، عبد الله ناصر (١٩٩٣): السرقة في مدينة الرياض ـ دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة. الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

ثانياً: المجلات والدوريات:

درويش، خليل (١٩٩٥): ظاهرة السرقة في الأردن ـ دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل. مجلة دراسات، المجلد الحادي والعشرين أ، العدد الرابع، عمان: الجامعة الأردنية.

أبو شريعة، محمد تيسير (١٩٨٢): المراهقة وأسباب الجنوح عند الأفراد. الدمام: جامعة الملك فيصل، مجلة الجامعة، العدد الرابع، السنة الرابعة.

فاضل، داود علي (١٩٨٥): أسباب الجريمة. مجلة المنهل الشهرية للآداب والعلوم الثقافية. العدد ٣٤٦.

ثالثاً: المعاجم ودوائر المعارف:

البستاني، بطرس (١٩٧٦): دائرة المعارف. بيروت: دار المعرفة.

رضا، محمد (١٩٧٧): معجم متن اللغة. بيروت: دار مكتبة الحياة.

زروق، أسعد (١٩٨٧): موسوعة علم النفس. ط٣. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

العمر، معن خليل (٢٠٠٠): معجم الاجتماع المعاصر. ط١. عمان (الأردن): دار الشروق للنشر والتوزيع.

غيث، محمد عاطف (١٩٧٩): قاموس علم الاجتماع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو الفيض، محب الدين (١٩٨٦): تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت: دار مكتبة الحياة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو): معجم العلوم الاجتماعية. تصدير: إبراهيم مدكور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (١٩٦٩): لسان العرب. بيروت: دار بيروت للنشر.

رابعاً: النشرات والتقارير الرسمية:

الأمم المتحدة (١٩٦٦): دراسة مقارنة عن إجرام الأحداث. جدة: الشرق الأوسط.

توصيات المؤتمر الأول لوزراء الشباب العربي (١٩٦٩): القاهرة: جامعة الدول العربية.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (١٩٨٨): الشباب وأمن المجتمع. أبحاث الندوة العلمية الثانية عشرة، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية (١٩٥٩): السرقة عند الأحداث. الإسكندرية: منشأة المعارف.

وزارة الداخلية بدولة الكويت (١٩٨٢): أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السرقات، وأنماطها بالكويت ـ دراسة ميدانية. الكويت: إدارة البحوث والمتابعة والتنسيق.

وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (١٩٩٣): ظاهرة السرقات بالمملكة العربية السعودية ـ أبعادها وخصائصها. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (٢٠٠٠): الكتاب الإحصائي الأمني. الرياض: الأمن العام.

خامساً: المراجع الأجنبية:

Life Cycle: A Conceptual Framework For Al ksne, Hatold. The Examination of careers in Drug Abuse. P: 1980. Unpublished Ph. D. Dissertetion, Submitted to City University of New York.

Greenwood. P. (1983): Controlling the Crime Rate through Imprisonment in j. Wilson (ed), Crime and Publice Policy, san Francisco.

Haapasalo, J.Jaana.T.& Richard. E. (1994): Phsically Aggressive Boys From 612–: Family Bockground, Parenting Behavior and Prediction of Delinqueney. Journal f Consulring and Clinical Psychology. 62 (5): 1044 –1052.

Jerome Hall (1960): General Principles of Criminal Law, Second Edition, Indianapolis, Bo bbs Merill, pp 55, 58

Sheldon and Eleanor Glueck, Uuravelling Juvenile Delinguency, CambridgE, Harvard Univ. Press. 1950.

Sheldon. and Eleanor Glueck. Unravelling Juvenile Deling. Cambrige Harvard University Press, 1950. pp 107– 133.

Sutharland, E.& Gressey. D.R. Principles of Criminology (1960) N.YJ. P. lippincottco.

William. Healy. The Individual Delinguent. Boston, Little Bro wn 1913 pp 130– 134

Wilson. E. on Human Nature. Camdridge, Mass (1978): Harvad Univeristy Press.